PCHR

المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

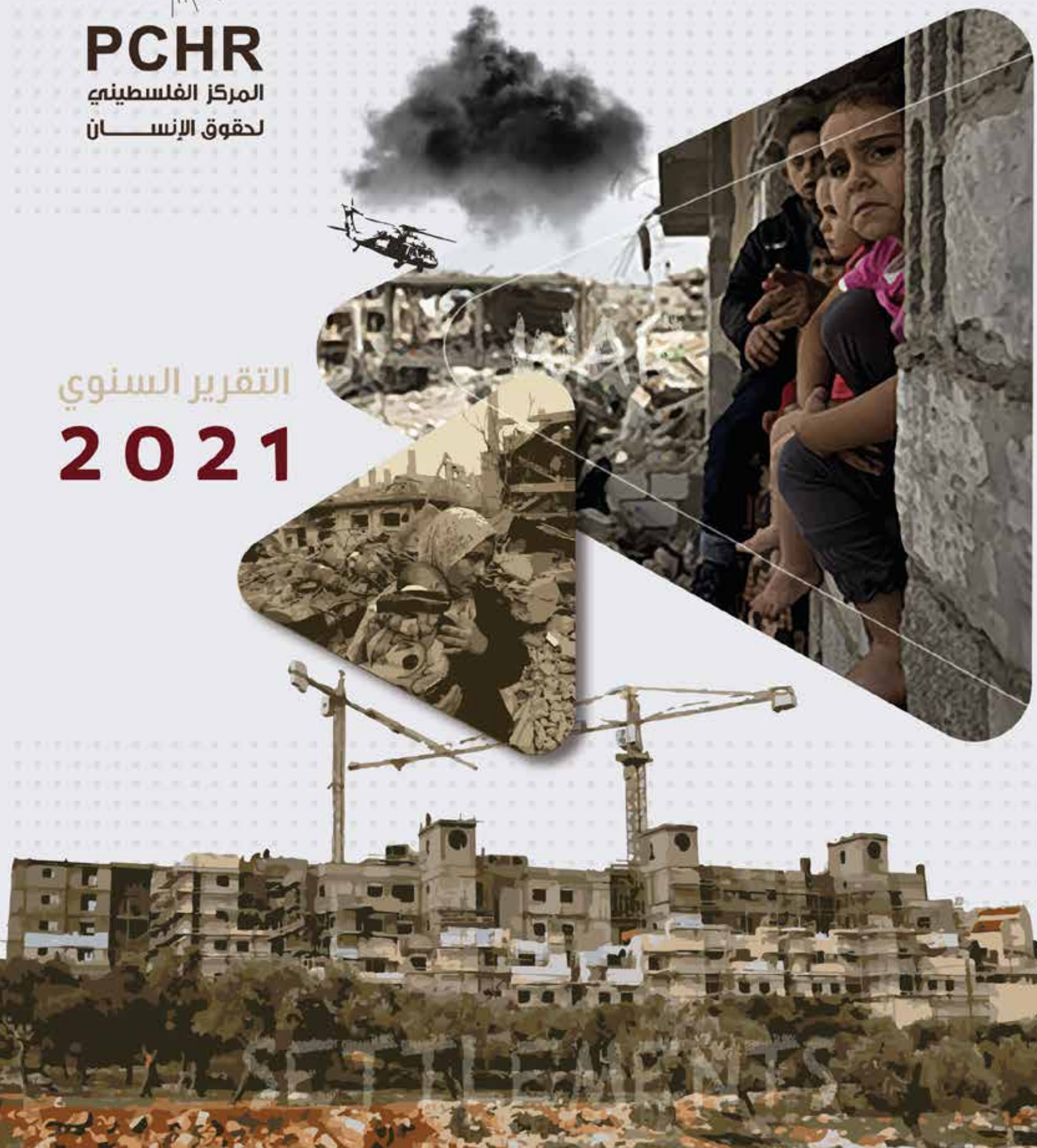

التقرير السنوي
2021

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية -جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان -باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 1996 (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 - بريطانيا. تأسس المركز عام 1995 من قبل مجموعة من المحامين وناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقًا للمعايير والمواثيق المقرة دوليًا ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقًا لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائمًا بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل قطاع غزة والضفة الغربية، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءٍ لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس كعاصمة دولة فلسطين المستقلة. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب الحكومة والمحاكم الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحـدات المركـز

يتكـون المركـز مـن عـدد مـن الوحـدات المتخصصة التـي تباشـر مهامهـا بقـدر كبيـر مـن التسـيير الذاتـي ولكنهـا تكمـل بعضهـا البعـض فـي عملهـا، وهـي:

- ## وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياٍ حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني وباحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، وبهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

- ## الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقا من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناٍ. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا التي تمس بمبادئ حقوق الانسان، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

- ## وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

- ## وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإعطائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي لها من قبل منظمات حقوق الانسان الأخرى في فلسطين. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى

والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق في المؤسسات الحكومية والغير حكومية بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

- **وحدة حقوق المرأة**

بدأت في مطلع مايو 1997. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وكذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة. وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة وتنطوي على تمييز ضدها.

- **وحدة التدريب**

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من أجل نشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

- **المكتبة**

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

التمويـــل

يتلقى المركـز تمويلـه مـن عـدد مـن المنظمـات والمؤسسـات الدوليـة غيـر الحكوميـة المهتمـة بقضايـا حقـوق الإنسـان والديمقراطيـة والعدالـة الاجتماعيـة ومـن بعـض الحكومـات الصديقـة للشـعب الفلسـطيني.

مجلس الإدارة

د. رياض الزعنون | أ. نادية أبو نحلة | أ. هبة عكيلة | أ. هاشم الثلاثيني

أ. جبر وشاح | د. مخيمر أبو سعدة | أ. راجي الصوراني

المديـــر

أ. راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

عنـوان المراسلـة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

- المقر الرئيسي:

غزة - شارع جمال عبد الناصر «الثلاثيني» - مجمع الرؤيا - الطابق 12

مقابل جامعة الأزهر وبجوار الهلال الأحمر - د. حيدر عبد الشافي - ص . ب 1328

تليفاكس: 2824776 / 2825893 / 08 2823725

- فرعنا في خانيونس:

شارع الأمل - متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.

تليفاكس: 2061025 / 2061035 08

- فرعنا في جباليا:

عمارة عز الدين - الشارع العام - مدخل مخيم جباليا الشمالي

تليفاكس: 2456336 / 2456335 08

- بريـد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org

صفحة الموقع الإلكتروني: www.pchrgaza.org

المحتويات

هذا التقرير 10

القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة 13

ملخص عام 13

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي 17

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية 17

استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة 17

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية 18

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام 19

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية 19

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين 20

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية 20

استمرار الهجوم الإسرائيلي على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني 20

انكار العدالة 21

الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي 23

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية 23

عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية 23

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة 23

العملية التشريعية في فلسطين 24

استقلال السلطة القضائية 24

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية 24

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير 25

انتهاك الحق في التجمع السلمي 25

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات 25

أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة 26

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة 26

التوصيات 27

القسم الثاني: **نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام 2021** 71

الأولوية الاستراتيجية1: العمل من أجل مساءلة مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين 74

الهدف 1.1: بحلول العام 2024، عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مع الهيئات والآليات الدولية لدعم التحقيقات ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وقد سعى لمحاسبة الجناة من خلال سبل الإنصاف القانونية الدولية. 74

النتيجة 1.1.1: التحقيقات الدولية ضد مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الانسان، في كل من المحكمة الجنائية الدولية وتحت مبدأ الولاية القضائية، مدعومة من قبل المركز. 74

الأولوية الاستراتيجية 2: تعزيز سيادة القانون وزيادة فرص الوصول إلى العدالة في مناطق ولاية كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للفلسطينيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي 79

الهدف 2.1: بحلول عام 2024 سهّل المركز وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين إلى العدالة، من خلال النظم القضائية الفلسطينية والإسرائيلية، بما في ذلك للنساء من ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي (الجندر). 79

النتيجة 2.1.1: وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لآليات الانتصاف الاسرائيلية والفلسطينية وتحقق الانتصاف في بعض القضايا 79

الأولوية الاستراتيجية 3: العمل على زيادة الاحترام لحقوق الإنسان والكرامة والمساواة بين الجنسين والحريات للفلسطينيين 92

الهدف 3.1: بحلول العام 2024، أسس المركز شبكة قوية من المدافعين عن حقوق الإنسان (50% نساء) في كل أنحاء قطاع غزة، ممن لهم تأثير في تأكيد الحقوق المدنية والسياسية، وممارسة التأثير الديمقراطي، والعمل من اجل المساواة بين الجنسين والكرامة والحرية 92

النتيجة 3.1.1: زيادة قدرة وفهم المجتمعات المستهدفة والشبكات الشعبية لحقوق الإنسان، وقدرتها على تحديد سبل المشاركة 92

الهدف 3.2: بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد حل القيود على المجتمع المدني من خلال إجراءات مباشرة وزيادة التمكين من أجل بيئة مجتمع مدني آمنة. 96

النتيجة 3.2.1: تحسين مشاركة الأشخاص الفاعلين في الفضاء المدني الفلسطيني 96

الهدف 3.3: بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد ضمن الحماية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وخاصة الحق في الصحة 98

النتيجة 3.3.1: يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة 98

الهدف 3.4: بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد ضمن الحماية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وخاصة الحق في الصحة 100

النتيجة 3.4.1: يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة 100

الأولوية الاستراتيجية 4: يقوم المركز بتعزيز قدراته المهنية لزيادة موارده إلى أقصى حد وتحسين عمله بشكل مستمر بما يخدم مصلحة المجتمع بشكل عام 103

الهدف 4.1: بحلول عام 2024 سيعزز المركز من بناء قدراته المؤسسية في المجالات الرئيسية من أجل الاستمرار بكونه منظمة خاضعة للمساءلة وشفافة ومستدامة ومتجاوبة 103

النتيجة 4.1.1: طور المركز قدراته في مجالات تطوير الأعمال، وجمع الأموال، والموارد البشرية، والقيادة، والمناصرة 103

هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام 2021، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز دأب على ممارسته بانتظام منذ العام 1997.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

- **القسم الأول:** وهو تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2021. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

- **القسم الثاني:** وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2021. ويغطي التقرير نشاطات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة، المحلية والدولية، التي نفذها المركز على مدار العام.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة وافية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، وبخاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع الفلسطيني، حرصاً على الشفافية في العمل، وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز، وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

القسم الأول:

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

تطورات عديدة دمغت العام 2021 وعكست نفسها على حالة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. أولها، فتح التحقيق الجنائي في الوضع في فلسطين من قبل المدعية العامة للمحكمة الجنائية، وهو أمر عمل من أجله المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان لسنوات في مواجهة سجل طويل من جرائم الحرب التي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اقترافها ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بتواطؤ كامل مع المؤسسة القضائية لدولة الاحتلال. وثانياً، تنامي الدعوات في المؤسسات الحقوقية العالمية وداخل دولة الاحتلال نفسها لتصنيف إسرائيل كدولة ابارتهايد (فصل عنصري)، وبالتالي نزع القناع عن آخر معاقل العنصرية في العالم. وثالثاً، العدوان واسع النطاق الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في مايو 2021 وخلف مئات الضحايا في صفوف المدنيين العزل، ليؤكد مجدداً تنكر دولة الاحتلال لالتزاماتها الدولية والحاجة الملحة لتدخل دولي لحماية المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال ملاحقة المشتبه بارتكابهم جرائم حرب أمام القضاء الدولي. ورابعاً، تشكيل لجنة تحقيق أممية دائمة من قبل مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي إسرائيل، والتي أدت إلى تدهور الأوضاع في القدس وما تلاها من عدوان على القطاع. وخامساً، الاستهداف غير المسبوق من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي لمنظمات المجتمع المدني، وتصنيف ست منظمات فلسطينية رائدة، بينها منظمات حقوق إنسان عريقة، كمنظمات إرهابية، بهدف إخراس صوت المجتمع المدني الفلسطيني ومحاربة منظمات تقدم خدمات واسعة لمجتمع يرزح تحت نير الاحتلال منذ نحو 55 عاماً، بما في ذلك منظمات تساهم في جهود الملاحقة الدولية لمجرمي الحرب الإسرائيليين. وأخيراً، وليس بآخر، تأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي كان مقرراً عقدها في مايو 2021، ضمن مسار انتخابي يشمل أيضاً عقد انتخابات رئاسية، وكان يؤمل أن تساهم في دعم جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية وإعادة الاعتبار لمؤسسات الحكم الفلسطيني التي فقدت شرعيتها التمثيلية منذ سنوات.

شكل قرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في 3 مارس 2021 بفتح تحقيق حول الوضع في فلسطين أهم انجاز استراتيجي عمل المركز ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من أجله على مدى سنوات طويلة. جاء ذلك بعد قرار الدائرة التمهيدية في المحكمة بتاريخ 5 فبراير 2021 بأن لها ولاية جنائية اقليمية على الحالة الفلسطينية، بما يشمل قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس. وقد شكلت هذه الخطوة المهمة نقلة نوعية في جهود ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين على الصعيد الدولي، وبثت الأمل في نفوس الفلسطينيين بأنهم ربما قد وجدوا طريقاً للحصول على العدالة، بعد أن انكرت منظومة القضاء الإسرائيلي العدالة للفلسطينيين من جانب، وبعد أن عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال أذرعها الخارجية على حرمان الفلسطينيين من الاستفادة من مبدأ الولاية القضائية الدولية لبعض المحاكم الاوربية، لملاحقة مجرمي الحرب من القادة الإسرائيليين، من جانب آخر. وفور الإعلان عن قرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق، شرع المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، كممثل قانوني لعدد كبير من ضحايا العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، بالمرحلة الثالثة لعمله الممتد منذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والمتمثلة في اعتماد ممثلي الضحايا والشهود أمام المحكمة الجنائية الدولية، حيث أطلق المركز بعثة للمحكمة للاجتماع مع المسؤولين هناك والتحضير لإجراءات التمثيل القانوني للضحايا أمام المحكمة.

وبالتوازي مع هذا التطور الاستراتيجي في ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، شهد العام 2021 تنامي الدعوات في المؤسسات الحقوقية العالمية وداخل دولة الاحتلال نفسها لتصنيف إسرائيل كدولة أبارتهايد بسبب الواقع العنصري الذي خلقته في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد توج ذلك في بداية العام 2022 بتقرير مفصل صادر عن منظمة العفو الدولية يؤكد بالأدلة على انطباق وصف جريمة الأبارتهايد

على ما تمارسه دولة الاحتلال في الأرض الفلسطينية. سبق ذلك تقريران آخران أكدا على نفس النتيجة، أولهما صدر في يناير 2021 عن منظمة بتسيلم الإسرائيلية، والثاني صدر في أبريل 2021 عن منظمة مراقبة حقوق الانسان الدولية (Human Rights Watch). وتساهم هذه الجهود في نزع القناع عن النظام العنصري الإسرائيلي، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة للعمل الدولي من أجل تفكيكه ووقف ما ينتجه من جرائم بحق الشعب الفلسطيني. ويأتي هذا التطور المهم بعد جهود حثيثة لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية التي وثقت على مدى ربع قرن الجوانب المتعددة لنظام التمييز العنصري الإسرائيلي ممثلة في بنى قانونية وتشريعية وإدارية وسياسات تمييزية وممارسات سعت من خلالها إسرائيل إلى فرض هيمنة يهودية على كل الأراضي التي تخضع لسيطرتها بين النهر والبحر، يرافقها حرمان للفلسطينيين من حقوقهم الأساسية وتفتيت الجغرافيا الفلسطينية وتجزئة الفلسطينيين في كيانات إدارية وسياسية تحت الهيمنة الإسرائيلية ونهب مواردهم الطبيعية بصورة منظمة والاستيلاء على أرضهم لصالح اليهود.

وبالمقابل، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في استباحة دم الفلسطينيين بالجملة خلال العام 2021. فبتاريخ 10 مايو 2021، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي عملية عسكرية واسعة على قطاع غزة، أسمتها عملية "حارس الأسوار"، استمرت 11 يوماً، استخدمت فيها أحدث ما في ترسانتها العسكرية من طائرات حربية ومدفعية وبوارج حربية. ودكت آلة الحرب الإسرائيلية على مدى أيام الحرب بأطنان من المتفجرات والصواريخ الموجهة منازل وممتلكات المدنيين والبنى التحتية ومختلف القطاعات الحكومية والخاصة وغير الحكومية، مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات المدنيين، وتدمير واسع وشامل في الممتلكات، وإحداث أزمة إنسانية بفعل عمليات القصف والتدمير لعشرات الآلاف من سكان القطاع. وطالت تلك العمليات، في أحيان كثيرة، تجمعات مدنية وأوقعت خسائر في أرواح وممتلكات مدنيين عزل، كانت أعنفها القصف المكثف والعنيف لشارع الوحدة، وسط مدينة غزة، في اليوم السابع للعدوان، والذي أدى لتدمير عشرات المنازل والبنايات متعددة الطوابق على رؤوس ساكنيها.

وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي، قرر مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 27 مايو 2021 تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ودائمة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فها القدس، وفي إسرائيل، التي أدت إلى التدهور منذ 13 أبريل 2021، أي منذ أحداث الشيخ جراح في القدس وتداعياتها وما تلاها من عدوان على قطاع غزة. وطلب القرار من اللجنة أن تحقق في الأسباب وراء التوتر المستمر وعدم الاستقرار وإطالة الصراع، بما في ذلك التمييز الممنهج والقمع المبني على أساس الهوية القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية.

وشكل تصنيف ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية رائدة ووصمها بالإرهاب أحدث حلقات استهداف دولة الاحتلال الإسرائيلي للمجتمع المدني الفلسطيني ونشطاء حقوق الإنسان. فقد أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي في أكتوبر 2021، تصنيف ست مؤسسات مجتمع مدني فلسطينية رائدة ذات تاريخ وانجازات مشهودة، بينها ثلاث منظمات حقوق إنسان، كمؤسسات إرهابية، بادعاء تبعيتها السرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملها على تحرير فلسطين من خلال تدمير دولة الاحتلال الإسرائيلي. وقد ووجه هذا القرار بانتقادات واسعة من الأوساط الحقوقية الدولية، خاصة المفوضة السامية لحقوق الانسان والمقررين الخاصين في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

إلى ذلك، وعلى مدار العام 2021، استمر التدهور في أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي الضفة الغربية، استمرت سلطات الاحتلال في فرض واقع ديمغرافي جديد على الأرض من خلال بناء المستوطنات المصنفة دولياً بأنها غير قانونية وغير شرعية وإطلاق يد المستوطنين الإسرائيليين للاعتداء على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بهدف تهجيرهم والاستيلاء على أراضيهم. وارتكبت قوات الاحتلال المزيد من جرائم القتل العمد بحق المدنيين الفلسطينيين، على الحواجز العسكرية، وخلال التظاهرات السلمية التي ينظمها الفلسطينيون احتجاجاً على الممارسات القمعية في الأراضي الفلسطينية. كما استمرت عمليات الاعتقال التعسفي

لآلاف الفلسطينيين والمعاملة الحاطة بالكرامة التي يتعرضون لها خلال رحلة الاعتقال، بما في ذلك ممارسة التعذيب والإهمال الطبي والعزل الانفرادي وغير ذلك من إجراءات عقابية. كما شددت تلك القوات من القيود على الحركة بين المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية على امتداد الضفة الغربية، وتقطيع أوصالها، بهدف خلق "كانتونات" منفصلة عن بعضها. كما استمرت في ذات السياق بشكل منهجي في سياسة هدم وتجريف المنازل، كإجراءات عقابية، وبهدف تضييق الخناق على الفلسطينيين، خاصة في المناطق (ج)، وفي مدينة القدس، بهدف ترحيل السكان. وفي قطاع غزة، شددت سلطات الاحتلال من حصارها للعام الخامس عشر على التوالي، وخلق أزمة إنسانية. وشنت قوات الاحتلال عدوانا شاملا على القطاع، خلال الفترة بين 10-21 مايو 2021، أسفر عن مقتل المئات من المدنيين، بينهم نساء وأطفال، وتدمير آلاف المنازل والمنشآت المدنية، وتشريد آلاف المدنيين من منازلهم. كما دمرت تلك القوات مئات المصانع والشركات التجارية، والمؤسسات العامة، فضلاً عن استهداف البنية التحتية، والمرافق العامة، بما في ذلك شبكات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات. وشددت تلك القوات من حصارها على القطاع في أعقاب العدوان، حيث كان شهرا يونيو ويوليو من أسوأ فترات الحصار على مدار سنواته الماضية. وعلى مدار العام استمرت القيود على توريد مئات السلع التي تعتبرها سلطات الاحتلال مزدوجة الاستخدام، ومن ضمنها مواد أساسية لازمة لعملية إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية، ومعدات ومواد لازمة لإصلاح الأضرار الكبيرة التي لحقت بمرافق المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء أثناء العدوان.

أما على المستوى الوطني الفلسطيني، فقد شكل إلغاء الانتخابات العامة، التي كان من المزمع عقدها في مايو 2021، صدمة حقيقية للآمال المعقودة لإنهاء الانقسام الفلسطيني وإعادة الحياة الديمقراطية والنيابية في فلسطين. وقد جاء ذلك في أعقاب رفض الاحتلال الإسرائيلي تمكين أهل القدس من المشاركة في الانتخابات. وبالرغم من المطالبات الحثيثة من المجتمع المدني والقوى السياسية بضرورة الاجتماع وتوحيد الجهود للعمل على ضمان إجراء الانتخابات في أقرب فرصة، إلا أن مواقف القيادة السياسية ما زالت تعكس غياب الإرادة السياسية الحقيقة لعقد الانتخابات. وبذلك يستمر الانقسام الفلسطيني للعام الخامس عشر على التوالي، وما يسببه من مفاقمة لانتهاكات الحقوق والحريات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة الحريات السياسية مثل الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي والحق في تشكيل الجمعيات والأحزاب والحق في تقلد الوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص. وقد باتت الملاحقة والاعتقال السياسي والتضييق على المجتمع المدني وانتهاك الحريات سمة سائدة وسياسة ممنهجة في السلطة الفلسطينية. واستمرت تجاوزات الأجهزة الأمنية في ممارسة الاعتقال التعسفي والتنكر لسيادة القانون واستخدام التعذيب بشكل منهجي خلال فترة التحقيق، وذلك في ظل غياب رقابة حقيقية، بسبب تغييب المجلس التشريعي، وسحق استقلالية القضاء بعد سنوات طويلة من الانقسام والتغول المنهج ضد القضاء.

أولاً:

انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

1. جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

قتل (206) مدنيين فلسطينيين على ايدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، خلال العام 2021، منهم (156) مدنياً في قطاع غزة، و(50) مدنياً في الضفة الغربية.وبلغ عدد الضحايا الأطفال (75) طفلاً، بينهم (59) طفلاً في قطاع غزة، و(16) طفلاً في الضفة الغربية، كما قتلت (43) امرأة، بينهن (38) امرأة في قطاع غزة، و(5) نساء في الضفة الغربية. أي أن نسبة الضحايا من الأطفال والنساء بلغت (57%) من إجمالي الضحايا المدنيين.

معظم الضحايا في قطاع غزة سقطوا خلال العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع خلال الفترة بين 10 - 21 مايو، وأدى إلى مقتل (151) مدنياً، بينهم (59) طفلاً و(38) امرأة. كما أصيب خلال العدوان (1968) آخرون، بينهم (630) طفلاً و(397) امرأة. وقتل (5) فلسطينيين في قطاع غزة، خلال الفترة بعد العدوان، (3) منهم خلال المشاركة في مظاهرة سلمية على الحدود الشرقية للقطاع، و(2) خلال عملية قصف نفذتها قوات الاحتلال على القطاع.

وفي الضفة الغربية، قتل (50) مدنياً، بينهم (16) طفلاً و(5) نساء. 3 الغالبية العظمى من القتلى في الضفة الغربية، (41) فلسطينياً، بينهم (10) أطفال، قتلوا في مواجهات وتظاهرات نظمها الفلسطينيون في مختلف انحاء الضفة الغربية احتجاجاً على اجراءات الاحتلال وسياساته القمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي مواجهات مع قوات الاحتلال خلال اقتحامها للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. في أغلب الأحوال لم يشكل هؤلاء المتظاهرون أي خطر على جنود الاحتلال.

2. استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية سياسة حصار الفلسطينيين وعزلهم داخل أراضيهم المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس، ضمن مخطط التفتيت المنهج الذي دأبت على إقامته على مدى عقود. وأضحى الفلسطينيون يعيشون في بانتوستانات منفصلة في ظل نظام التمييز العنصري الإسرائيلي.

في قطاع غزة، استمر الحصار الإسرائيلي غير الإنساني وغير القانوني المفروض منذ 15 عاماً. وقد شددت السلطات المحتلة القيود على المعابر بشكل غير مسبوق بالتزامن مع بدء العدوان الحربي الشامل الذي شنته على القطاع في الفترة ما بين 10-21 مايو 2021، وخلال الفترة التالية له، حيث يعتبر شهرا يونيو ويوليو من أسوأ فترات الحصار على مدار سنواته الماضية. وعلى مدار العام استمرت القيود على توريد مئات السلع التي تعتبرها سلطات الاحتلال مزدوجة الاستخدام، ومن ضمنها مواد أساسية لازمة لعملية إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية، ومعدات ومواد لازمة لإصلاح الأضرار الكبيرة التي لحقت بمرافق المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء أثناء العدوان. كما استمر حظر تصدير منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم الخارجي، وفي استثناء محدود تم السماح بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية، معظمها من السلع الزراعية.

وواصلت سلطات الاحتلال فرض القيود على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون «ايرز» طوال العام، وطالت القيود كافة الفئات التي يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً عبر معبر بيت حانون «أيرز». وفي فترة العدوان الحربي منعت مرور كافة الفئات التي كانت تسمح بمرورها، ومن ضمنها المرضى المحولين للعلاج في الخارج.

واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية هذا العام في فرض الحصار البحري على امتداد شواطئ قطاع غزة، حيث حرمت الصيادين من الوصول إلى المناطق التي تتكاثر فيها الأسماك. ورغم سماحها للصيادين بالعمل لمسافة تتراوح من 3 – 15 ميل بحري، غير أنها قامت بتقليص مسافة الصيد عشرات المرات، وأغلقت البحر كلياً خلال فترة العدوان الحربي، ومنعت الصيد فيه.

وفي الضفة الغربية، استمر عزل المدن وفصلها عن بعضها، وتواصل إقامة الحواجز الثابتة والفجائية للتضييق على حركة المدنيين، وحركة نقل البضائع بين محافظات الضفة. كما ضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق. كما واصلت سلطات الاحتلال حرمان آلاف المواطنين من حقهم في السفر من خلال جسر الكرامة (ألنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية، واستمرت كذلك في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين أثناء اجتيازهم المعبر الواقع تحت سيطرتها.

وقد استمر عزل مدينة القدس المحتلة عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة. وخلال هذا العام أقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية العديد من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة، وعلى مداخلها. كما فرضت سلطات الاحتلال واقعاً جديداً في محيط منطقة باب العمود، وسط مدينة القدس الشرقية المحتلة، حيث منعت المواطنين الفلسطينيين الجلوس أو التجمهر على مدرجات باب العمود، وقمعت جميع الفعاليات الرمضانية السنوية. كما قلصت بشكل كبير مدة فتح بوابة ضاحية البريد المحاذية لحاجز قلنديا، ولم تحدد أوقات فتحها لمرور المركبات التي تحمل الهوية المقدسية الزرقاء، عدا عن إغلاقها بشكل متواصل من نهاية شهر مايو وحتى منتصف شهر نوفمبر.

3. الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي نحو (8000) فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، خلال العام 2021، بينهم (1300) طفل و(184) امرأة.4 العدد الأكبر من المعتقلين كان من الضفة الغربية، بما فيها القدس، حيث بلغ عددهم (7955) معتقلاً. وفي قطاع غزة اعتقل (45) فلسطينياً، بينهم (29) شخصاً على الشريط الحدودي الشرقي للقطاع، منهم (8) أطفال، و(7) فلسطينيين اعتقلوا على معبر إيرز "بيت حانون"، و(9) صيادين، بينهم طفلان.

ويخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال لمعاملة حاطة بالكرامة وظروف لا إنسانية منذ لحظة اعتقالهم، يتعرضون خلالها للتعذيب الجسدي والمعنوي، بما في ذلك الشبح والضرب والحرمان من النوم، والتهديد. كما يتعرض المعتقلون خلال مرحلة المكوث في الاعتقال لأنواع من المعاملة الحاطة وغير الإنسانية، تشمل: العزل الانفرادي؛ المنع من الزيارات العائلية؛ النقل التعسفي؛ والحرمان من الرعاية الصحية الملائمة.

وأصدرت قوات الاحتلال خلال العام 2021، (1595) قراراً بالاعتقال الإداري لمعتقلين فلسطينيين، بعضهم اعتقل خلال العام، بينهم أطفال، وآخرين صدرت أحكام الاعتقال الإداري بحقهم وهم رهن الاعتقال منذ سنوات، من بينهم العشرات تم تجديد الاعتقال الإداري لهم أكثر من مرة. وتخضع سلطات الاحتلال المئات من الفلسطينيين للاعتقال الإداري، بعضهم قد يعتقل لفترة أكثر من عشر سنوات، وآخرين يتم التجديد لهم أكثر من مرة لفترات بين ثلاثة شهور وستة شهور.

وخلال العام توفي معتقل فلسطيني في سجون الاحتلال، كان يعاني من مشاكل صحية، ولم تقدم له مصلحة السجون طيلة فترة مكوثه في السجن الممتدة منذ 13 عاماً، العناية الصحية الملائمة، مما فاقم وضعه الصحي، وتوفي إثر ذلك.

4. اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

شهد العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والطواقم الإعلامية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبلغ عدد الانتهاكات (150) انتهاكاً، شملت الاعتداءات الجسدية، بما في ذلك الضرب والدفع؛ الاعتقال أو الاحتجاز أو استدعاء للتحقيق على خلفية العمل الصحفي؛ إطلاق النار وإصابة صحفيين؛ تدمير مؤسسات صحفية وإعلامية؛ منع صحفيين من التغطية الإعلامية؛ مصادرة معدات صحفية؛ إبعاد صحفيين من مناطق معينة؛ وإغلاق صحف.

ويعزى الارتفاع الملحوظ في حجم ونوعية الاعتداءات بحق الصحفيين والطواقم الإعلامية إلى ثلاثة عوامل رئيسية، أولها، العدوان الإسرائيلي الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة في شهر مايو، حيث استهدفت بشكل واضح مؤسسات ومكاتب ومقرات إعلامية، وقامت بتدميرها. العامل الثاني، كان بفعل التغطية الإعلامية لتصاعد الاحتجاجات في مدينة القدس المحتلة خلال شهري أبريل ومايو، رفضاً للقرارات الإسرائيلية بترحيل عائلات فلسطينية في حي الشيخ جراح، والعنف المستخدم بحق الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة في شهر رمضان، بحق المصلين، وكذلك تصاعد اعتداءات المستوطنين. أما العامل الثالث فكان بسبب تصاعد الاحتجاجات على امتداد الضفة الغربية، في ضوء تصاعد اعتداءات المستوطنين بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك الضرب والدهس وتخريب المزروعات، ومحاولات إقامة بؤر استيطانية جديدة.

5. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الاسرائيلي وقواتها العسكرية في تنفيذ سياسة هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2021. وبلغت تلك السياسة ذروتها القصوى عندما قامت القوات المحتلة بقصف وتدمير الآلاف من المنشآت المدنية، خلال عدوانها الذي شنته على القطاع في مايو2021. وقد تسبب هذا العدوان في تدمير آلاف المنشآت المدنية، وشمل ذلك المساكن، والمنشآت الاقتصادية، والمنشآت الأساسية الحيوية، كإمدادات المياه، الكهرباء والهواتف والصرف الصحي وشبكات الطرق، فضلاً عن المنشآت والمرافق الحكومية، والمرافق السياحية والصحية والثقافية، بشكل ينافي القوانين الدولية التي تنص على قواعد الضرورة الحربية ومبدأي التمييز والتناسب. وقد أدى ذلك إلى تدمير (7680) وحدة سكنية، منها (1313) وحدة سكنية دُمرت بشكل كلي، و(6367) وحدة سكنية أُصيبت بأضرار جزئية. وكانت تلك المساكن تأوي (38020) شخصاً، من بينهم (10218) طفلاً، و(17444) من النساء، وفقاً للتوثيق المشترك للمركز الفلسطيني للحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق.

كما واصلت السلطات المحتلة انتهاج سياسة هدم وتدمير ممتلكات الفلسطينيين وأعيانهم المدنية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، في إطار خططها للتوسع الاستيطاني ومصادرة أراضي المواطنين وتهويد المدينة المحتلة بشكل كامل. كما نفذ المستوطنون اعتداءات على المواطنين وممتلكاتهم، تحت حماية القوات العسكرية الإسرائيلية. وارتفع معدل هدم ومصادرة منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية بنسبة 21% خلال العام 2021 مقارنة بالعام 2020، بحسب ما أورده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- أوتشا، وهو ما يشير إلى انتهاكات جسيمة بحق السكان المدنيين خصوصاً في المناطق المصنفة (c)، حيث لم توافق السلطات المحتلة إلا على خمس مخططات هيكلية من أصل 100 مخطط قدمه الفلسطينيون في تلك المناطق5، وتغطي المخططات الهيكلية المعتمدة من قبل الاحتلال ما هو أقل من 1% من مساحة المنطقة (c) لصالح الفلسطينيين. 6 ووفقا لإحصاءات المركز، هدمت القوات المحتلة في الضفة الغربية، (91) منشأة مدنية، منها (43) منشأة تستخدم لأغراض تجارية، و(6) منشآت صناعية، و(31) منشآت زراعية، و(04) آبار مياه، و(5) منشآت تعليمية، و(3) منشآت دينية. كما هدمت قوات الاحتلال (127) منزلاً في مدينة القدس المحتلة، تضم (148) وحدة سكنية، تسكنها (173) عائلة، قوامها (1009) أفراد، بينهم (466) طفلاً، فيما أوقف البناء في (20) منزلاً، تضم (28) وحدة سكنية. وأجبرت القوات المحتلة أصحاب (67) منزلاً على الهدم الذاتي، تضم (81) وحدة سكنية. وقامت سلطات الاحتلال بهدم (31) منزلاً بدعوى عدم الترخيص.

6. استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت دولة الاحتلال قضمها للأرض الفلسطينية المحتلة وخلق وقائع غير قابلة للتراجع، بما فيها مضاعفة الاستيطان، وتهويد القدس الشرقية وعزلها ومحاصرة سكانها الفلسطينيين وطردهم، وإقامة جدار الضم وقطع التواصل الطبيعي فيما بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية بواسطة المستوطنات والطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين ومئات الحواجز العسكرية. وتمكنت دولة الاحتلال الحربي من تغيير معالم الأرض الفلسطينية المحتلة واستولت على مواردها وحرمت الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف لصالح المستوطنين، وخلقت نسخة جديدة لنظام تمييز عنصري يحظى فيه المستوطنون بالامتيازات على حساب السكان الأصليين الذين يتم حصارهم وتفتيتهم في بانتوستانات ويجري قمعهم بوسائل القانون وبالقوة الغاشمة من خلال قوات الاحتلال والحكم العسكري، وتجريدهم من كافة الحقوق التي يكفلها القانون الدولي.

وخلال العام أنشأ المستوطنون بؤرة استيطانية في منطقة جبل صبيح، الى الشرق من بلدة بيتا، قضاء نابلس، وقاموا بتعبيد طرق رئيسية ووحدات سكنية، وكرافانات، استوطنتها نحو 50 عائلة يهودية. ورغم أن القائد العسكري لقوات الاحتلال في الضفة الغربية قد أصدر قراراً في السادس من يونيو، يقضي بإخلاء البؤرة الاستيطانية، إلا أن هذا القرار لم ينفذ حتى الآن.

7. البناء في جدار الضم الفاصل

مع قرب استكمال العمل بالجدار اتضح أن 85% منه بنى داخل أراضي الفلسطينيين بشكل ملتوي. ويمتد الجدار على امتداد الضفة الغربية بطول نحو 700 كم، أي أكثر من ضعفي طول الأخضر الذي يقدر طوله بنحو 300 كم. وقد شيد الجدار من سياج الكتروني، وجدران يبلغ ارتفاعها ما بين 8-9 أمتار من الباطون المسلح، وبوابات الكترونية، تعزل آلاف الفلسطينيين عن أراضيهم وعن محيطهم الاجتماعي. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) بلغت حوالي 680 كم2، أي نحو 12.0% من مساحة الضفة، منها حوالي 454 كم2 أراضٍ زراعية ومراعٍ.

لقد خلقت سلطات الاحتلال أمراً واقعاً أصبح من خلاله عشرات التجمعات الفلسطينية، بما فيها قرى وبلدات بين الجدار والخط الأخضر محاصرة، وبالتالي أغلقت في وجوههم إمكانية فلاحة أراضيهم بشكل طبيعي، إذ عليهم الانتظار لأخذ الموافقة من تلك السلطات والحصول على تصاريح خاصة. كما أن عليهم أخذ تصاريح خاصة أيضاً في كل حركة تنقل، حتى لو كانت لزيارة ذويهم في الجانب الآخر.

8. استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان

شكل تصنيف ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية رائدة ووصمها بالإرهاب أحدث حلقات استهداف دولة الاحتلال الإسرائيلي وجيشه للمجتمع المدني الفلسطيني ونشطاء حقوق الإنسان. فقد أعلن وزير الجيش الإسرائيلي، في أكتوبر 2021، تصنيف ست مؤسسات مجتمع مدني فلسطينية رائدة ذات تاريخ وانجازات مشهودة كمؤسسات إرهابية، بادعاء تبعيتها السرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملها على تحرير فلسطين من خلال تدمير دولة الاحتلال الاسرائيلي. ووفق قرار الاحتلال فإن كل من اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، مؤسسة الضمير لرعاية الاسرى وحقوق الإنسان، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مؤسسة الحق، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، واتحاد لجان العمل الزراعي، مؤسسات إرهابية. وتأتي الإجراءات الإسرائيلية ضد المؤسسات الست في ذيل سلسلة طويلة من سياسة منهجية لتقويض المجتمع المدني المناهض للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، حيث استهدفت نشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بمساعدة مؤسسات تعمل تحت غطاء

مؤسسات غير حكومية، ولكنها تتبع سلطات الاحتلال.

9. المحكمة الجنائية الدولية وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين

شهد العام 2021 إنجازاً استراتيجياً في ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلي أمام القضاء الدولي، حيث قررت المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 3 مارس 2021 فتح تحقيق حول الوضع في فلسطين. وقد جاء ذلك بعد قرار الدائرة التمهيدية في المحكمة بتاريخ 5 فبراير 2021 بأن المحكمة الجنائية الدولية لها ولاية جنائية اقليمية على الحالة الفلسطينية بما يشمل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس. وقد شكلت هذه الخطوة المهمة نقلة نوعية في جهود ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين على الصعيد الدولي، وبث الأمل في نفوس الفلسطينيين بأنهم ربما قد وجدوا طريقاً للحصول على العدالة، بعد أن انكرت منظومة القضاء الإسرائيلي العدالة للفلسطينيين من جانب، ومن جانب آخر عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال أذرعها الخارجية على حرمان الفلسطينيين من الاستفادة من مبدأ الولاية القضائية الدولية لبعض المحاكم الاوربية، لملاحقة مجرمي الحرب من القادة الإسرائيليين.

سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد استمرت في وضع العراقيل والعقبات أمام الفلسطينيين للوصول للعدالة، بشقيها الجنائي والمدني. وتوظف سلطات الاحتلال جهازها القضائي لتؤمن غطاءً قانونياً لجرائمها وانتهاكاتها ضد الفلسطينيين، بهدف تجنيب مجرمي الحرب الإسرائيليين المساءلة على المستوى الدولي، وخاصة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وكان المركز منذ العدوان الإسرائيلي 2008-2009 (الرصاص المصبوب) على قطاع غزة قد تقدم بحوالي (1059) شكوى للنيابة العسكرية، تتعلق بـ(2850) ضحية من المدنيين الفلسطينيين، لمطالبتها بفتح تحقيق بالجرائم والانتهاكات المرتكبة منذ ذلك العدوان إلى اليوم. ورغم ذلك لم يفتح تحقيق إلا في (22) قضايا فقط، واحدة منهم فقط خلال العدوان الإسرائيلي 2021 (حارس الاسوار)، ولم يتمخض أي تحقيق عن توجيه تهمة جنائية لأي جندي إسرائيلي، بل يقتصر الامر على عقاب انضباطي يتعلق بمخالف أوامر إطلاق النار، ويكون في حالات نادرة أيضاً.

F MEN
LOOK

ثانياً:

الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوّقات التحوّل الديمقراطي

1. انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

قتل (66) شخصاً خلال العام 2021 في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حوادث لها علاقة بسوء استخدام السلاح، والاعتداء على سيادة القانون، وتنفيذ مهام أمنية من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، ومظاهر عنف مجتمعي، بينهم (39) مواطناً في قطاع غزة، و(27) مواطناً في الضفة الغربية. وبلغ عدد الضحايا من الأطفال، (12) طفلاً، بينهم (11) طفلاً في قطاع غزة، وطفل واحد في الضفة الغربية، و(10) نساء، بينهن (6) في قطاع غزة، و(4) نساء في الضفة الغربية.

كما أصيب خلال العام أيضاً (158) شخصاً، في حوادث تتعلق بسوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم (45) أطفال، و(10) نساء. كان من بين الجرحى، (124) مواطناً في قطاع غزة، و(34) مواطناً في الضفة الغربية.

2. عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية

لم يشهد العام 2021 تنفذ أي من أحكام الإعدام في قطاع غزة، وبذلك يكون هذا العام الرابع على التوالي الذي لا تنفذ فيه احكام اعدام في فلسطين، حيث كان آخرها في العام 2017 في قطاع غزة، ولم تنفذ أية احكام إعدام منذ العام 2005 في الضفة الغربية. ومن جانب آخر شهد هذا العام ارتفاعاً ملحوظاً في عدد احكام الإعدام الصادرة عن محاكم اول درجة العسكرية والمدنية، ورصد المركز حالتي تجاوز خطيرين في استخدامها في قطاع غزة. وقد شهد العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً في عدد أحكام الإعدام، وخاصة من قبل المحاكم العسكرية. فقد وصل عدد أحكام الإعدام الصادرة إلى 23 حكماً، منها (16) حكماً من محكمة أول درجة (البداية)، و(7) أحكام صدرت تأييداً لأحكام سابقة، و(12) من مجموع الأحكام صدر من محاكم عسكرية، منها (8) أحكام صادرة عن محكمة البداية العسكرية. وبذلك يرتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة من محكمة أول درجة في مناطق السلطة الفلسطينية منذ العام 1994 إلى (252) حكماً، منها (222) حكماً في قطاع غزة، و(30) حكماً في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام الصادرة في قطاع غزة، صدر (159) حكماً منها منذ الانقسام الفلسطيني في العام 2007.

3. الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

واصلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة اعتقال واستدعاء واحتجاز مواطنين بشكل تعسفي، دون اتباع الإجراءات القانونية، في مخالفة لأحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، وكذلك التزامات فلسطين التعاقدية، بما فيها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب. واستمرت الأجهزة الأمنية المكلفة بإنفاذ القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة في استخدام التعذيب والمعاملة القاسية بحق معتقلين ومحتجزين في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها. ووثق المركز خلال العام افادات تؤكد قيام الأجهزة الأمنية باستخدام وسائل مختلفة تعتبر شكلاً من اشكال التعذيب والمعاملة القاسية

واللاإنسانية والحاطة بالكرامة. وتفيد تلك الشكاوى بأن الممارسات وقعت، إما داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية، خلال فترات الاعتقال والاحتجاز، أو خلال اقتيادهم للسجون أو مقرات الاحتجاز والتوقيف.

وتوفي (4) موقوفين جنائيين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، جراء تدهور حالتهم الصحية. توفي اثنان منهم بعد تحويلهما من مركز إصلاح وتأهيل بيت لحم، لمستشفيي الحسين والجمعية العربية بالمدينة، إثر تدهور حالتهما الصحية. كما توفي اثنان في قطاع غزة، داخل مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، بعد نقلهما من مركز تأهيل وإصلاح دير البلح.

4. العملية التشريعية في فلسطين

ما زال المجلس التشريعي غائباً خلال العام 2021، بعد أن تم تعطيل عمله التشريعي والرقابي منذ انتخابه في العام 2006، إلى أن صدر قرار من المحكمة الدستورية بحله في ديسمبر 2018. وقد كانت الآمال معقودة على إتمام الانتخابات التشريعية والرئاسية في العام 2021 وعودة المجلس التشريعي والحياة الديمقراطية في فلسطين، بعد أن صدر مرسوم رئاسي في 15 يناير 2021 بعقد الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية، والتي كانت مستحقة منذ العام 2010. ولكن، وبعد البدء بإجراء المراحل المختلفة للعملية الانتخابية، وقبل نشر القوائم، أصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بتأجيل الانتخابات إلى حين توافر شروط إجرائها في الأرض الفلسطينية كافة، وفي مقدمتها القدس العاصمة. وخلال العام 2021، أصدر الرئيس الفلسطيني (41) قراراً بقانون، كما أصدرت كتلة التغيير والإصلاح في غزة (9) قوانين باسم المجلس التشريعي، وهو ما يساهم في استمرار شرذمة التشريعات الفلسطينية.

5. المس باستقلال السلطة القضائية

استمر تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما انعكس على استقلالية السلطة القضائية ودورها المنوط بها في تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون. وقد شهد العام المذكور، تشكيل مجلس قضاء أعلى جديد، بعد أن أنهى المجلس الانتقالي عمله، والذي شكله الرئيس الفلسطيني في العام 2019، والذي بموجبه قام بحل مجلس القضاء الأعلى. وجاء ذلك بزعم السعي لإصلاح السلطة القضائية، وهو ما رفضه المركز في حينه واعتبره تدخلاً غير مبرر في عمل القضاء، وطالب بترك هذا الأمر للسلطة المنتخبة بعد انجاز الانتخابات العامة. وقد انتهى العام 2021 ومازال القضاء الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعاني من ضعف الاستقلال وتدخلات السلطة التنفيذية. وقد أدى الانقسام الفلسطيني عام 2007 إلى تدهور خطير في استقلال السلطة القضائية وازداد تدخل السلطات التنفيذية في شؤون القضاء.

6. الانتخابات العامة والمحلية

كان من المؤمل أن تعقد الانتخابات العامة، التشريعية والرئاسية، في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، منتصف العام 2021، وفق المرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في 15 يناير 2021، لتنهي سنوات من التأجيل امتدت لأكثر من 11 عاماً، لأسباب مختلفة، لم تجر فيها أية انتخابات عامة، لتجديد شرعية النظام السياسي الفلسطيني. ووفق المرسوم كان من المقرر أن تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل متتابع، بحيث تعقد الانتخابات التشريعية بتاريخ 22 مايو 2021، والرئاسية بتاريخ 31 يوليو 2021. كما جاء في المرسوم أن الانتخابات التشريعية جزء من انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، المؤسسة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحدد تاريخ 31 أغسطس 2021 موعداً لاستكمال تشكيل المجلس الوطني وفق أحكام النظام الأساسي

لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأمام العقبات الإسرائيلية لمنع اجراء الانتخابات في مدينة القدس، أعلن الرئيس الفلسطيني، بتاريخ 29 أبريل، أي قبل ثلاثة أسابيع من موعد عقد الانتخابات التشريعية، عن تأجيل الانتخابات، وفشل الاتحاد الأوروبي في حمل سلطات الاحتلال على السماح بها. وبموجب ذلك، أعلنت لجنة الانتخابات بدورها وقف الانتخابات العامة.

وعلى مستوى الانتخابات المحلية، لم تجر انتخابات توافقية لمجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 2005 أيضاً. وأجريت هذا العام انتخابات مجالس الهيئات المحلية بتاريخ 11 ديسمبر، لـ (154) هيئة محلية مصنفة (ج) في الضفة الغربية، ضمن المرحلة الأولى من الانتخابات، لم تشارك فيها حركة حماس ولم تعقد في قطاع غزة حيث تستمر هيئات محلية معينة.

7. حرية الرأي والتعبير

استمر فرض القيود على حرية الرأي والتعبير في فلسطين في العام 2021، حيث خضع الكثير من الصحفيين وأصحاب والرأي والنشطاء للاعتقال والاحتجاز على خلفية حرية تعبير ودعوات للتظاهر. وقد تركزت الانتهاكات في الضفة الغربية على ممارسات حرية التعبير التي واكبت الاحتجاجات على مقتل الناشط نزار بنات وقرار تأجيل الانتخابات العامة في فلسطين. وفي قطاع غزة استمرت انتهاكات حرية التعبير، وخاصة ضد النشطاء المنتقدين للأوضاع المعيشية في قطاع غزة، على مواقع التواصل الاجتماعي. واستمرت حالة الالتزام الذاتي، بالأحجام عن ممارسة حرية التعبير، في السيطرة على المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تكونت بشكل تراكمي بسبب الممارسات التعسفية والانتهاكات المنهجية ضد أصحاب الرأي والصحفيين لسنوات طويلة، وخاصة في اعقاب الانقسام الفلسطيني عام 2007.

8. انتهاك الحق في التجمع السلمي

برزت خلال العام المعايير المزدوجة والتمييز من قبل السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بتمتع المواطنين بحقهم في التجمع السلمي خلال العام. ورغم استمرار تأثر الأرض الفلسطينية المحتلة بجائحة كورونا، والبروتوكولات الصحية المتبعة بهذا الشأن، والتي حدت من إقامة التجمعات السلمية بشكل كبير، إلا أن السلطات سمحت بإقامة تجمعات سلمية مناهضة لسياسات وممارسات الاحتلال بشكل طبيعي، ولم تضع أية عوائق تذكر. في المقابل، فرضت تلك السلطات قيوداً أمام إقامة تجمعات سلمية ووقفات احتجاجية لها علاقة بالشأن الداخلي، بما في ذلك منع إقامة تجمعات سلمية، وحظر إقامة تجمعات خاصة لا تستوجب اشعار الشرطة، وغير ذلك من اشكال التجمع السلمي. كما استمر فرض قيود على التجمعات السلمية، بما في ذلك إعاقة حركة المشاركين في التجمعات، والاعتداء عليهم بالضرب، والاستدعاء والاعتقال.

9. الحق في تشكيل الجمعيات

ما زال المجتمع المدني الفلسطيني يدفع ثمن الانقسام، والذي تسبب في فرض قيود ممنهجة على الجمعيات، وخاصة في تمويلها وحريتها في ممارسة نشاطها وإدارتها. ويخضع المجتمع المدني في قطاع غزة لقيود مضاعفة ومزدوجة من قبل السلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد شهد العام 2021 المزيد من هذه القيود، بما فيها محاولة تعديل قانون الجمعيات بموجب قرار بقانون صدر عن الرئيس الفلسطيني، والذي تم التراجع عنه في وقت لاحق من نفس العام. ومن جانب آخر، استمر فرض القيود على نشاطات وتمويل الجمعيات، وفرض إجراءات تعسفية على اعتماد مجالس الإدارة والتواقيع من قبل الجهات التنفيذية بشكل تعسفي يتعارض مع القانون. وقد تسببت هذه القيود في وقف الحسابات البنكية لعدد من الجمعيات، وخاصة تلك العاملة في قطاع غزة، حيث يتم التعامل مع الجمعيات العاملة في

قطاع غزة بطريقة أمنية، وبإجراءات من قبل الأجهزة الأمنية.

10. أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة

استمرت خلال العام 2021، معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي، وتأثيرهما على حصول هذه الفئة المهمة على حقوقها التي نصت عليها القوانين الدولية والمحلية. فقد عانى الأشخاص ذوي الإعاقة من حرمانهم من التمتع بالخدمات الأساسية الصحية والتعليمية وبرامج الدعم العيني والنقدي، واستمرار القيود على حرية التنقل والحركة، وإغلاق المعابر الحدودية، وغيرها من الحقوق التي تكفلها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والقانون رقم 4 لسنة 1999، بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.

وقتلت قوات الاحتلال خلال العام 2021 (4) أفراد من الأشخاص ذوي الإعاقة، منهم (3) قتلوا خلال العدوان الحربي على قطاع غزة في مايو2021، فيما قُتل مواطن آخر من ذوي الإعاقة على حاجز قلنديا شمال شرق مدينة القدس المحتلة. وبلغ عدد حالات الإعاقة الجديدة الناجمة عن العدوان الحربي (50) شخصاً، منها (10) حالات بتر، و(35) حالة شلل رباعي ونصفي وطولي. وتعرضت (10) مساكن لأشخاص ذوي إعاقة للتدمير الكلي والجزئي. وشهدت أيام العدوان لجوء حوالي (3000) شخص من ذوي الإعاقة من بين نحو 100 ألف مواطن نزحوا إلى مدارس "الأونروا"، مع استمرار القصف الإسرائيلي على القطاع، وهي مراكز لا تتمتع بالحد الأدنى من إجراءات المواءمة الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة، كما أنها لم تكن مجهزة بالخدمات الأساسية للنازحين إليها بسبب استمرار العدوان على مدار (11) يوماً.

11. أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

فاقم استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني من سوء الأوضاع المعيشية لسكان القطاع في ظل استمرار طرفي الانقسام بفرض العديد من الإجراءات والتدابير الاقتصادية التي تمثلت في إصدار قرارات إدارية وسياسات أثقلت كاهل المواطنين في القطاع.

فقد عانت الأسر والعائلات التي تتلقى المخصصات والمساعدات النقدية في إطار برنامج الحماية الاجتماعية خلال العام 2021، من توقف صرف مخصصاتهم، فضلاً عن عدم التزام وزارة التنمية الاجتماعية بدفع المستحقات المالية للمسجلين لديها بانتظام. وساهم الانقسام السياسي في تنامي ظاهرة الفقر الناجمة عن الحصار الاسرائيلي، خاصةً بين العائلات المهمشة ومحدودة الدخل. واستمر هذا العام تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة، المتدهورة أساساً بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي، وقد تسبب ذلك في ضعف المنظومة الصحية في القطاع، ونقص مزمن في الأدوية والمستلزمات الطبية نتيجة سوء التنسيق بين أطراف الانقسام.

كما حرم الانقسام السياسي الأجيال الجديدة من فرص التقدم للوظائف الحكومية الرسمية دون تمييز على أساس سياسي، ونتيجةً لذلك ارتفعت معدلات البطالة التي كانت مرتفعة أصلاً نتيجة الحصار الإسرائيلي.

وانعكس تأثير الانقسام سلباً على المنظومة الصحية في قطاع غزة، المتدهورة أصلاً بسبب الحصار الإسرائيلي، حيث تواصل نقص الأدوية والمستلزمات الطبية نتيجة سوء التنسيق بين أطراف الانقسام. وواجهت المنظومة الصحية في قطاع غزة جائحة «كوفيد- 19»، بإمكانيات محدودة ومرافق صحية عانت على فترات مختلفة من نقص في المستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا.

التوصيات

في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، واستمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين لأكثر من 74 عاماً، وفي ظل تجاهل المجتمع الدولي لمعاناة الشعب الفلسطيني وإصرار بعض الأطراف الدولية على تقديم الدعم المطلق للاحتلال الإسرائيلي في تجاهل واضح للقانون الدولي ومبادئ العدالة والحرية؛

وفي ظل اصرار الاحتلال الإسرائيلي على إنكار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم على أرضهم والتمتع بثرواتهم، كما أكدتها المادة الأولى المشتركة من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان؛ وفي ظل استمرار سلطات الاحتلال في قمعها المنهج للفلسطينيين وحقهم في التعبير والتجمع السلمي، وقتل الفلسطينيين على الحواجز، واستمرار نهجها الرامي إلى تغيير الوضع الديغرافي في الأرض المحتلة وسياسة التهجير وهدم المنازل، واستمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة للعام الرابع عشر على التوالي، واصرار الاحتلال على تحصين مجرمي الحرب الإسرائيليين من المساءلة، وانكار حق الفلسطينيين في العدالة؛

وفي ظل تصاعد الهجمة الإسرائيلية على المجتمع المدني الفلسطيني لتقويضه وتغييب دوره في كشف جرائم الاحتلال ودعم صمود الشعب الفلسطيني، من خلال اعلان ست مؤسسات فاعلة فلسطينية كمؤسسات إرهابية، تمهيداً لتصفيتها؛

وفي ظل تجدد الأمل لدى الفلسطينيين بالوصول للعدالة وتحقيق الانتصاف بعد قرار المحكمة الجنائية الدولية التاريخي بفتح تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

وفي ظل استمرار مصادرة الحريات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة حرية المشاركة السياسية، وتدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، واستفحال مشكلة البطالة والفقر فيه؛ فإن المركز يوجه التوصيات التالية لكل من المجتمع الدولي وصناع القرار الفلسطينيين:

توصيات المركز للمجتمع الدولي:

1. يطالب المركز المجتمع الدولي بشكل عام والاتحاد الأوروبي بشكل خاص باتخاذ خطوات جدية لحمل دولة الاحتلال الإسرائيلي على التراجع عن قرار اعلان ست مؤسسات فلسطينية كمنظمات إرهابية.

2. يطالب المركز المحكمة الجنائية الدولية بالاستمرار في جهودها التي ستقود إلى جلب مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام العدالة الدولية.

3. يطالب المركز كافة الدول الأعضاء في ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية بالتعاون من أجل مساءلة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديمهم للعدالة.

4. يطالب المجتمع الدولي بالوقوف بشكل واضح ضد سياسة ضم أجزاء واسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

5. يطالب المركز الدول العربية التي وقعت اتفاقيات تطبيع علاقات مع إسرائيل بالالتزام بقرارات مجلس الأمن، وعدم التعامل مع المستوطنات الاسرائيلية المقامة على أرض الفلسطينيين على أنها جزء من دولة الاحتلال الاسرائيلي. ولذا يتوجب عليها الامتناع عن استيراد البضائع من هذه المستوطنات أو زيارتها.

6. يطالب المركز المجتمع الدولي بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي لوقف جرائمه بحق المدنيين الفلسطينيين، وخاصة جرائمه ضد الاطفال الفلسطينيين وقتل الفلسطينيين على الحواجز.

7. يطالب المركز الأمم المتحدة بالاطلاع بمسؤوليتها في تمكين الفلسطينيين من حق تقرير المصير باعتبارها المسؤول الأول عن القضية الفلسطينية منذ اقرار الجمعية العامة فيها لقرار التقسيم رقم (181) واعترافها بدولة اسرائيل.

8. يطالب المركز المجتمع الدولي بإدانة ومقاطعة المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، واحترام قرارات مجلس الأمن، سيما القرار رقم (2334) المتعلق بإدانة الاستيطان، والعمل على ضمان احترام اسرائيل له.

9. يطالب المركز المجتمع الدولي بدعم جهود المصالحة الفلسطينية بما يراعي تطبيق آليات العدالة الانتقالية بما يضمن عدم تكرار الاقتتال وتحقيق التحول الديمقراطي.

10. يطالب المجتمع الدولي باتخاذ مواقف حاسمة وحازمة ضد السياسات الإسرائيلية المدعومة أمريكياً والرامية إلى تغيير الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة سياسة هدم المنازل وتهجير القرى بما تمثله من خروقات فاضحة للقانون الدولي تصل لدرجة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

11. يناشد المركز الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف بالوقوف عند التزاماتها بموجب المادة (1) المشتركة، والتي تستلزم احترام الاتفاقيات في كافة الظروف، وكذلك الوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين 146 و147 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، واللتين تستوجبان ملاحقة ومحاكمة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية. وذلك من خلال تفعيل مبدأ الولاية القضائية الدولية، لتمكين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم في العدالة والانصاف، وخاصة في ظل حالة الانكار لحق الفلسطينيين في العدالة أمام القضاء الاسرائيلي.

12. يحث المركز المجتمع الدولي على التحرك السريع والفوري للضغط على سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لإنهاء الحصار الشامل المفروض على القطاع، والذي يتسبب بحرمان الأفراد وحركة البضائع من حرية التنقل والحركة، وإنقاذ نحو 2 مليون نسمة من سكان القطاع المدنيين الذين يعيشون حالة غير مسبوقة من الخنق الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي، بسبب سياسة العقاب الجماعي وتدابير الاقتصاص من المدنيين.

13. يناشد المركز الاتحاد الأوروبي بالعمل على تطبيق المعايير المتعلقة بحقوق الانسان والمتضمنة في اتفاقية الشراكة الأوروبية الاسرائيلية، وإلزامها بالامتثال لها، وكذلك باحترام تعهداته بموجب اتفاقية حقوق الانسان الاوروبية في تعاملها مع دولة الاحتلال.

14. يهيب المركز بالمجتمع الدولي، خاصة الدول التي تستورد الأسلحة والخدمات العسكرية من إسرائيل، بالوفاء بالتزاماتهم الاخلاقية والقانونية وعدم الموافقة لدولة الاحتلال بجعل العدوان على قطاع غزة وسيلة لترويج الأسلحة الجديدة التي تمت تجربتها في القطاع، أو لقبول خدمات التدريب المستندة في الترويج لها إلى خبرة الميدان في العدوان على قطاع غزة، حتى لا يتم تحويل المدنيين في قطاع غزة إلى حقل تجارب للأسلحة والتكتيكات العسكرية الاسرائيلية.

15. يناشد المركز الدول الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان، وخاصة العهدين الدوليين، بالضغط على إسرائيل لتنفيذ بنود الاتفاقيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلزامها بتضمين حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة في تقاريرها المرفوعة للجان المختصة.

16. يناشد المركز الاتحاد الأوروبي وهيئات حقوق الإنسان الدولية بالضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لوقف الاعتداء على الصيادين والمزارعين، وخاصة في المناطق الحدودية.

17. يناشد المركز المجتمع الدولي وخاصة الدول العربية، للتحرك الجاد لحل مشاكل التنقل عبر المعابر، وخاصة معابر قطاع غزة بما يكفل حرية وسهولة تنقل المواطنين.

18. يدعو المركز المجتمع الدولي للالتزام بمواصلة تقديم الدعم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين للوفاء بواجباتها بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم.

توصيات المركز لصناع القرار الفلسطيني:

1. يطالب المركز السلطة الفلسطينية والفصائل بالعمل المشترك من أجل أن يكون العام 2022 هو عام الانتخابات الفلسطينية المستحقة منذ العام 2010، وتهيئة أجواء حرة تضمن للجميع المشاركة فيها على قدم المساواة.

2. يطالب المركز الفصائل الفلسطينية بمواقف جادة وحازمة من أجل إتمام المصالحة الفلسطينية على قاعدة معالجة آثار الماضي والتأسيس لمرحلة انتقالية يتم العمل فيها على إنهاء الفساد وضمان حماية واحترام حقوق الإنسان.

3. يناشد المركز مجلس القضاء الأعلى للعمل على إعادة الوحدة والاعتبار للسلطة القضائية كخطوة أولى على طريق إنهاء كامل للانقسام، حتى تتوفر جهة محايدة لها القدرة على الفصل في أي نزاع قد ينشأ خلال عملية إعادة الوحدة.

4. يطالب المركز الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة باحترام الحريات العامة، ووقف الاستدعاءات التعسفية على خلفية رأي، وعدم فرض أية قيود غير قانونية على حق التجمع السلمي.

5. يطالب المركز الحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتوقف عن كافة الممارسات التعسفية ضد الجمعيات بما فيها الشركات غير الربحية، وإلغاء كافة الإجراءات التي تعتدي على حق الجمعيات وحريتها في ممارسة نشاطها وحقها في الخصوصية والحصول على التمويل.

6. يناشد المركز الرئيس الفلسطيني بإقرار قانون حماية الأسرة من العنف وقانون حرية الوصول للمعلومات، مع الأخذ بملاحظات المجتمع المدني.

7. يناشد المركز الرئيس الفلسطيني بإصدار قرار بقانون يوقف تطبيق عقوبة الإعدام في فلسطين في ضوء توقيع فلسطين على البروتوكول الدولي الخاص بإلغاء هذه العقوبة. كما يطالب السلطات في قطاع غزة بالامتناع عن إصدار أو تنفيذ أحكام إعدام، أو السماح بتنفيذ إعدامات ميدانية.

8. يطالب المركز الرئيس الفلسطيني بالامتثال لشروط المادة (43) لممارسة صلاحياته في إصدار قرارات بقانون، وأبرزها شرط الضرورة القصوى (التي لا تحتمل التأخير).

9. يطالب المركز كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن الانعقاد باسم المجلس التشريعي، وعدم إصدار أي قانون، دون التئام حقيقي للمجلس وتوافر النصاب القانوني.

10. يطالب المركز الحكومة والأجهزة الأمنية بوقف كافة الانتهاكات الخاصة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، ومحاسبة المسئولين عن هذه الانتهاكات قانونياً.

11. يطالب المركز الجهات التنفيذية بالإفراج عن جميع المحتجزين والموقوفين بطريقة غير قانونية وبشكل فوري ودون أي تأخير. ويشدد المركز على أن مديري مراكز التوقيف والسجون مسؤولون عن عدم وجود أي محتجز بشكل غير قانوني وإلا تعرضوا للمسؤولية القانونية وملاحقة قضائية لا تسقط بالتقادم.

12. يطالب المركز الجهات التنفيذية والقضائية بالعمل على وقف التعذيب في النظارات ومراكز الاحتجاز، ومطالبة النيابة العامة بتقديم كل المشتبه بهم بارتكابها للمحاسبة، كما ويؤكد المركز على عدم سقوط هذه الجرائم بمرور الزمن وفق ما أكده القانون الأساسي الفلسطيني.

13. يطالب المركز السلطات الثلاث بالعمل على تحقيق الشفافية في مؤسسات السلطة الفلسطينية عبر تسهيل الوصول للمعلومات وتوفير كافة المعلومات الخاصة بالشأن العام للجمهور بشكل استباقي، وخاصة عن طريق المواقع الإلكترونية الرسمية.

14. يناشد المركز مجلس الوزراء بالعمل من أجل احترام حقوق ذوي الإعاقة من خلال تفعيل «قانون حقوق المعوقين الفلسطينيين» رقم (4) لسنة 1999، لاسيما ما يخص حقهم في مرافق مناسبة وحقهم في العمل.

15. يحث المركز السلطة التنفيذية على احترام حق التنقل للأفراد، ويشدد المركز في هذا السياق ووفق نصوص القانون الأساسي الفلسطيني على أن تقييد حرية التنقل والسفر لا تكون إلا بأمر قضائي.

الجزء الأول:

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

1. جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

قتل (206) مدنيين فلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام 2021، منهم (156) مدنياً في قطاع غزة، و (50) مدنياً في الضفة الغربية.[1] وبلغ عدد الضحايا الأطفال (75) طفلاً، بينهم (59) طفلاً في قطاع غزة، و(16) طفلاً في الضفة الغربية، فيما بلغ عدد الضحايا من النساء (43) امرأة، بينهن (38) امرأة في قطاع غزة، و (5) نساء في الضفة الغربية. أي أن مجموع القتلى من النساء والأطفال بلغ (118) شخصاً، بنسبة (57%) من إجمالي الضحايا المدنيين.

وأصيب خلال العام (2000) فلسطيني، بينهم (1968) في قطاع غزة، و(32) آخرون في الضفة الغربية. وبلغ عدد المصابين من النساء (400) امرأة، بينهن (397) امرأة في قطاع غزة، و(3) نساء في الضفة الغربية. كما بلغ عدد الأطفال المصابين (660) طفلاً، بينهم (630) طفلاً في قطاع غزة، و (30) طفلاً في الضفة الغربية.

الغالبية العظمى من القتلى والمصابين في قطاع غزة سقطوا إبان العدوان الإسرائيلي الذي شنته قوات الاحتلال في شهر مايو واستمر 11 يوماً، وأطلقت عليه عملية «حارس الأسوار»، وظفت فيها طائراتها الحربية ومدفعيتها وبوارجها الحربية. ودكت آلة الحرب الإسرائيلية على مدى أيام العدوان بأطنان من المتفجرات والصواريخ الموجهة منازل وممتلكات المدنيين والبنى التحتية ومختلف القطاعات الحكومية والخاصة وغير الحكومية، مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات المدنيين، وتدمير واسع وشامل في الممتلكات، وإحداث أزمة إنسانية بفعل عمليات القصف والتدمير لعشرات الآلاف من السكان. وطالت تلك العمليات، في أحيان كثيرة، تجمعات مدنية وأوقعت خسائر في أرواح وممتلكات مدنيين عزل، كانت أعنفها القصف المكثف والعنيف لشارع الوحدة، وسط مدينة غزة، في اليوم السابع للعدوان، والذي أدى لتدمير عشرات المنازل والبنايات الكبيرة على رؤوس ساكنيها.

وأفر العدوان على قطاع غزة عن مقتل (151)[2] مدنياً، منهم (59) طفلاً، و(38) امرأة، كما أصيب (1968) آخرون، بينهم (630) طفلاً، و (397) امرأة.

وشكلت جرائم قصف المنازل السكنية وممتلكات المدنيين وهدمها على رؤوس ساكنيها العنوان الأبرز للعدوان. واسفرت تلك الجرائم عن مقتل العشرات، بمن فيهم عائلات بأكملها، تحت أنقاض منازلها وأماكن سكناها، على الرغم من العلم المسبق لتلك القوات بوجود مدنيين داخلها، وبدون إنذار مسبق أو إعطاء مهلة لهم لإخلاء المكان.

مقتل عائلة أبو حطب بمخبم الشاطئ، غرب مدينة غزة جراء قصف منزلها خلال عدوان مايو

1 بلغ العدد الإجمالي للقتلى خلال العام 2021، (328) مواطناً في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم (245) مواطناً في قطاع غزة، و(83) آخرين في الضفة الغربية. ويشمل هذا الرقم الإجمالي القتلى من غير المدنيين أيضاً.

2 بلغ العدد الإجمالي للقتلى خلال العدوان على غزة، (240) قتيلاً، بينهم (89) عنصراً من أفراد المقاومة.

كما قتل خلال العدوان (59) طفلاً في قطاع غزة، بينهم (47) طفلاً قتلوا في منازلهم، و(12) آخرون قتلوا في محيط منازلهم، وأراضيهم وأماكن لهوهم، أو خلال الهرب من منازلهم بفعل القصف المكثف. كما أصيب خلال العدوان (630) طفلاً.

وقتلت (38) امرأة واصيبت (397) أخريات خلال العدوان. غالبية القتلى من النساء، (37) امرأة، أي بنسبة (97.3%)، قتلن داخل منازلهن، جراء القصف الاسرائيلي، من مختلف الأسلحة، بينما قتلت امرأة واحدة فقط خلال تواجدها في الشارع أثناء تنفيذ جريمة اغتيال بحق ناشطين فلسطينيين داخل مناطق مدنية مأهولة.

وقتل (5) فلسطينيين في قطاع غزة، خلال الفترة بعد العدوان، (3) منهم خلال المشاركة في مظاهرة سلمية على الحدود الشرقية للقطاع، و(2) خلال عملية قصف نفذتها قوات الاحتلال بحق فلسطينيين.

وفي الضفة الغربية، قتل خلال العام (50) مدنياً، بينهم (16) طفلاً، و(5) نساء.[3] الغالبية العظمى من القتلى، (41) فلسطينياً، بينهم (10) أطفال، قتلوا في مواجهات وتظاهرات نظمها الفلسطينيون في مختلف أنحاء الضفة الغربية احتجاجاً على إجراءات الاحتلال وسياساته القمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي مواجهات مع قوات الاحتلال خلال اقتحامها للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. في أغلب الأحوال، لم يشكل هؤلاء المتظاهرون أي خطر على جنود الاحتلال.

فلسطينيون يشيعون مواطناً قتل خلال مواجهات مع قوات الاحتلال

وقتل (4) فلسطينيين خلال عمليات نفذتها قوات خاصة بحق ناشطين تدعي قوات الاحتلال علاقتهم بأعمال مقاومة في الضفة الغربية. كانت أبرز تلك الحالات مقتل ثلاثة فلسطينيين بتاريخ 26 سبتمبر، أحدهم كان مطلوباً لقوات الاحتلال، بعد مداهمة منزل ريفي تواجدوا فيه في قرية بدو، في جريمة إعدام خارج نطاق القانون. وداهمت قوات خاصة المنزل ونفذت عملية تصفية لمواطنين اثنين وقتلت الثالث خلال محاولته الفرار من المكان، واحتجزت جثامينهم. والقتلى هم: أحمد إبراهيم زهران، 34 عاماً، وزكريا ابراهيم بدوان، 34 عاماً، ومحمود مصطفى حميدان، 31 عاماً. وعثر على دماء وهوية الأخير قرب صخور تبعد عن المنزل حوالي 50 متراً.

وقتل خلال العام (5) فلسطينيين، بينهم امرأتان وطفل، في جرائم «إعدام ميدانية» اقترفتها قوات الاحتلال وعناصر أمنها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، بادعاء قيامهم بتنفيذ، أو الاشتباه بمحاولة تنفيذ عمليات طعن أو دهس ضد جنود وعناصر أمن وإسرائيليين، في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل. وفي أغلب الحالات لم يكن هناك خطر حقيقي على جنود الاحتلال، وكان بالإمكان استخدام قوة أقل بعد تحييدهم. أبرز تلك الحالات كان مقتل الطفل زهدي مهند الطويل، 17 عاماً، بتاريخ 24 مايو، حيث أطلق جنود الاحتلال النار تجاهه بزعم تنفيذه عملية طعن بالقرب من محطة القطار الخفيف، في منطقة التلة الفرنسية، المتاخمة لحي الشيخ جراح، شمالي البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة، ما أسفر عن إصابته بعدة أعيرة نارية وترك ينزف حتى الموت في مكان الحادث. وكان الطفل يحمل حقيبته المدرسية، وزُعم أن طعن مواطنين إسرائيليين، أحدهما جندي في جيش الاحتلال، عند محطة القطار الخفيف في المكان، ما أدى إلى سقوطه أرضاً. وبالرغم من إصابة الطفل الحرجة، استمر إطلاق النار عليه، ثم قيدت يداه، وقصت ملابسه، وتم تفتيشه وتفتيش حقيبته المدرسية بدقة، وأخذت بصماته، ولم يتم إسعافه، وبقي في مكان الحادث حيث نزف حتى الموت.

وقتل (3) فلسطينيون على ايدي مستوطنين، كان بينهم المواطنة وفاء عبد الرحمن البرادعي، 37 عاماً، حينما أطلق مستوطن اسرائيلي النار من سلاح أتوماتيكي، بتاريخ 19 مايو، باتجاهها أثناء تواجدها بالقرب من موقف للحافلات على مدخل مستوطنة كريات أربع، المقامة على أراضي المواطنين، شرقي مدينة الخليل. وُتركت المواطنة البرادعي على الأرض حوالي نصف ساعة، قبل أن تحضر سيارة إسعاف إسرائيلية وتنقلها من المكان. ولاحقاً أعلنت قوات الاحتلال عبر وسائل اعلامها نبأ مقتلها، وادعت بانها حاولت إطلاق النار باتجاه المستوطنة.

3 كما قتل (33) فلسطينياً خلال اشتباكات مسلحة مع قوات الاحتلال.

2. استمرار حصار قطاع غزة وتقطيع الأوصال بين مدن الضفة الغربية

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال عام 2021 حصارها غير الإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ 15 عاماً. وقد شددت السلطات المحتلة القيود على المعابر بشكل غير مسبوق بالتزامن مع بدء العدوان الحربي الشامل الذي شنته على القطاع في الفترة ما بين 10-21 مايو 2021، وخلال الفترة التالية له، حيث يعتبر شهري يونيو ويوليو من أسوأ فترات الحصار على مدار سنواته الماضية. كما أغلقت سلطات الاحتلال معبر بيت حانون «إيرز»، المخصص لمرور الأفراد، ومنعت مرور كافة الفئات المحدودة التي كانت تسمح بمرورها، ومن ضمنها المرضى المحولين للعلاج في الخارج. كذلك قامت بإغلاق البحر كلياً، ومنعت الصيد فيه. وبعد توقف العدوان، ورغم إعلان قوات الاحتلال الاسرائيلي إعادة فتح المعابر غير أنها حظرت توريد مئات السلع الأساسية إلى القطاع، كما استمرت في فرض القيود على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون «ايرز».

على صعيد حركة الأفراد، تزامناً مع بدء العدوان الحربي على قطاع غزة، وبتاريخ 10 مايو 2021، أغلقت السلطات الإسرائيلية المحتلة معبر بيت حانون «ايرز» ومنعت مرور كافة الفئات المحدودة التي كانت تسمح بمرورها، ومن ضمنها المرضى المحولين للعلاج في الخارج. وبعد انتهاء العدوان أعلنت السلطات المحتلة أنها ستسمح بمرور الحالات العاجلة «إنقاذ الحياة»، غير أنها رفضت الاستجابة لعشرات الطلبات التي قدمتها دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة لجرحى العدوان من ذوي الحالات الحرجة ولمرضى يعانون من أمراض خطيرة، ولا يوجد علاج لهم في مستشفيات قطاع غزة، ومحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية والقدس المحتلة والخارج.

كما استمرت طوال العام القيود الاسرائيلية على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون «ايرز»، وشملت القيود كافة الفئات التي يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً من المرور عبر معبر بيت حانون «أيرز»، وهي: المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، قامت سلطات الاحتلال بتاريخ 10 مايو2021، بإغلاق المعبر التجاري الوحيد «كرم أبو سالم» إغلاقاً كلياً، ومنعت توريد كافة السلع الأساسية والبضائع إلى القطاع خلال فترة العدوان. وبعد توقف العدوان، فرضت قوات الاحتلال قيوداً غير مسبوقة على توريد السلع إلى القطاع، وسمحت فقط وبشكل تدريجي بمرور كميات محدودة من السلع الغذائية والوقود وأصناف محددة من المستلزمات الإنسانية لصالح المنظمات الدولية. وما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلية تفرض حظراً على توريد مئات السلع إلى قطاع غزة بشكل كامل، ومن ضمنها مواد أساسية لازمة لعملية إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية، ومعدات ومواد لازمة لإصلاح الأضرار الكبيرة التي لحقت بمرافق المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء أثناء العدوان.

كما واصلت السلطات الإسرائيلية المحتلة خلال عام 2021 فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها «مواد مزدوجة الاستخدام».[4] وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، غير أن هذه الأصناف تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية، فصنف «معدات الاتصال» يشمل وحده عشرات السلع. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

وقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم للعام الخامس عشر على التوالي. وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية (معظمها سلع زراعية)، حيث بلغ عدد الشاحنات التي سمح بتصديرها على مدار العام 4524 شاحنة،

4 تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

منها 2546 شاحنة إلى الضفة الغربية، و 1493 شاحنة إلى إسرائيل، و484 شاحنة للعالم الخارجي. وتشكل كمية الصادرات الشهرية التي سُمح بتصديرها خلال عام 2021، بحسب توثيق المركز، نحو 8.3% من صادرات القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تصل إلى نحو 4500 شاحنة شهرياً. وقد أدى حظر تصدير منتجات القطاع إلى إغلاق مئات المصانع المختصة بالحياكة والملابس والأثاث المنزلي والمكتبي التي تشتهر بجودتها العالية. وتسبب ذلك في تسريح آلاف العمال، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل، ما رفع نسبة البطالة إلى معدلات غير مسبوقة.

وقد نجم عن سياسة الحصار المستمر والخنق الاقتصادي والاجتماعي بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وتدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات السلطات المحتلة الإسرائيلية التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه.

معبر كرم أبو سالم والحصار الاقتصادي الخانق على القطاع.

فعلى صعيد الأوضاع الصحية، عانت المرافق الصحية في قطاع غزة من نقص دائم في قائمة الأدوية الأساسية، والأجهزة الطبية، ونقص الكادر الطبي المتخصص. وفاقم العدوان الحربي الاسرائيلي من تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة، حيث منعت سلطات الاحتلال خلال فترة العدوان الحربي على قطاع غزة سفر المرضى الذين يعانون من الامراض الخطيرة للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، والمستشفيات الاسرائيلية، ومن ضمن الممنوعين جرحى العدوان من ذوي الحالات الحرجة. كما أدى منع سلطات الاحتلال الاسرائيلية توريد عدد من الأجهزة الطبية الجديدة، كالأجهزة الاشعاعية اللازمة لتشخيص أمراض الأورام السرطانية، أو استيراد قطع غيار للأجهزة الطبية المتعطلة، إلى عجز المستشفيات والمراكز الطبية عن التعامل مع مئات الحالات المرضية.

وقد عرقلت السلطات الإسرائيلية على مدار عام 2021 سفر مئات المرضى المحولين للعلاج في الخارج، ووفقاً لدائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت خلال العام سفر 7514 مريضاً من المحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة أو المستشفيات الاسرائيلية، وذلك من أصل 21532 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (34.8%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 116 طلباً لأسباب أمنية (0.5%)، ولم ترد على 1508 طلبًا (7%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 5209 طلبات (24.1%)، وتأخر سفر 694 مرضى (3.2%) بذرائع مختلفة.

وقد أدى الحصار الإسرائيلي إلى انتهاك حقوق السكان الاقتصادية، فقد تسبب فرض قيود على دخول المواد الخام اللازمة للإنتاج، وحظر تصدير المنتجات الغزية، إضافةً إلى تعرض مئات المنشآت الاقتصادية للتدمير خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة خلال السنوات الماضية، في شلل أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد أدت سياسة الحصار والخنق الاقتصادي للقطاع إلى ارتفاع معدل البطالة لتصل إلى 43%، بواقع 211,300 عامل عاطلين عن العمل،[5] بينما بلغت نسبة انتشار الفقر 53%، وذلك بحسب إحصائيات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني لعام 2020.[6] كما يُصنف 62.2% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الرابع 2020، 15 فبراير/ شباط 2021،
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3918

6 أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/07/11. للمزيد أنظر:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_9-7-2020-pop-ar.pdf

الشؤون الإنسانية.[7]

كما ألقى الحصار الإسرائيلي بظلاله السلبية على حق سكان قطاع غزة في التعليم، حيث ما يزال الآلاف من طالبات وطلاب قطاع غزة محرومين من فرصة التعليم في جامعات الضفة الغربية، في التخصصات التي يفضلونها، والتي تعتبر حيوية وضرورية لسكان القطاع. وجراء ذلك أصبحت جامعات الضفة الغربية تخلو من الطلبة الغزيين، بعد أن كانت نسبتهم تزيد عن الرُبع (26%) في العام 1994. وفي المقابل، تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي لعدد محدود من الطلاب الدارسين في الجامعات الأجنبية بالمغادرة إلى الخارج عبر معبر بيت حانون «إيرز»، بعد انتظارهم لشهور واجتيازهم الإجراءات الأمنية المعقدة.

الحصار البحري

خلال عام 2021، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرض حصارها البحري على امتداد شواطئ قطاع غزة، حيث حرمت الصيادين من الوصول إلى المناطق التي تتكاثر فيها الأسماك. ورغم سماحها للصيادين بالعمل لمسافة تتراوح من 3 – 15 ميل بحري، فقد قامت سلطات الاحتلال خلال العام بتقليص مسافة الصيد، أو اغلاق البحر بشكل كلي عشرات المرات، مدعيةً أن قرارات التقليص اتخذت كرد على إطلاق البالونات الحارقة والقذائف الصاروخية على المناطق (الإسرائيلية) المحاذية لقطاع غزة.

فبتاريخ 2021/4/26 أغلقت السلطات الإسرائيلية المحتلة بحر قطاع غزة كلياً، ومنعت الصيادين من الإبحار والصيد فيه نهائياً، وذلك ضمن سياسة العقوبات الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين في القطاع، والتي تستهدف في جانبٍ منها التضييق على الصيادين وحرمانهم من مزاولة أعمالهم والوصول بحرية إلى المناطق التي تتوافر فيها الأسماك.

كما واصلت البحرية الإسرائيلية اعتداءاتها بحق الصيادين، فوفقاً لتوثيق المركز تم رصد (114) حادثة إطلاق نار تجاه الصيادين أثناء قيامهم بممارسة أعمالهم، وقد أسفر ذلك عن إصابة (3) صيادين، واتلاف (3) قوارب وعشرات معدات الصيد الأخرى. كما أدت حوادث المطاردة إلى اعتقال (12) صياداً، واحتجاز (7) قوارب صيد، فضلاً عن مصادرة عشرات القطع من شباك الصيد. ويؤكد ذلك أن توسيع سلطات الاحتلال الإسرائيلية لمسافة الصيد، لم يَحُل دون استمرار ملاحقة الصيادين وإطلاق النار عليهم وتعريض حياتهم للخطر داخل المنطقة الجديدة (6-15 ميلاً) التي سمحت سلطات الاحتلال لهم بالصيد فيها.

وقد تسبب تقييد مسافة الصيد أدى إلى عزوف الصيادين عن ممارسة عملهم بشكل يومي، حيث أصبح نصف الصيادين (2,000 صياد فقط)، يمارسون عملهم بشكل متقطع، وبواقع مرة واحدة أسبوعياً أو شهرياً، وذلك لأن الدخل المتأتي من عملهم لا يغطي تكاليفهم التشغيلية. وقد انعكس ذلك على الظروف المعيشية لـ 4,160 صياد، و700 شخص من العاملين في مهن مرتبطة بصيد الأسماك، ويعيل هؤلاء نحو 27,700 شخصاً من أفراد أُسرهم، حيث أصبحوا عاجزين عن توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد أُسرهم، كالطعام، والدواء والملابس والتعليم.

قوارب صيادي غزة مكدسة على الشاطئ بسبب الحصار البحري

معبر رفح الحدودي

استمر فتح معبر رفح الحدودي خلال عام 2021، لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، غير أن عمل المعبر كان محدوداً وبوتيرة بطيئة، وقد تمكن 98,390 مواطن من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع 89,148 مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية 6,702 مواطن، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

7 انعدام الأمن الغذائي، قلة من الفلسطينيين في غزة يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الغذائية، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، الأمم المتحدة، 2020/2/12. للمزيد أُنظر:
https://www.ochaopt.org/ar/theme/food-security

القيود على الحركة في الضفة الغربية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام 2021، وكرّست من خلالها المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية، والاعتقالات. وتستخدم سلطات الاحتلال هذه القيود في الضفة الغربية على نطاق واسع، في إطار سياسة العقاب الجماعي المدنيين، إذ أن وتيرة القيود تتصاعد، وتنخفض، تبعاً للأوضاع الميدانية على الأرض.

خلال عام 2021 بلغ عدد الحواجز الثابتة (108) حواجز، من بينها (57) حاجزًا داخليًا منصوبًا في عمق الضفة الغربية، و(17) حاجزاً في منطقة H2 في مدينة الخليل التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية، إضافة لذلك هناك عشرات البوابات الحديدية التي نصبتها قوات الاحتلال على مداخل المدن والقرى والبلدات الفلسطينية لإغلاقها في أي لحظة يريدونها. ومن بين مجموع تلك الحواجز هناك (39) حاجزاً مقاماً على امتداد الخط الأخضر (خط الهدنة)، وتعتبر معابر حدودية بين الضفة الغربية وإسرائيل. وشهد هذا العام، استمراراً في نصب قوات الاحتلال الحواجز الفجائية على مفترقات الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية وداخلها عشوائيا، حيث تقيم تلك القوات عشرات الحواجز الفجائية أسبوعياً. كما استمرت في إغلاق شوارع ومداخل قرى بالسواتر الترابية على مدار أيام ضمن سياسة عقاب جماعي. كما تغلق تلك القوات العديد من الشوارع المخصّصة للمستوطنين أمام حركة المدنيين الفلسطينيين، والتي تسمح لهم باستخدامها في بعض الأوقات، مما زاد من معاناتهم.

وفي مدينة القدس المحتلة، ففضلاً عن استمرار فرض الحصار عليها وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة، وعلى نطاق ضيّق، استمرت قوات الاحتلال في فرض حصارها على الأحياء الفلسطينية داخل المدينة. وطالت تلك الإجراءات إقامة العديد من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة، وعلى مداخلها. وقد حرمت تلك الإجراءات المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الدخول إلى المدينة المحتلة، كما حرمت سكان المدينة الفلسطينيين من التمتع بحياتهم الطبيعية.

وخلال عام 2021 حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فرض واقع جديد في محيط منطقة باب العمود، وسط مدينة القدس الشرقية المحتلة. ففي منتصف شهر أبريل وبالتزامن مع بداية شهر رمضان، منعت قوات الاحتلال المواطنين الفلسطينيين الجلوس أو التجمهر على مدرجات باب العمود، وقمعت جميع الفعاليات الرمضانية السنوية، من دون أن تفسر أي سبب للمنع، مما تسبب بوقوع مواجهات حادة بين المواطنين الفلسطينيين وتلك القوات. وعقب انتهاء شهر رمضان استمرت سلطات الاحتلال في سياستها الهادفة إلى تقليل التجمعات الفلسطينية في تلك المنطقة، من خلال نشر الحواجز والنقاط الأمنية بكثافة في ارجائها. وأيضاً قلصت سلطات الاحتلال خلال العام بشكل كبير مدة فتح بوابة ضاحية البريد المحاذية لحاجز قلنديا، والتي تربط بلدة بيت حنينا ببلدة الرام، شمالي مدينة القدس الشرقية المحتلة، ولم تحدد أوقات فتحها لمرور المركبات التي تحمل الهوية المقدسية الزرقاء عبرها، عدا عن إغلاقها بشكل متواصل من نهاية شهر مايو الى منتصف شهر نوفمبر. وفي الجهة المقابلة لمعبر قلنديا، أغلقت سلطات الاحتلال في شهر أغسطس، طريق 45 من المنطقة الصناعية باتجاه المعبر، بحجة أعمال بناء نفق سفلي يخدم المستوطنات الاسرائيلية في المنطقة، ما أدى إلى تفاقم الأزمات المرورية على الحاجز، ومن المتوقع استمرار اغلاق الطريق الى نهاية العام القادم.

وتوظّف قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية الداخلية كمعابر حدودية لتعزل من خلالها مناطق مُصَنَّفَةً بمناطق (c) بأكملها عن باقي مناطق الضفة، كما هي الحال في مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومنطقة الأغوار على امتداد الحدود الفلسطينية مع المملكة الأردنية الهاشمية، والأراضي الواقعة خلف جدار الضم (الفاصل). إن حكومة الاحتلال، التي أعلنت منذ عدة عقود عن ضم مدينة القدس الشرقية المحتلة لها خلافاً للقانون الدولي، وقرارات هيئة الأمم المتحدة، لا تنفي مطامعها في ضمّ مناطق الأغوار، والأراضي الواقعة خلف الجدار إليها أيضاً. واستمر مسؤولون في حكومة الاحتلال في أكثر من مناسبة الإعلان عن نيتهم تنفيذ خطة الضم التي تطال

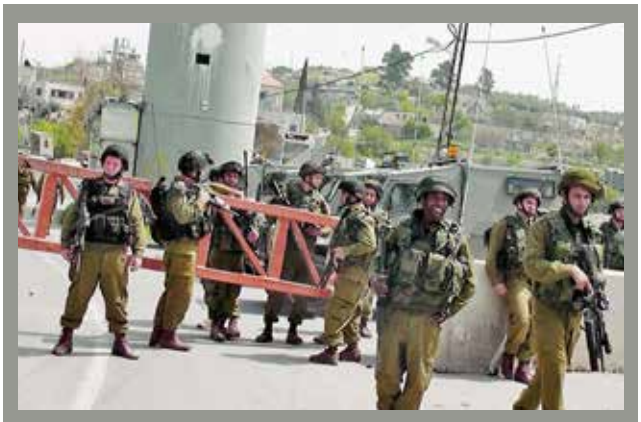

حاجز عسكري إسرائيلي

جزءً كبيراً من أراضي الضفة الغربية.

وفي سياق متصل، تمعن سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (ألنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين خلال محاولتهم اجتياز المعبر المذكور الواقع تحت سيطرتها، وفي الاتجاهين.

كما تحرم تلك السلطات آلاف المواطنين من حقهم في السفر، وعادة ما تترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية المواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات تحط من كرامتهم الإنسانية، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق على أيدي ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة قبل إعادتهم من حيث أتوا. كما تقوم تلك القوات بين حين وآخر بإغلاق هذا المعبر لساعات طويلة دون إبداء الأسباب ما يضطر مئات المسافرين للمكوث داخل حافلات نقل الركاب، بما فيهم النساء والشيوخ والأطفال والمرضى، لساعات طويلة، وبخاصة في فصل الصيف قائظ الحرارة، والذي يشهد حركة سفر نشطة.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين، وأطباء، وعاملين صحيين وغيرهم. وعادة ما تتجلى الآثار السلبية لبناء الجدار على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف ثمار الزيتون الذي يشكّل الدخل الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها، حيث تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار، أو تحدد ساعات عبورهم وخروجهم من البوابات المقامة في هيكله، والتي يبلغ عددها (104) بوابات. وتهدف تلك القيود والإجراءات إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها. كما تشمل القيود آلاف الدونمات المزروعة بأشجار الزيتون في مناطق c والقريبة من المستوطنات الإسرائيلية والتي يحذر على السكان الفلسطينيين الدخول إليها إلاّ بعد تنسيق مسبق يعلنون عنه هم وقت الحراثة ووقت قطف ثمار الزيتون، ولا تزيد مدته عن ثلاثة إلى أربعة أيام مع العلم أن اصحاب هذه الأراضي يحتاجون من 10-30 يوماً للانتهاء من العمل به. ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل جميع أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. وتكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة، حيث تحرمهم من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها. خصصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حوالي (60) كيلومترًا من شوارع الضفة لاستعمال المستوطنين في الضفة الغربية؛ وتحظر تلك السلطات على الفلسطينيين حتى قطع قسم منها بالمركبات بطريقة تُقيد وصولهم إلى الشوارع المجاورة التي لا يسري عليها الحظر. وبالإضافة إلى ذلك هنالك حوالي (7) كيلومترات من الشوارع الداخلية في وسط مدينة الخليل يُمْنَعُ الفلسطينيون من استخدامها للسفر؛ وفي قسم منها يمنع سيرهم على الأقدام أيضًا.

وخصصت قوات الاحتلال للفلسطينيين في الضفة الغربية شوارع، هي عبارة عن أنفاق وطرق التفافية، اقتطعت من أراضي الفلسطينيين أنفسهم، تتيح لهم التواصل بصعوبة، لكن في نفس الوقت تتحكم تلك القوات بقوة في هذه الطرق، وبإمكانها قطع هذا التواصل الجغرافي وقتما أرادت.

وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع ما يزيد من الأعباء المالية على المستهلكين. لقد خلفت سياسة الحصار وفرض القيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تَمَتُّعِ الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على حرمانهم من التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية.

3. الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية واللا إنسانية

خلال العام 2021، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي نحو (8000) فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينهم (1300) طفل، و(184) امرأة.[8] الغالبية العظمى من المعتقلين كانوا من الضفة الغربية، حيث بلغ عددهم (7955) معتقلاً، بينهم (2784) معتقلاً في القدس المحتلة. غالبية المعتقلين في الضفة الغربية، بما فيها القدس، اعتقلوا من منازلهم خلال عمليات الاقتحام للقرى والمدن والمخيمات، بينما اعتقل آخرون على الحواجز العسكرية المنتشرة في مختلف مناطق الضفة الغربية، أو خلال التظاهرات والمواجهات. وفي قطاع غزة اعتقل (45) فلسطينياً، بينهم (29) شخصاً على الشريط الحدودي الشرقي للقطاع، منهم (8) أطفال، و(7) فلسطينيين اعتقلوا على معبر إيرز «بيت حانون»، لدى مرورهم إلى الضفة الغربية للعمل أو العلاج، أو التعليم. كما اعتقلت تلك القوات (9) صيادين، بينهم طفلان، خلال قيامهم بأعمال الصيد في المناطق المسموح بها الصيد في بحر غزة، على مسافة قريبة من الشاطئ.

ومع نهاية العام، بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي نحو (4600) معتقل[9]، بينهم (160) طفلاً و(34) امرأة. غالبية هؤلاء المعتقلين هم من الضفة الغربية، بينما هناك نحو (250) معتقلاً من قطاع غزة، ونحو (400) معتقل من القدس المحتلة وفلسطينيي الداخل. المئات من هؤلاء المعتقلين يقضون أحكاماً مؤبدة، بينهم (14) معتقلاً مضى على اعتقالهم أكثر من ثلاثين عاماً. مون بين مجمل المعتقلين، هناك (600) معتقل مريض، بعضهم يعاني من أمراض خطيرة ومزمنة. وما يزال نحو (500) معتقل يخضعون للاعتقال الاداري دون محاكمة. ويتوزع هؤلاء المعتقلون على (22) سجناً ومركز توقيف مقامة في غالبيتها خارج الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 [10]، في مخالفة واضحة لاتفاقية جنيف الرابعة، خاصة المادة (76) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء فترة عقوبتهم.

من جهة أخرى، ما تزال قوات الاحتلال تحتجز جثامين (8) معتقلين فلسطينيين توفوا داخل سجون الاحتلال، أغلبهم توفوا بسبب الإهمال الطبي، بعضهم لا يزال يحتجز جثمانه منذ أكثر من 40 عاماً، وكان آخرهم المعتقل سامي العمور، من دير البلح، الذي توفي في المعتقل في شهر نوفمبر الماضي.

جنود الاحتلال يعتقلون طفلاً فلسطينياً

التعذيب وسوء المعاملة

يخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال، بمن فيهم أطفال، إلى صنوف تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال، بما في ذلك أشكال متعددة من التعذيب الجسدي والمعنوي. ويصاحب عمليات الاعتقال التعسفية اليومية معاملة قاسية وحاطة بالكرامة، بدءاً بتوقيت الاعتقال الذي عادة ما يتم فجراً، بشكل يرهب العائلة، وتستخدم خلاله القوة المفرطة، بما في ذلك الضرب والاهانة والشتائم. ويمتد التعذيب خلال رحلة الاعتقال، الذي يتعرض خلاله المعتقل للضرب والتهديد، ويستمر حتى وصول المعتقل للحجز، حيث يخضع لكافة اشكال التعذيب الجسدي والمعنوي، بما في ذلك عدم تلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الزيارات العائلية، والنقل القسري والعزل الانفرادي داخل الزنازين، وغيرها من أشكال المعاملة الحاطة بالكرامة.

وخلال العام وثقت مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى والمعتقلين حالة الطفل عمر العجلوني، 13 عاماً، من مدينة القدس المحتلة، بعد اعتقاله من منطقة باب العامود، حيث تعرض للضّرب المبرح على

8 حسب التقرير السنوي المشترك لمؤسسات أربع، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضّمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة- القدس، الصادر في 31 ديسمبر 2021.

9 الاحصائيات حسب وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين.

10 باستثناء سجن عوفر، المقام غرب مدينة رام الله داخل الضفة الغربية.

رأسه خلال عملية الاعتقال، ما أدّى إلى إصابته برضوض في الجمجمة.

وخلال مرحلة التحقيق، يخضع المعتقلون لتحقيق قاس تحت التعذيب والضغط الجسدي والنفسي لانتزاع اعتراف. ويشمل ذلك تكبيل اليدين والقدمين وعصب العينين، الحرمان من النوم، الضرب والصفع والركل، الصعق الكهربائي، وغيرها من اشكال التعذيب. ووثقت مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى والمعتقلين عشرات الحالات التي تعرض فيها معتقلون لشكل من أشكال التعذيب، كان من بينها ما تعرض له المعتقل حمزة زهران، 41 عاماً، من بلدة بدّو شمال غرب القدس، حيث خضع لتحقيق قاسٍ في سجن عسقلان، وعوفر، لنحو 56 يوماً، شمل الضرب والصفع والشبح والحرمان من النوم.

ويستخدم التعذيب لانتزاع اعترافات من المعتقلين عنوة، وتوجيه لوائح اتهام بحقهم، وإصدار أحكام جائرة، تصل في بعض الأحيان عشرات المؤبدات، منهم (25) معتقلاً بأحكام عالية، بعضهم مضى على اعتقاله أكثر من 40 عاماً. ولا يزال المعتقل محمد الحلبي، من غزة، الذي اعتقل بتاريخ 15 يونيو 2016، عبر معبر ايرز، شمال قطاع غزة، يخضع لمحاكمات دون أن تصدر بحقه أية تهم حقيقية. وبلغ عدد المحاكمات التي خضع لها الحلبي، وهو مدير مؤسسة الرؤيا العالمية (World Vision) بغزة، (167) جلسة محكمة.

إجراءات عقابية

اتخذت سلطات السجون الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات العقابية والأعمال الانتقامية بحق المعتقلين الفلسطينيين، في أعقاب تمكن ستة معتقلين من الفرار من سجن جلبوع في شهر سبتمبر 2021، بما في ذلك إجراءات نقل وعزل أعداد كبيرة منهم، وإخضاع آخرين للتحقيق، واقتحام بعض السجون. وتدحرجت الإجراءات والممارسات الانتقامية الجماعية إلى منع الزيارات العائلية لجميع المعتقلين حتى نهاية شهر سبتمبر. كما نفذت مصلحة السجون سلسلة من الإجراءات الانتقامية بحق المعتقلين الفلسطينيين، خاصة في سجن جلبوع، وأجرت عمليات اقتحام وتفتيش لعدد من السجون، وأجرت تنقلات لمئات المعتقلين، من بينهم 16 معتقلاً من سجن جلبوع، إلى سجن النقب، جنوب دولة الاحتلال، و34 الى سجن عوفر، غرب رام الله، وأخضعت عدداً من المعتقلين المحسوبين على حركة الجهاد الاسلامي للتحقيق، بعضهم تعرض للتعذيب والمعاملة القاسية، كما قامت بسحب بعض الامتيازات من السجون، كمصادرة التلفاز، وتقليص مدة الفورة، وإغلاق كافة أقسام الأسرى في السجون، وإغلاق المرافق كالمغسلة، وحرمان المعتقلين من «الكانتينا»، وسط تهديدات بمزيد من الإجراءات الانتقامية، فضلاً عن اقتحام سجني النقب وريمون. كما طالت الإجراءات الانتقامية أهالي المعتقلين الستة، حيث قامت تلك القوات باقتحام منازل عائلاتهم وأقربائهم، وأخضعتهم للتحقيق، وقامت بالتنكيل بهم، في محاولة للضغط على المعتقلين الفارين.

ومنذ مارس 2020، تذرعت سلطات الاحتلال ببدء جائحة كورونا لحرمان المعتقلين الفلسطينيين من حقهم في الالتقاء بذويهم، حيث أوقفت الزيارات العائلية للمعتقلين لأشهر طويلة، بدعوى انتشار فيروس كوفيد 19، بالرغم من تلقي المعتقلين وذويهم التطعيم اللازم. ولم تسمح سلطات الاحتلال سوى بزيارات متباعدة لمعتقلين من الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة. وشددت سلطات الاحتلال من الإجراءات العقابية، بهذا الشأن، في أعقاب تمكن ستة فلسطينيين من الفرار من سجن جلبوع في سبتمبر الماضي. في المقابل، لا يزال معتقلو قطاع غزة محرومين من الالتقاء بذويهم منذ نحو عامين.

الاعتقال الإداري

أصدرت قوات الاحتلال خلال العام 2021، (1595) قراراً بالاعتقال الإداري لمعتقلين فلسطينيين، بعضهم اعتقل خلال العام، بينهم أطفال، وآخرين صدرت أحكام الاعتقال الإداري بحقهم وهم رهن الاعتقال منذ سنوات، من بينهم العشرات تم تجديد الاعتقال الإداري لهم أكثر من مرة. وتخضع سلطات الاحتلال المئات من الفلسطينيين للاعتقال الإداري، بعضهم مضى على اعتقاله أكثر من عشر سنوات، وآخرون يتم التجديد لهم أكثر من مرة لفترات بين ثلاثة شهور وستة شهور.

ومع نهاية العام، بلغ عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال نحو (500) معتقل دون تهمة أو محاكمة بموجب المادة (273) من الأمر العسكري رقم 1651. وبناء على هذا الأمر العسكري، الذي يستند لقانون الطوارئ لسنة 1945 إبان الانتداب البريطاني، يجوز لسلطات الاحتلال اعتقال من تشاء، دون تهمة أو محاكمة. ويستند الاعتقال على معلومات مقدمة من ضابط المخابرات الإسرائيلي في المنطقة، ولا يتم البوح بها في المحكمة ولا يعلم بها المتهم أو محاميه، بحجة كونها معلومات سرية، يطلع عليها القاضي العسكري فقط، وبالتالي، فهي عملياً تحرم المتهم من حق الدفاع، حيث لا توجد أصلا تهمة لتفنيدها، ولا يستطيع المحامي تقديم دفوع مضادة.

معتقلون أضربوا عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقالهم

واحتجاجاً على تصاعد عمليات الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين، خاض نحو (60) معتقلاً إداريّا خلال هذا العام إضرابات عن الطعام، تعدى بعضهم مدة تجاوزت أكثر من 120 يوماً. كان من بين المعتقلين، الغضنفر أبو عطوان، 28 عاماً، من الخليل، الذي خاض اضراباً مفتوحاً عن الطعام لمدة 65 يوماً. وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلت أبو عطوان في اكتوبر 2020، وحولته للاعتقال الاداري لمدة 6 شهور، ومن ثم مددت له الاعتقال مرة أخرى. وبتاريخ 5 مايو 2021، شرع في إضراب مفتوح عن الطعام، احتجاجاً على اعتقاله الإداري. ورفضت السلطات الخضوع لمطالبه، حيث عُقدت جلستان لاستئناف الحكم بتاريخي 31 أيار، و10 يونيو، بناء على طلب محاميه، لكن رفض كلا الطلبين، رغم تدهور وضعه الصحي، وتدخل الأطباء. وبتاريخ 24 يونيو قررت سلطات الاحتلال تجميد الاعتقال الإداري بحقه.

وخلال النصف الثاني من العام، برزت قضية اضراب ستة معتقلين اداريين عن الطعام، تجاوزت مدة اضرابهم أكثر من 100 يوم، بينهم المعتقل هشام ابو هواش، 39 عاماً، من دورا-الخليل، الذي استمر إضرابه لمدة 141 يوماً. وتدهورت حالة أبو هواش الصحية، في مستشفى «أساف هاروفيه»، بشكل خطير. وبتاريخ 5 يناير 2022، علق أبو هواش اضرابه عن الطعام، بعد الاتفاق مع مصلحة السجون على تجميد الاعتقال الجاري بحقه والإفراج عنه بتاريخ 26 فبراير القادم.

ويعتبر إضراب المعتقلين الفلسطينيين عن الطعام شكلاً من أشكال النضال السلمي ضد سلطات السجون لانتزاع حقوقهم والدفاع عن كرامتهم الانسانية. ويضطر المعتقلون إلى ممارسة حقهم في الإضراب عن الطعام رفضاً للظلم الواقع عليهم، ولغياب أي وسيلة أخرى للحصول على العدالة أمام الجهات الإسرائيلية، ولم يكن أمامهم الا النضال بخلايا أجسادهم للحصول على حقهم في المحاكمة العادلة والحرية.

الإهمال الطبي في السجون

يخضع المعتقلون المرضى لسلسلة من الاهمال الطبي المتعمد يؤدي إلى تفاقم حالتهم الصحية، بما في ذلك المماطلة في تقديم العلاج، أو الامتناع عن إجراء العمليات اللازمة في الوقت المناسب، أو تقديم علاج غير فعال أو مناسب لمرض خطير، مما يزيد من مفاقمة الحالة الصحية للمريض، قد تؤدي إلى أمراض خطير ومستفحلة يصعب علاجها. كذلك يؤدي عدم وجود طاقم طبي متخصص وعيادات مجهزة حديثة لتفاقم الوضع الصحي للمعتقلين. بالإضافة لعدم توفير وجبات غذائية صحية مناسبة للأسرى، تتماشى مع الأمراض المزمنة التي يعانون منها كمرض السكري، والضغط، والقلب، والكلى، وغيرها، وعدم وجود غرف عزل للمرضى المصابين بأمراض معدية، كالتهابات الأمعاء الفيروسية الحادة والمعدية، والجرب؛ حرمان المعتقلين ذوي الأمراض المزمنة من أدويتهم، وغير ذلك من الأساليب.

وتفاقمت أوضاع المعتقلين في سجون الاحتلال سوءاً، في ضوء انتشار وباء كورونا، ولم تتخذ سلطات الاحتلال الإجراءات الاحترازية لعدم انتشار هذا الوباء بين صفوف المعتقلين. وتسبب ذلك في ازدياد أعداد المعتقلين المصابين بالفيروس، نظراً لبيئة المعتقلات التي تشهد اكتظاظا في غرف الحجز الضيقة والتي تفتقر للتهوية والبيئة الصحية الملائمة.

وفيات خلال الاحتجاز والاعتقال

خلال العام توفي معتقل فلسطيني في سجون الاحتلال، كان يعاني من مشاكل صحية، ولم تقدم مصلحة السجون طيلة فترة مكوثه في السجن الممتدة منذ 13 عاماً، العناية الصحية الملائمة، مما فاقم وضعه الصحي، وتوفي إثر ذلك.

» بتاريخ 18 نوفمبر، توفي المعتقل سامي عابد محمود العمور،39 عاماً، من دير البلح، وهو معتقل منذ أكثر من 13 عاماً، بعد نقله من معتقل "نفحة" إلى مستشفى «سوروكا»، في ظروف تثير شبهات اهمال طبي متعمد من قبل سلطات الاحتلال، خاصة وأنه كان يعاني من مشاكل صحية «انسداد شرايين القلب». وعانى العمور من مشاكل صحية طيلة فترة مكوثه في السجن، حيث كان يعاني من عيب خلقي في القلب وانسداد بالشرايين. وطوال فترة مرضه لم تقدم سلطات الاحتلال العلاج الكافي له، مما أدى لتدهور حالته الصحية، وتم نقله قبل وفاته بثلاثة أيام فقط إلى «مستشفى سوروكا» بمدينة بئر السبع، داخل دولة الاحتلال.

4. اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

شهد العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والطواقم الإعلامية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبلغ عدد الانتهاكات (150) انتهاكاً، شملت الاعتداءات الجسدية، بما في ذلك: الضرب والدفع؛ الاعتقال أو الاحتجاز أو استدعاء للتحقيق على خلفية العمل الصحفي؛ إطلاق النار وإصابة صحفيين؛ تدمير مؤسسات صحفية وإعلامية؛ منع صحفيين من التغطية الإعلامية؛ مصادرة معدات صحفية؛ إبعاد صحفيين من مناطق معينة؛ إغلاق صحف.

ويعزى الارتفاع الملحوظ في حجم ونوعية الاعتداءات بحق الصحفيين والطواقم الإعلامية إلى ثلاثة عوامل رئيسية، أولها، العدوان الإسرائيلي الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة في شهر مايو، حيث استهدفت بشكل واضح مؤسسات ومكاتب ومقرات إعلامية، وقامت بتدميرها. العامل الثاني، كان بفعل التغطية الإعلامية لتصاعد الاحتجاجات في مدينة القدس المحتلة خلال شهري أبريل ومايو، رفضاً للقرارات الإسرائيلية بترحيل عائلات فلسطينية في حي الشيخ جراح، والعنف المستخدم بحق الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة في شهر رمضان، بحق المصلين، وكذلك تصاعد اعتداءات المستوطنين. أما العامل الثالث فكان بسبب تصاعد الاحتجاجات على امتداد الضفة الغربية، في ضوء تصاعد اعتداءات المستوطنين بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك الضرب والدهس وتخريب المزروعات، ومحاولات إقامة بؤر استيطانية جديدة.

وتهدف هذه الاعتداءات، بشكل أساسي، لمنع الصحفيين والطواقم الإعلامية المحلية والدولية من توثيق ما يجري على الارض الفلسطينية من وقائع، وتقديم رواية مخالفة للادعاءات الإسرائيلية التي تزيف الحقائق وتظهر للعالم أنها دولة تحترم حقوق الانسان وحرية التعبير.

أ) جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

قتل خلال العام صحفي وأصيب (40) آخرون جراء إطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية.

بتاريخ 19 مايو، قتل الصحفي يوسف محمد أبو حسين، 33 عاماً، وهو مذيع في إذاعة الأقصى بغزة، جراء قصف طائرات الاحتلال منزله بحي الشيخ رضوان بمدينة غزة، خلال العدوان على غزة.

وعلى امتداد العام، أصيب (40) صحفيين، غالبيتهم في الضفة الغربية، خلال تغطيتهم لأحداث الاحتجاجات والمواجهات التي شهدتها، مدينة القدس، خاصة في شهري أبريل، ومايو، وباقي مدن الضفة الغربية احتجاجاً على تصاعد اعتداءات المستوطنين. وفي قطاع غزة، أصيب (6) صحفيين، بينهم (3) صحفياً أصيبوا جراء القصف الإسرائيلي، و(3) آخرون، خلال تغطيتهم أحداث المسيرات السلمية شرق قطاع غزة.

ب) الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية

وثق المركز (35) حالة اعتداء بالضرب والدفع والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة من قبل قوات الاحتلال لصحفيين أثناء تغطيتهم أحداث الاحتجاجات التي نظمها فلسطينيون في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة. وشملت تلك الاعتداءات الضرب والركل والصفع، أو الرش بغاز الفلفل في أوجه صحفيين لإبعادهم من المكان ومنعهم من تغطية الأحداث.

آثار الدمار الذي خلفه جنود الاحتلال بعد اقتحام الشركة الفلسطينية للدعاية والإعلان بمدينة الخليل.

ج) اعتقال واحتجاز الصحفيين

تعرض (25) صحفياً للاعتقال أو الاحتجاز، سواء خلال تغطيتهم الاحداث، او من منازلهم، على خلفية عملهم الصحفي. ولا يزال (5) صحفيين معتقلين في سجون الاحتلال، على خلفية عملهم الصحفي، بينهم من جرى تحويله للاعتقال الاداري، وبعضهم لا يزال محتجزاً، في انتظار المحاكمة، وآخرون صدر بحقهم أحكاماً فعلية.

د) تدمير مؤسسات ومقرات إعلامية

خلال العدوان على غزة، استهدفت قوات الاحتلال المنشآت الصحفية والإعلامية في قطاع وقامت بتدمير العديد منها. وقصفت تلك القوات مقرات قنوات فضائية عاملة في القطاع، من بينها قنوات فضائية عربية. كما تعرضت مقرات الصحافة والإذاعات المحلية للقصف أيضاً، وأدت تلك الجرائم إلى إلحاق أضرار مادية بالغة فيها، على الرغم من علمها بمواقع هذه المكاتب الإعلامية. وأسفرت تلك الهجمات عن تدمير (23) مقراً صحفياً، بينها (4) شركات إعلامية، كانت مقراتها تقع في أبراج مدنية، وسط مدينة غزة، وقد تم استهدافها وتدميرها بالكامل، وهي: الجلاء، الجوهرة، الشروق والوليد. وكان برج الجلاء يضم (6) مقرات ووكالات إعلامية، بينها مقر وكالة اسوشييتد برس والجزيرة القطرية. وضم برج الجوهرة (16) مؤسسة محلية ودولية، بينها الوكالة الوطنية للإعلام، صحيفة فلسطين، صحيفة العربي

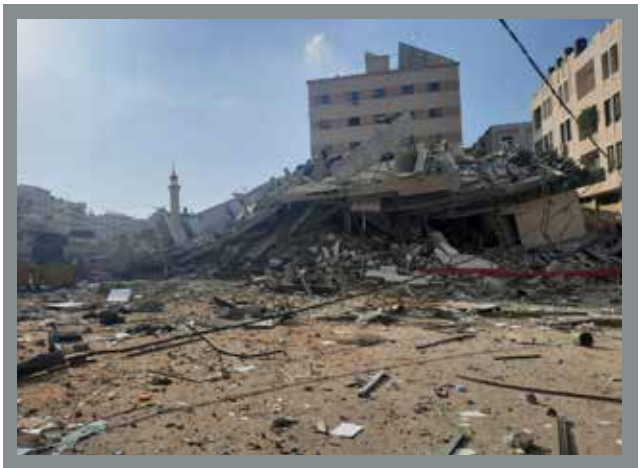

آثار الدمار نتيجة قصف برج الشروق في غزة

الجديد، قناة العربي، فضائية الاتجاه العراقية، فضائية النجباء، الفضائية السورية، قناة الكوفية، قناة المملكة، وكالة APA المحلية، وكالة سبق 24، منتدى الإعلاميين، والبوابة 24. وضم برج الوليد 17 شقة، تحتوي على مكاتب ومؤسسات، من بينها شركة انتاج إعلامي. أما برج الشروق فكان يضم مكاتب اعلامية وصحفية، هي: صحيفة الحياة، شبكة الأقصى (إذاعة، مرئية، فضائية)، مؤسسة طيف الإعلامية، وشركة pmp التي تقدم خدمات الانتاج الاعلامي للعديد من المؤسسات الإعلامية كقناة روسيا اليوم وفضائية دبي وغيرها.

هـ) منع وإبعاد الصحفيين من تغطية الأحداث

وثق المركز (20) حالة تم خلالها منع صحفيين من ممارسة عملهم وتغطية الأحداث، سواء بمنع دخولهم لمنطقة الحدث، أو طردهم منها خلال التغطية، بحجة ان منطقة الحدث «منطقة عسكرية مغلقة». كما تصاعدت عمليات المنع على نحو خاص، في مدينة القدس المحتلة، خلال الاحتجاجات التي شهدتها المدينة. واستمرت قوات الاحتلال في فرض مزيد من القيود الإضافية على الصحفيين في مدينة القدس، على نحوٍ خاص، بما في ذلك إغلاق مؤسسات إعلامية، وإبعاد صحفيين عن المدينة لفترات متفاوتة، وفرض الحبس المنزلي على صحافيين من مدينة القدس، ومنع حامي بطاقة الصحافة الفلسطينية من دخول مدينة القدس. ووثق المركز إبعاد (8) صحفيين عن مدينة القدس لفترات تتراوح بين (3) و(6) أشهر، في إطار فرض المزيد من القيود على مدينة القدس ومؤسساتها.

و) إغلاق مؤسسات إعلامية

وثق المركز إغلاق شركة فلسطينية تعنى بالدعاية والإعلان، لمدة ستة أشهر بعد مصادرة محتوياتها. واقتحمت قوات الاحتلال الشركة الفلسطينية للدعاية والإعلان في مدينة الخليل بتاريخ 18 أغسطس، وعبثت بمحتوياتها، وصادرت الماكينات، قبل أن تضع تقرر إغلاقها لمدة ستة أشهر حتى تاريخ 10 فبراير 2022.

ز) استمرار منع طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين

ما تزال قوات الاحتلال تمنع طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين اللتين تصدران في غزة، في مطابع الضفة الغربية، بموجب قرار عسكري صادر بتاريخ 28 مايو 2014، بعد اقتحام مقر مؤسسة «الأيام» للصحافة والطباعة والنشر، والواقع في بلدة بيتونيا، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

5. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الاسرائيلي وقواتها العسكرية في تنفيذ سياسة هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدينة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2021. وبلغت تلك السياسة ذروتها القصوى عندما قامت القوات المحتلة بقصف وتدمير الآلاف من المنشآت المدنية، خلال عدوانها الذي شنته على القطاع بتاريخ 2021/5/10، واستمر 11 يوماً في مايو 2021. كما استمرت السلطات المحتلة في انتهاج سياسة هدم وتدمير ممتلكات الفلسطينيين وأعيانهم المدنية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، في إطار خططها للتوسع الاستيطاني ومصادرة أراضي المواطنين وتهويد المدينة المحتلة بشكل كامل.

أولاً: تدمير الممتلكات والأعيان المدنية في قطاع غزة

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشن عدوان حربي واسع النطاق على القطاع في مايو2021، وعمدت القوات المحتلة إلى تدمير الآلاف من المنشآت المدنية، شمل ذلك المساكن، والمنشآت الاقتصادية، والمنشآت الأساسية الحيوية، كإمدادات المياه، الكهرباء والهواتف والصرف الصحي وشبكات الطرق الرئيسة والفرعية، فضلا عن المنشآت والمرافق الحكومية، والمرافق السياحية والصحية والمرافق الثقافية، بشكل ينافي القوانين الدولية التي تنص على قواعد الضرورة الحربية ومبدأي التمييز والتناسب.

1. المساكن

قامت القوات المحتلة بقصف مكثف على أحياء سكنية في مناطق حيوية وسط مدينة غزة، وتدمير المساكن فوق رؤوس أصحابها. وقد أدى ذلك إلى تدمير (7680) وحدة سكنية، منها (1313) وحدة سكنية دُمرت بشكل كلي، و(6367) وحدة سكنية أُصيبت بأضرار جزئية. وكانت تلك المساكن تأوي (38020) شخصاً، من بينهم (10218) طفلاً، و(17444) من النساء، ووفقاً لتوثيق مؤسسات حقوق الانسان الفلسطينية.[11] يشار إلى أن الهجمات الحربية تركزت في كل من محافظة غزة بنسبة 46.7%، ومحافظة شمال قطاع غزة بنسبة 36.4%. وقامت طائرات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان بقصف عدد من التجمعات السكنية بشكل مركز، ما أدى إلى تدمير مئات المنازل السكنية، إضافة إلى تدمير (10) أبراج مدنية، منها (5) أبراج بشكل كلي، و(5) بشكل جزئي، وتتضمن هذه الأبراج وحدات سكنية وشقق مدنية، تُمثل ما نسبته 30% من إجمالي الوحدات السكنية المدمرة كلياً خلال العدوان الحربي 2021.

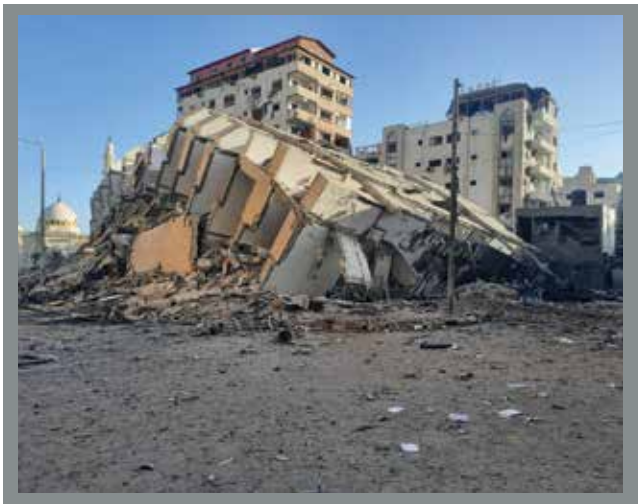

آثار الدمار نتيجة قصف برج هنادي في غزة

2. المنشآت الاقتصادية

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان الذي شنته في مايو 2021، المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة، حيث طال القصف كافة القطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية، والقطاع الزراعي. ووفقا ً لتوثيق منظمات حقوق الانسان الفلسطينية بلغ عدد المنشآت الصناعية المتضررة (59) منشأة، منها (25) ضرر كلي، و(34) ضرر جزئي، فيما بلغ عدد المنشآت التجارية المتضررة (483) منشأة، منها (141) ضرر كلي، و(342) ضرر جزئي. كما استهدفت القوات المحتلة (669) قطعة أرض، بلغت مساحتها حوالي (4208) دونم. وبلغ عدد المتضررين المنتفعين من جراء استهداف الأراضي الزراعية خلال العدوان الحربي، (6642) أفراد متضررين، بينهم (2011) طفلاً. كما بلغ عدد المزارع المتضررة (221) مزرعة، منها (38) مزرعة دُمرت بشكل كلي، توزعت هذه الأراضي على محافظات القطاع كالتالي: (144) مزرعة في شمال غزة، و(39) مزرعة في مدينة غزة، و(3) مزرعة في دير البلح، و(32) مزرعة في خانيونس، و(3) مزرعة في رفح.

11 قامت مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية فور انتهاء الحرب بإجراء إحصاء ميداني مشترك ضم طواقم مؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز الميزان، وأصدرت نهاية العام تقرير مشترك احصائي يوثق كافة الجرائم التي اقترفت خلال العدوان.

Sourani Raji

آثار الدمار الذي خلفه القصف الاسرائيلي للمنطقة الصناعية شرق غزة

3. هدم وتدمير البنية التحتية

نفذت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة عمليات تدمير واسعة النطاق للبنية الأساسية في قطاع غزة، خلال العدوان الحربي في مايو 2021، وذلك عبر قيامها بعمليات القصف الجوي المكثف للطرق والمفترقات الرئيسة التي تحتوي على بنى تحتية تشمل شبكات الصرف الصحي وخطوط المياه الناقلة وشبكات الكهرباء والاتصالات الأرضية.

استهداف الشارع العام- صلاح الدين

» تدمير شبكات المياه والصرف الصحي

أسفر قصف الاحتلال للطرق والمفترقات الرئيسة في قطاع غزة عن تدمير (26600) متر طولي من شبكات المياه، و(23070) من شبكات الصرف الصحي، و(2850) متر طولي من شبكات تصريف الأمطار. وكانت محطة تحلية المياه الواقعة شمال قطاع غزة قد توقفت عن العمل لمدة 3 أيام متتالية، بسبب آثار الدمار في البنية التحتية والانقطاع المتكرر للكهرباء، كما تضررت محطة الصرف الصحي رقم «1» في مدينة غزة، بشكل شبه كامل، ومحطة (11) بشكل جزئي، من جراء غارات الطيران الحربي على الأراضي المجاورة. وقد تسبب ذلك بتوقف العديد من الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء عن المواطنين من سكان الأماكن المتضررة.

» تضرر قطاع الكهرباء

تسبب القصف الإسرائيلي بتعطل 8 محولات كهربائية رئيسة، و62 من مكونات شبكة الضغط العالي، و192 من شبكة الضغط المنخفض. وجراء ذلك تفاقمت أزمة الكهرباء بشكل غير مسبوق، إذ بلغ العجز في الطاقة الكهربائية نحو 74.7% بعد تعطل 5 خطوط رئيسية نقل الكهرباء من إسرائيل إلى قطاع غزة، وفقد قطاع الطاقة 60 ميجاوات، وهي تشكل 50% من كمية الطاقة الكهربائية الواردة من إسرائيل (120 ميجاوات)، وذلك نتيجة تدمير جزء كبير من شبكة توزيع الكهرباء في قطاع غزة.

» تعطل شبكات الاتصالات والانترنت

أدى توسّع دائرة القصف الصاروخي خلال فترة العدوان الحربي إلى حدوث رداءة وصعوبة في الاتصال الثابت والخلوي والولوج إلى شبكة الإنترنت في بعض المناطق داخل القطاع. كما حدث توقف تام لخدمات الاتصال والإنترنت في المناطق المستهدفة والقريبة منها، حيث عانى المواطنون في المنازل المجاورة للأماكن المستهدفة، من انقطاع خدمات الاتصال والانترنت، مما ساهم في التأثير على سرعة استجابة الطواقم الطبية في حالات الطوارئ.

ثانياً: هدم الممتلكات والأعيان المدنية في الضفة الغربية:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل

السكنية والأعيان المدنية الأخرى بطريقة الهدم المباشر والاعتداء على ممتلكات المواطنين ومصادرتها، أو عبر اجبار المواطنين على هدم منازلهم ذاتيا ً وفرض الغرامات عليهم. كما استمرت السلطات المحتلة في سياسة العقاب الجماعي ضد عائلات الفلسطينيين الضالعين في عمليات مقاومة ضد القوات المحتلة أو المستوطنين، وعملت على هدم منازلهم أو إغلاقها. وجاء التركيز هذا العام على شرق مدينة القدس بشكل لافت، وذلك في إطار سياساتها لتهويد المدينة بشكل كامل. كما واصلت القوات المحتلة استهدافها للمنشآت المدنية التجارية، الصناعية، الزراعية، الخدماتية، الصحية، التعليمية، الدينية والرياضية في مدن الضفة الغربية.

فقد استمرت أعمال الهدم والتجريف لصالح المشاريع الاستيطانية الاسرائيلية، وواصل المستوطنون تنفيذ اعتداءاتهم على المواطنين وممتلكاتهم، تحت حماية القوات العسكرية الإسرائيلية. وارتفع معدل هدم ومصادرة منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية بنسبة 21% خلال العام 2021 مقارنة بالعام 2020، بحسب ما أورده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- أوتشا، وهو ما يشير إلى انتهاكات جسيمة بحق السكان المدنيين خصوصاً في المناطق المصنفة (c)، حيث لم توافق السلطات المحتلة إلا على خمس مخططات هيكلية من أصل 100 مخطط قدمه الفلسطينيون في تلك المناطق[12]، وتغطي المخططات الهيكلية[13] المعتمدة من قبل الاحتلال ما هو أقل من 1% من مساحة المنطقة (c) لصالح الفلسطينيين.في المقابل، تغطي المخططات الهيكلية التي تصادق السلطات الإسرائيلية عليها لصالح المستوطنات الإسرائيلية ما لا يقل عن 8.5 بالمائة من مساحة المنطقة (c). وتُعدّ المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني بالنظر إلى أنها تخالف المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر نقل السكان المدنيين التابعين للسلطة القائمة بالاحتلال إلى الإقليم الواقع تحت احتلالها. ووفقاً لمتابعات المركز، نفذت القوات المحتلة خلال العام 2021، عمليات هدم التي طالت (295) منزلاً، تضم (388) وحدة سكنية، تسكنها (347) عائلة، وبها (1846) فرداً بينهم (936) طفلاً، فيما سلمت أصحاب (43) منزلاً اخطاراً بالهدم.

مواطن يبكي بعد تدمير منزله من قبل جرافات الاحتلال في الضفة الغربية

ووثق المركز استهداف المنشآت المدنية الأخرى، حيث هدمت القوات المحتلة (91) منشآه، (43) منشأة مدنية تستخدم لأغراض تجارية، و(6) منشآت صناعية، و(31) منشآت زراعية، و(04) آبار مياه، و(5) منشآه تعليمية، و(3) منشأة دينية. واستمرت السلطات المحتلة بسياسة الهدم العقابي لمنازل المواطنين الفلسطينيين الذين تتهمهم بتنفيذ هجمات ضد إسرائيليين، حيث قامت القوات المحتلة بهدم (02) منزلاً خلال العام 2021. ويشكل هذا النوع من الانتهاكات عقابا ً جماعيا ً ينافي قواعد القانون الدولي الإنساني. كما هدمت قوات الاحتلال (127) منزلاً في شرق مدينة القدس المحتلة، تضم (148) وحدة سكنية، تسكنها (173) عائلة، وبها (1009) فرداً، بينهم (466) طفلاً، فيما أوقف البناء في (20) منزلا ً يضم (28) وحدة سكنية. وأجبرت القوات المحتلة (67) منزلا ً على الهدم الذاتي، تضم (81) وحدة سكنية. وقامت سلطات الاحتلال بهدم (31) منزلا ً بدعوى عدم الترخيص، فيما أوقفت البناء في (20) منزلاً لنفس السبب.

12 أوتشا، نشرة الشؤون الإنسانية، نشرت بتاريخ22يونيو2021، مادة إلكترونية بعنوان: "معظم المخططات التي يقدّمها الفلسطينيون للبناء في المنطقة (ج) لا تحظى بالموافقة"، رابط:
https://www.ochaopt.org/ar/content/most-palestinian-plans-build-area-c-not-approved

13 المخططات الهيكلية تُعد أداة من الأدوات التشريعية السارية والتي تستخدمها سلطات الاحتلال في أعمال التخطيط والبناء ضمن المنطقة (c).

6. استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت دولة الاحتلال قضمها للأرض الفلسطينية المحتلة وخلق وقائع غير قابلة للتراجع، بما فيها مضاعفة الاستيطان، وتهويد القدس الشرقية وعزلها ومحاصرة سكانها الفلسطينيين وطردهم، وإقامة جدار الضم في عمق الأراضي الفلسطينية، وقطع التواصل الطبيعي فيما بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية بواسطة المستوطنات والطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين ومئات الحواجز العسكرية. وتمكنت دولة الاحتلال الحربي من تغيير معالم الأرض الفلسطينية المحتلة واستولت على مواردها وحرمت الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف لصالح المستوطنين، وخلقت نسخة جديدة لنظام تمييز عنصري (أبرتهايد) يحظى فيه المستوطنون بالامتيازات على حساب السكان الأصليين الذين يتم حصارهم وتفتيتهم في بانتوستانات ويجري قمعهم بوسائل القانون وبالقوة الغاشمة وتجريدهم من كافة الحقوق التي يكفلها القانون الدولي، بواسطة قوات الاحتلال والحكم العسكري.

واستمرت في ذات السياق، دولة الاحتلال في اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية، ومصادرة أراضي الفلسطينيين، وهدم ممتلكاتهم لصالح المشاريع الاستيطانية وتوسيع المستوطنات القائمة على الأرض الفلسطينية. وبالتوازي، واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من تلك القوات اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك إطلاق النار على المدنيين، والضرب وتخريب المزروعات وحرقها، ومنع المزارعين من حصد محاصيلهم في مواسمها تحت التهديد.

وفي مدينة القدس المحتلة، على وجه الخصوص، واصلت سلطات الاحتلال تنفيذ مخططاتها الرامية إلى تهويد المدينة، وابقاء التفوق اليهودي الديمغرافي فيها، وإضفاء الطابع اليهودي عليها، من خلال فرض سياسات وإجراءات تهدف للتضييق على الفلسطينيين ودفعهم للرحيل وبالتالي السيطرة على المدينة.

فقد واصلت سلطات الاحتلال سياسة هدم المنازل في الأحياء العربية للمدينة، تحت ذرائع مختلفة، أبرزها البناء بدون ترخيص، على الرغم أن الفلسطينيين يتقدمون بطلب للحصول على تصاريح للبناء، لكن بلدية القدس التابعة لدولة الاحتلال ترفض في الغالب معظم هذه الطلبات. ويضطر الفلسطينيون البناء فوق منازلهم، لحاجتهم الملحة للتوسع، لكن سلطات الاحتلال تقوم بهدمها.

وبرزت خلال العام محاولات إسرائيل الحثيثة لترحيل 28 عائلة فلسطينية من حي الشيخ جراح بمدينة القدس، تضم 500 فلسطيني، وذلك بعد صدور قرارات قضائية من المحاكم الإسرائيلية لصالح منظمة استيطانية بالسيطرة على هذه المنازل.

وكثفت سلطات الاحتلال في الأعوام الأخيرة من حملاتها المنظمة ضد المؤسسات الفلسطينية العاملة في مدينة القدس، وتضييق الخناق عليها ومنعها من العمل في المدينة، في محاولة حثيثة لطمس الهوية الفلسطينية في المدينة. شملت تلك المؤسسات، مؤسسات إعلامية، تربوية، تعليمية، دينية، وغيرها من المؤسسات التي تخدم السكان الفلسطينيين في المدينة.

وخلال العام، منعت سلطات الاحتلال أية مظاهر لعقد انتخابات فلسطينية في مدينة القدس، بما في ذلك منع مرشحين من عقد ندوات خاصة بالانتخابات، واعتقال آخرين. ويأتي ذلك، ضمن مواصلة وضع عراقيل امام إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية، وانعكاساً لسياسة منهجية واضحة بمنع مشاركة القدس في الانتخابات وحرمان المقدسيين من حقهم في الترشح والانتخاب. وفي ضوء هذه العقبات والعراقيل التي وضعتها سلطات الاحتلال أمام مشاركة المقدسيين في الانتخابات العامة الفلسطينية، ترشحاً وانتخاباً، قررت القيادة الفلسطينية تأجيل عقد الانتخابات العامة في تاريخها المقرر في 31 مايو 2021.

وفي أوائل شهر مايو من هذا العام، أنشأ المستوطنون بؤرة استيطانية في منطقة جبل صبيح، بين بلدتي بيت وقبلان، جنوب نابلس، وتمكنوا من تعبيد الطرق الداخلية لها، وأقاموا كرفانات ووحدات سكنية ضمت نحو 50 عائلة يهودية. ورغم قرار قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال بتاريخ 6 يونيو، بإخلاء البؤرة الاستيطانية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية ماطلت في تنفيذ القرار، حيث تصاعدت المواجهات بين الفلسطينيين أصحاب الأراضي المصادرة، وقوات الاحتلال والمستوطنين، أدت لمقتل 10 فلسطينيين وعشرات الجرحى. ومضى العام 2021، دون أن تنفذ سلطات الاحتلال القرار العسكري بإخلاء البؤرة الاستيطانية.

محاولات مستمرة لترحيل السكان تمهيداً لمصادرة أراضيهم لصالح الاستيطان

تسعى سلطات الاحتلال بشكل منهجي ومدروس للسيطرة على أكبر قدر من مناطق (ج) التي تشكل المساحة الأكبر من أراضي الضفة الغربية. وقسمت اتفاقية أوسلو في العام 1995، الأراضي الفلسطينية الى ثلاثة مناطق (أ)، و(ب)، و(ج)، والثالثة هي مناطق شاسعة تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة، وبما يتعلق بالبناء والتطوير والتخطيط المستقبلي. ومنذ العام 1995، عززت سلطات الاحتلال من إجراءاتها لمنع تطور هذه المناطق، بما في ذلك وقف عمليات البناء والتوسع الطبيعي لسكانها.

وبهدف السيطرة الفعلية على المناطق (ج) لصالح الاستيطان، صنفت دولة الاحتلال غالبية تلك المناطق، إلى تصنيفات تحظر انتفاع الفلسطينيين منها بأي شكل من الاشكال، سواء بالزراعة أو البناء أو اية خطط تنموية أخرى، كأراضي دولة، ومحميات طبيعية، ومناطق عسكرية، وغيرها. وحتى في الجزء الأقل المتبقي للفلسطينيين في هذه المناطق، تفرض دولة الاحتلال قيوداً صارمة على الفلسطينيين للتمتع بحقوقهم الطبيعية والإنسانية في البناء والزراعة والبنى التحتية. وترفض سلطات الاحتلال بشكل شبة تام إعطاء الفلسطينيين رخص للبناء في أراضيهم، كما تقوم بهدم مئات المنازل التي تم بناؤها فيها بدعوى عدم الترخيص.

من جهة أخرى، تطبق دولة الاحتلال سياسة تضييق الخناق على عشرات التجمعات السكانية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، والتي يعتمد ساكنوها على الزراعة ورعي الأغنام، هدفها الأساسي دفع سكان هذه التجمعات الى الهجرة منها واللجوء الى داخل التجمعات الفلسطينية في المنطقتين (أ)، و(ب)، وبالتالي حشر الفلسطينيين في تجمعات سكانية عالية الكثافة، وتفريغ المناطق (ج)، من سكانها، تمهيداً لمصادرتها. وتشمل تلك السياسات، منع التطوير الحضري لتلك التجمعات، وعدم إقامة بنية تحتية ملائمة لها، تشمل شبكة مواصلات وكهرباء ومياه، ومرافق عامة كالعيادات والمدارس وغيرها.

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

تصاعدت خلال العام اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم على نحو غير مسبوق. وشملت تلك الاعتداءات: إطلاق النار على الفلسطينيين، مما أسفر عن مقتل (4) فلسطينيين؛ الاعتداءات بالضرب ورشق المنازل والسيارات بالحجارة والزجاجات الحارقة؛ واتلاف واحراق المزروعات. وتنفذ تلك الاعتداءات من قبل مجموعات مستوطنين وتنظيمات أطلقت على نفسها، «شبيبة التلال»، أو «عصابات تدفيع الثمن»، تتبع لمنظمات وأحزاب يهودية يمينية متطرفة. وتتم هذه الاعتداءات بحماية قوات الاحتلال التي ترافق المستوطنين في اعتداءاتهم ولا تحرك ساكناً. وبلغ اجمالي الاعتداءات من قبل المستوطنين (298) اعتداء، وفق ما تمكن باحثو المركز من توثيقه[14]، نتج عنها إصابة (53) مواطناً في حوادث مختلفة بينها إطلاق نار وتنكيل وضرب والقاء حجارة على مركبات المواطنين. وتشمل تلك الاعتداءات، حالات إطلاق نار؛ اعتداءات بالضرب بالعصي والجدارة على المواطنين؛ إتلاف وإحراق مزروعات؛ اعتداءات على مركبات ودور عبادة ومنازل؛ عربدة على الطرقات.

مستوطن إسرائيلي يحاول الاعتداء بفأس على مواطن فلسطيني

ووثق المركز نماذج بارزة على تلك الجرائم التي يقترفها المستوطنون، كان من بينها:

» بتاريخ 3 مارس، هاجم مستوطنو «ميتسي يائير» المقامة على أراضي المواطنين في بلدة يطا، شرق الخليل، المواطن سعيد عليان عوض، وزوجته ربما، بينما كان يقومان بفلاحة أرضهما في شعب

14 قد يشمل الاعتداء الواحد أكثر من انتهاك.

البطم بالحجارة والهراوات، مما أدى إلى إصابة المواطن عوض برضوض في جيده وكسر في الوجه، وتحطيم زجاج سيارته.

» بتاريخ 6 يونيو، هاجم مستوطنو يتسهار المقامة على أراضي المواطنين في حوارة وبورين، شمال الضفة الغربية مركبات المواطنين التي دوار «يتسهار». كما هاجموا شركة الأشقاء للسيارات وحطموا عددا من المركبات.

» بتاريخ 10 سبتمبر، هاجم مستوطنون من مستوطنة كريات أربع بالخليل منزل المواطن عبد الجواد الجعبري، قرب الحرم الابراهيمي بالبلدة القديمة. ولدة محاولة المواطنين التصدي لهم، قامت قوات الاحتلال بحماية المستوطنين، وداهمت منزل المواطن الجعبري. في تلك الأثناء، قام أحد المستوطنين بإطلاق النار على المواطن سليمان أبو اسعيفان، 40 عاماً، لكنه لم يصب بأذى.

البناء في جدار الضم الفاصل

مع قرب استكمال العمل بالجدار اتضح أن 85% منه بنى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 بشكل ملتوٍ. ويمتد الجدار على امتداد الضفة الغربية بطول نحو 700 كم، أي أكثر من ضعفي طول خط الهدنة (الخط الأخضر) الذي يقدر طوله بنحو 300 كم. وقد شيد الجدار من سياج الكتروني، وجدران يبلغ طولها ما بين 8-9 أمتار من الباطون المسلح، وبوابات الكترونية، تعزل آلاف الفلسطينيين عن أراضيهم وعن محيطهم الاجتماعي. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية لبناء جدار الضم (الفاصل) قد خلقت حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، وجعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر) بلغت حوالي 680 كم2، أي نحو 12.0% من مساحة الضفة، منها حوالي 454 كم2 أراضٍ زراعية ومراعٍ.

لقد خلقت سلطات الاحتلال واقعاً أصبحت خلاله عشرات التجمعات الفلسطينية، بما فيها قرى، وبلدات بين الجدار والخط الأخضر، وبالتالي أغلقت في وجوههم امكانية فلاحة أراضيهم، إذ عليهم الانتظار للحصول على تصاريح خاصة من الادارة المدنية الإسرائيلية من أجل الدخول إلى أراضيهم لفلاحتها والاستفادة منها، مما سبب لهم خسائر فادحة. وأدى ذلك الوضع إلى ترك الكثير من العائلات الفلسطينية زراعة أراضيهم بسبب تلك المعيقات، مما فاقم من فداحة الخسائر الاقتصادية، إذ تشكل تلك الأراضي نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة التي تغذي السوق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية. كما ان عليهم الحصول على تصاريح خاصة لزيارة ذويهم أو لقضاء احتياجاتهم على الجانب الآخر من الجدار.

يشار إلى أن محكمة العدل الدولية في لاهاي، قد أصدرت رأياً استشارياً بتاريخ 9 يوليو 2004، بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2003/12/3، أكد على عدم قانونية إقامة جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية. غير أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تغير من واقع هذا الجدار شيئاً ولم تأبه بهذا القرار، واستمرت في اقامة الجدار.

7. استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان

شكل تصنيف ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية رائدة ووصمها بالإرهاب أحدث حلقات استهداف دولة الاحتلال الإسرائيلي وجيشه للمجتمع المدني الفلسطيني ونشطاء حقوق الإنسان. فقد أعلن وزير الجيش الإسرائيلي، في أكتوبر 2021، تصنيف ست مؤسسات مجتمع مدني فلسطينية رائدة ذات تاريخ وانجازات مشهودة كمؤسسات إرهابية، بادعاء تبعيتها السرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملها على تحرير فلسطين من خلال تدمير دولة الاحتلال الاسرائيلي. ووفق قرار الاحتلال فإن كل من اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، مؤسسة الضمير لرعاية الاسرى وحقوق الإنسان، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مؤسسة الحق، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، واتحاد لجان العمل الزراعي، مؤسسات إرهابية. وقد أدان المركز القرار الإسرائيلي، وأكد أن هدفه تقويض عمل المؤسسات الحقوقية أمام المحكمة الجنائية الدولية في وقت حساس جداً، حيث بدأت تحقيقات جدية في الجرائم الإسرائيلية. واعتبره المركز القرار الاسرائيلي محاولة اجتثاث لهذه المؤسسات بشكل كامل من خلال تجفيف مصادر دعمها وملاحقة مصادر تمويلها بادعاء علاقتها بالإرهاب، وحمل المركز سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة العاملين في

هذه المؤسسات.[15]

وقد ووجه قرار وزير الجيش الإسرائيلي بانتقادات واسعة من الأوساط الحقوقية الدولية، وخاصة المفوضة السامية لحقوق الانسان والمقررين الخاصين. فقدت صرحت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليه: «أن قرار إسرائيل تصنيف ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية كـ «منظمات إرهابية» هو هجوم على المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى حرية تكوين الجمعيات والرأي والتعبير وعلى الحق في المشاركة العامة، ويجب إلغاؤه على الفور.»[16] كما واصدرت أصدر 16 خبير لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة، بتاريخ 25 أكتوبر 2021، بياناً أدانوا فيه بشدة وبشكل قاطع قرار وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، تصنيف ست مجموعات فلسطينية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني كمنظمات إرهابية. وأكدوا على أن تشريعات مكافحة الإرهاب يجب ألا تستخدم لتقويض الحريات المدنية بشكل غير مبرر أو للحد من العمل المشروع لمنظمات حقوق الإنسان وأنها يجب أن تتفق مع القانون الدولي ولا تنتهك الالتزامات الدولية للدول. وأكد الخبراء الدوليون أن المنظمات الست المذكورة، مؤسسات تتبع منهج حقوق الإنسان في عملها، ولا يجوز استهدافها، وحذرت من أن القرار الإسرائيلي «يحظر فعليًا عمل هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان، ويسمح للجيش الإسرائيلي باعتقال موظفيهم، وإغلاق مكاتبهم، ومصادرة أصولهم، وحظر أنشطتهم وعملهم.»[17]

وتأتي الإجراءات الإسرائيلية ضد المؤسسات الست في ذيل سلسة طويلة من سياسة منهجية لتقويض المجتمع المدني المناهض للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، حيث استهدفت نشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بمساعدة مؤسسات تعمل تحت غطاء مؤسسات غير حكومية، ولكنها تتبع سلطات الاحتلال. تنتهج سلطات الاحتلال سياسة عدائية ضد كل من يحاول كشف حقيقة جرائمها وانتهاكاتها في الأرض المحتلة أو يحاول تعزيز هوية وصمود الفلسطينيين على أرضهم. وتوظف سلطات الاحتلال لذلك أدوات ووسائل مختلفة، بما فيها الاعتقال والحبس الإداري واقتحام المقار ومصادرة محتوياتها وإطلاق حملات تشويه ضد مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في الأرض المحتلة وذلك بهدف زعزعة مصداقية هذه المؤسسات والقائمين عليها، لتقويض مصداقيتها في فضح الجرائم الاسرائيلية من جهة، وحجب التمويل عنها من جهة أخرى.[18]

وتتصدر وزارة الشؤون الاستراتيجية والدبلوماسية في دولة الاحتلال محاولات تقويض المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال أدواتها المختلفة. وتستخدم في ذلك مغالطات تعتمد على الربط الاعتباطي بين مؤسسات المجتمع المدني وحركة المقاطعة لدولة الاحتلال الاسرائيلي (BDS)[19] والتنظيمات الفلسطينية والإرهاب. كما وتزج سلطات الاحتلال بتهمة «معاداة السامية» في مواجهة أي انتقاد يوجه لانتهاكاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة من أي جهة حول العالم، في سعي دائم من قبلها لحرف الأنظار وتشويه الحقائق.20 وقد أصدرت الوزارة المذكورة عدة تقارير هاجمت فيها المؤسسات الحقوقية الفلسطينية بعد الفضيحة القانونية والأخلاقية الكبيرة التي تكبدتها سلطات الاحتلال جراء كشف هذه المؤسسات للتبعات

15 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تمهيداً لملاحقتها وتصفيتها: دولة الاحتلال تضع ست مؤسسات فلسطينية رائدة على قائمة الإرهاب
<https://pchrgaza.org/ar/%d8%aa%d9%85%d9%87%d9%8a%d8%af%d8%a7%d9%8b-%d9%84%d9%85%d9%84%d8%a7%d8%ad%d9%82%d8%aa%d9%87%d8%a7-%d9%88%d8%aa%d8%b5%d9%81%d9%8a%d8%aa%d9%87%d8%a7-%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ad/>

16 مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، قرار إسرائيل بتصنيف مؤسسات كمنظمات «إرهابية» هو هجوم غير مبرر على المجتمع المدني الفلسطيني – باشيليت،
<https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27708&LangID=A>

17 الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، خبراء الأمم المتحدة يدينون تصنيف إسرائيل للفلسطينيين المدافعين عن حقوق الإنسان كمنظمات إرهابية،
<https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27702&LangID=A>

18 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الاستهداف الإسرائيلي لناشطي ومؤسسات حقوق الإنسان، (2020)
<https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18823>

19 حركة الـBDS تعرف نفسها بأنها: «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها هي حركة فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار-الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. تتناول مطالب حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) طموح وحقوق كافة مكونات الشعب الفلسطيني التاريخية من فلسطينيي أراضي العام 1948 إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى المخيمات والشتات، والذي شرذمه الاستعمار-الاستيطاني الإسرائيلي على مراحل.»

20 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الاستهداف الإسرائيلي لناشطي ومؤسسات حقوق الإنسان، (2020)
< https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18823>

الإنسانية الخطيرة للعدوان الوحشي على قطاع غزة في العام 2014.[21]

وقد أوجدت سلطات الاحتلال أذرع كثيرة لها، في حملتها التي تستهدف تقويض مصداقية مؤسسات المجتمع المدني، وتعمل هذه الأذرع تحت ستار مؤسسات مجتمع مدني، مواقع صحفية، مؤسسات بحثية، وغيرها من الأشكال الخادعة. وتعد منظمة رقابة المؤسسات غير الحكومية (NGO Monitor) أبرز هذه المؤسسات الخادعة، حيث تختص في تشويه أي جهة ترصد وتوثق جرائم الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة أو تلك التي تهدف إلى تعزيز صمود الفلسطينيين على أرضهم. وقد أصدرت هذه المنظمة عشرات التقارير التي تضمنت الكثير من المغالطات بهدف تشويه دور وعمل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في فلسطين بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان. وتتضمن تقارير هذه المنظمة تحريضاً واضحاً ضد كل من يقدم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في الأرض المحتلة، وتطلب بشكل صريح قطع هذا الدعم. وقد أصدرت المنظمة (6) تقارير تحريضية خلال العام 2020 ضد مؤسسات تعمل على الملف الفلسطيني- الاسرائيلي، من ضمنها مؤسسات إسرائيلية تنتقد انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي. كما وتشارك الصحف اليمينية الاسرائيلية في حملات التشويه تلك، من خلال نشر تقارير مغلوطة أو اعادة نشر التقارير والاخبار التي تعدها الجهات الرسمية في دولة الاحتلال الاسرائيلي وأزرعها المختلفة.[22]

ومن جانب آخر استمرت سلطات الاحتلال في مداهمة وإغلاق ومصادرة محتويات مؤسسات مجتمع مدني فلسطينية بذرائع مختلفة. فبتاريخ 29 يوليو 2021 اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مؤسستين أهليتين في رام الله والبيرة، وهما: المقر العام لمركز بيسان للبحوث والانماء، ومقر الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، في مدينة البيرة، وعبثت بمحتوياتهما وتعمدت التخريب، وصادرت بعض ممتلكاتهما. وبتاريخ 7 يوليو 2021 قامت قوات الاحتلال بإغلاق المقر العام لمؤسسة اتحاد لجان العمل الزراعي في مدينة البيرة، وصادرت بعض ممتلكاته، وأمرت بإغلاقه لمدة ستة شهور، فضلاً عن اعتقال مدير عام اتحاد لجان العمل الصحي في رام الله، شذى عودة، من منزلها في رام الله، ومصادرة سيارتها. سبق ذلك، إغلاق المقر العام للجان العمل الصحي في رام الله بتاريخ 9 يونيو 2021.

وفي نفس السياق، شهد العام 2021 الاستمرار في فرض قيود على نشطاء حقوق الإنسان وملاحقتهم من خلال توظيف منظومة القضاء الإسرائيلي، والتي باتت أحد أزرع الاحتلال في انتهاك حقوق الفلسطينيين. فبتاريخ 6 يناير 2021 أدانت محكمة الاحتلال الاسرائيلي الناشط والمدافع عن حقوق الانسان عيسى عمرو بـ ٦ قضايا لها علاقة بنشاطه الحقوقي في مدينة الخليل. وقرر قاضي الاحتلال ادانة الناشط بتهمة خرق القانون ثلاث مرات بتهمة المشاركة بمظاهرات «غير قانونية» حسب القانون العسكري، ومرتين بتعطيل عمل جيش الاحتلال، ومرة واحدة بالاعتداء على مستوطن وهو حارس مستوطنة «كريات أربع». وقد استمر محاكمة عمرة لمدة ٤ سنوات قدمت خلالها النيابة العسكرية الإسرائيلية 8 مذكرات اتهام أمنية ضده، اسقاط منها أثنين شكلياً خلال الجلسات الاولى للمحاكمة، وأدين بالستة الباقين.

كما استمرت سلطات الاحتلال، خلال العام 2021، في منع ليث أبو زياد، أحد مسؤولي الحملات في منظمة العفو الدولية، من السفر، بموجب قرار من سلطات الاحتلال منعه من مغادرة الضفة الغربية منذ أكتوبر 2019، وذلك على خلفية عمله الحقوقي ضمن المؤسسة. وكانت منظمة العفو الدولية قد قدمت في 8 فبراير 2021 التماساً ثانياً لإلغاء حظر سفر ضد أبو زيّاد، بعد أن تم رفض التماس إداري سبق أنّ قُدم إلى الجيش الإسرائيلي في نوفمبر 2020. ولكن المحكمة المركزية الإسرائيلي في القدس ايدت قرار حظر السفر في جلستها التي عقدت في 6 ابريل 2021.[23] وبتاريخ 4 يوليو 2021، اعتقلت قوات من شرطة حرس الحدود الاسرائيلي، المتمركزة على الحاجز العسكري "الكونتينر"، شرقي مدينة بيت لحم، المحامي فريد محمد حسين الأطرش، 44 عاماً، مدير مكتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في جنوب الضفة الغربية، من سكان مدينة الدوحة، في محافظة بيت لحم، أثناء عودته من مدينة رام الله، ونقلته إلى مركز شرطة (عطروت) في مدينة القدس.

21 نفس المرجع

22 نفس المرجع

23 منظمة العفو الدولية، إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: "التداعيات المروّعة" لحظر السفر على مسؤول الحملات في منظمة العفو الدولية يجب أن تكون جرس إنذار للجميع، بيان صحفي بتاريخ 6 ابريل 2021

8. تطورات المحكمة الجنائية الدولية

شهد العام 2021 إنجازاً استراتيجياً في ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلي أمام القضاء الدولي، حيث قررت المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 3 مارس 2021 فتح حقيق حول الوضع في فلسطين. وقد جاء ذلك بعد قرار الدائرة التهيدية في المحكمة بتاريخ 5 فبراير 2021 بأن المحكمة الجنائية الدولية لها ولاية جنائية اقليمية على الحالة الفلسطينية بما يشمل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس. وقد شكلت هذه الخطوة المهمة نقلة نوعية في جهود ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين على الصعيد الدولي، وبث الأمل في نفوس الفلسطينيين بأنهم ربما قد وجدوا طريقاً للحصول على العدالة، بعد أن انكرت منظومة القضاء الإسرائيلي العدالة للفلسطينيين من جانب، ومن جانب آخر عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال أزرعها الخارجية على حرمان الفلسطينيين من الاستفادة من مبدأ الولاية القضائية الدولية لبعض المحاكم الاوربية، لملاحقة مجرمي الحرب من القادة الإسرائيليين.

مؤتمر صحفي مشترك لمؤسسات حقوق الانسان عقد في مقر المركز حول تطورات المحكمة الجنائية الدولية.

وفور الإعلان عن قرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق، شرع المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، كممثل قانوني لعدد كبير من ضحايا العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، بدأ المركز في المرحلة الثالثة لعمله الممتد منذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والمتمثلة في اعتماد ممثلي الضحايا والشهود أمام المحكمة الجنائية الدولية، حيث أطلق المركز بعثة للمحكمة للاجتماع مع المسؤولين هناك والتحضير لإجراءات التمثيل القانوني للضحايا أمام المحكمة. وكان المركز وشركاه قد نفذوا مرحلتين سابقتين بالتعاون مع شركاؤه، كانت الأولى من خلال تنفيذ حملات لحث السلطة الفلسطينية للانضمام للحكمة الجنائية الدولية، إلى أن حدث ذلك فعلاً في يناير 2015. وتمثلت المرحلة الثانية في توفير المعلومات للمحكمة الجنائية الدولية حول الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في الأرض الفلسطينية، وقد تمثل ذلك في تقديم 6 مذكرات للمحكمة الجنائية الدولية حول عدة وقائع وأحداث هامة تمثل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. وقد شملت هذه المذكرات الموضوعات الآتية: الانتهاكات والجرائم الاسرائيلية خلال مسيرات العودة الكبرى؛ الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ عجز وامتناع إسرائيل عن التحقيق الفعّال ومحاسبة من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب؛ الحصار المفروض على قطاع غزة؛ العدوان على قطاع غزة في العام 2014؛ وحادثة «الجمعة الأسود» في رفح.

وقد ووجهت جهود فتح تحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية بضغوط شديدة أمريكية إسرائيلية لمنع المحكمة من فتح التحقيق بأي شكل. وكان أبرزها إصدار الرئيس الأمريكي الاسبق، دونالد ترامب، أمراً تنفيذياً بتاريخ 11 يونيو 2020، والذي تضمن تهديداً مباشراً للمحكمة لمنعها من اتخاذ أية إجراءات لملاحقة مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. كما تضمن القرار تجريماً لكل من يقدم العون للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي بات كل من يقدم للمعلومات للمحكمة معرض للسجن، سواء كان من المقيمين أو بمجرد الدخول للولايات المتحدة الأمريكية.[24] ويضاف إلى ذلك حملات التشوية والتهديد التي أطلقها الاحتلال الإسرائيلي، ممثلاً في وزارة الشؤون الاستراتيجية لدولة الاحتلال وازرعها في الداخل والخارج، ضد كل المؤسسات غير الحكومية التي ساهمت في وصول ملفات الضحايا الفلسطينيين للمحكمة الجنائية الدولية.

وقد جاء في قرار المحكمة بفتح التحقيق، بأن الأخيرة ستباشر التحقيق في الحالة الفلسطينية بما يشمل كل القضايا والاحداث من تاريخ 13 يونيو 2014 وهو التاريخ الذي حدده الإعلان الفلسطيني بقبول ولاية المحكمة. وأن المحكمة ستحدد أولياتها في التحقيق بناء على التحديات التي ستواجهها بسبب وباء كورونا وقلة الموارد وضغط

24 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، المركز يدين العقوبات الاقتصادية الأمريكية على مسؤولين في المحكمة الجنائية الدولية، بيان بتاريخ 3 سبتمبر 2020

العمل. وأشارت إلى أن التحقيقات تأخذ وقتاً طويلاً، إلا أنها أكدت على وجود قضايا مرجحة للقبول أمام المحكمة.[25]

وكانت المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، بتاريخ 20 ديسمبر 2019، بإصدار تصريح مكتوب بأن التحقيقات الأولية في المسألة الفلسطينية تمخضت عن وجود أساس قانوني للبدء بتحقيق في الجرائم المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة الجرائم المرتكبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ولكنها في الوقت نفسه أشارت إلى أنها ستطلب من الدائرة التمهيدية قراراً لتحديد النطاق المكاني للمحكمة فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة. وبررت المدعية تصرفها غير المسبوق، بأن المسألة الفلسطينية تحيطها تعقيدات غير مسبوقة تتطلب حسم بعض المسائل قبل الدخول في إجراءات التحقيق. وبتاريخ 28 يناير 2020 أصدرت الدائرة التمهيدية دعوة للأطراف المختلفة لتقديم مداخلات فيما يتعلق بموقفهم من الولاية المكانية للمحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد فتحت المحكمة الباب لتقديم مذكرات للدائرة التمهيدية بهذا الشأن بتاريخ 28 يناير 2020، بموجب نظام «أصدقاء المحكمة». وفي 5 فبراير صدر قرار الدائرة التمهيدية بأن فلسطين قد انضمت لميثاق روما وفق الإجراءات التي حددت في الميثاق، أن جمعية الدول الأعضاء قد اقرت هذا الانضمام من خلال التعامل معه كحقيقة واقعة، وبالتالي فأن التعامل مع فلسطين يجب أن يكون مثلما التعامل مع أي دولة عضو أخرى. واستندت المحكمة إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، لتحديد النطاق الجغرافي لولاية المحكمة، حيث اعتبرت المحكمة أن غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، هو الإقليم الذي تنطبق عليه ولايتها بالنسبة لدولة فلسطين.[26]

جدير بالذكر، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد استمرت في وضع العراقيل والعقبات أمام الفلسطينيين للوصول للعدالة، بشقيها الجنائي والمدني. وتوظف سلطات الاحتلال جهازها القضائي لتؤمن غطاءً قانونياً لجرائمها وانتهاكاتها ضد الفلسطينيين، بهدف تجنيب مجرمي الحرب الإسرائيليين المساءلة على المستوى الدولي، وخاصة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وكان المركز منذ العدوان الإسرائيلي 2008-2009 (الرصاص المصبوب) على قطاع غزة قد تقدم بحوالي (1059) شكوى للنيابة العسكرية، تتعلق بـ(2850) ضحية من المدنيين الفلسطينيين، لمطالبتها بفتح تحقيق بالجرائم والانتهاكات المرتكبة منذ ذلك العدوان إلى اليوم.[27] ورغم ذلك لم يفتح تحقيق إلا في (22) قضايا فقط، واحدة منهم فقط خلال العدوان الإسرائيلي 2021 (حارس الاسوار)، ولم يتمخض أي تحقيق عن توجيه تهمة جنائية[28] لأي جندي إسرائيلي، مع العلم أن الأحداث السابقة قد تمخضت عن مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين، وإصابة مئات الألاف الآخرين، بالإضافة إلى هدم مئات آلاف المنازل والمنشآت المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

وكان الاحتلال الإسرائيلي قد مرر عدداً من التشريعات والقرارات هدفها وضع العراقيل أمام الفلسطينيين للوصول للعدالة.[29]

وكان أبرز هذه القرارات، قرار الحكومة الإسرائيلية، بتاريخ 12 سبتمبر 2014، اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً. وهذا القرار يعني ضمنياً حرمان الفلسطينيين هناك من اللجوء للقضاء الإسرائيلي لطلب التعويض، استناداً إلى التعديل رقم (8) لسنة 2012 لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) الصادر سنة 1952، والذي أعفى إسرائيل من مسؤولية التعويض تجاه رعايا دولة العدو، وذلك بأثر رجعي منذ 12 سبتمبر 2005 (تاريخ إعادة انتشار قوات الاحتلال في قطاع غزة)، وعرفهم التعديل بأنهم «من هو ليس مواطناً إسرائيلياً، الذي هو مواطن منطقة خارج إسرائيل الذي أعلنت عنه الدولة

25 International Criminal Court, Statement of ICC Prosecutor, Fatou Bensouda, respecting an investigation of the Situation in Palestine, <https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=210303-prosecutor-statement-investigation-palestine>

26 PRE-TRIAL CHAMBER I, SITUATION IN THE STATE OF PALESTINE, < https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2021_01165.PDF>

27 العدد المذكور يشمل الشكاوى التي قدمها المركز للنيابة العسكرية الإسرائيلية لفتح تحقيق في جرائم جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوان الرصاص المصبوب في العام 2008-2009، وعدوان عامود السحاب في 2012، وعدوان الجرف الصامد في العام 2014، وشكاوى أخرى تتعلق بضحايا مسيرات العودة الكبرى والتي انطلقت في مارس 2017.

28 تكتفي منظومة القضاء الإسرائيلي بفتح تحقيق اداري في قضايا قتل الفلسطينيين من قبل الجنود الإسرائيليين، حيث يكون التحقيق حول مدى التزام الجنود الإسرائيليين بتعليمات اطلاق النار وأوامر الرؤساء، وفي حالة ثبوت عد الالتزام يتمخض ذلك في النهاية عن عقوبات مخففة ليس بتهمة القتل، وإنما بتهمة مخالفة التعليمات. وكان من ابرز القضايا في هذا النهج بتاريخ 28 أكتوبر2019، عندما أصدرت محكمة عسكرية إسرائيلية، حكماً يقضي بإدانة أحد الجنود الإسرائيليين، لمخالفة تعليمات أدت إلى قتل طفل فلسطيني من غزة، خلال مشاركته في مسيرات العودة وكسر الحصار، في العام الماضي، بالحبس لمدة شهر واحد فقط سيقضيها في أعمال خدمة داخل الجيش.

29 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، معاقبة الضحية: الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة التي تهدف إلى حرمان المدنيين الفلسطينيين من حقهم في جبر الضرر، نشر بتاريخ 21 مارس 2013، < https://www.pchrgaza.org/ar/?p=8666>

بأمر كمنطقة عدو». ويذكر أن هناك استئنافاً ما زال ينظر أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، بخصوص هذا الأمر بعد أن أثير مرة أخرى، جراء رفع المحكمة المركزية في بئر السبع الأمر للكنيست الإسرائيلي لإبداء الرأي عندما كانت تنظر قضية تعويض أضرار لفلسطينيين من غزة. وقد أيد الكنيست الإسرائيلي قرار الدولة في حينه. وعلى إثر ذلك، تقدمت أطراف فلسطينية باستئناف للمحكمة العليا في منتصف العام 2018، ولم يبت في الاستئناف حتى إصدار التقرير.

مدير المركز، المحامي أ. راجي الصوراني يلتقي بأهالي الضحايا لاطلاعهم على آخر تطورات المحكمة الجنائية الدولية.

الجزء الثاني:

الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديموقراطي

1) انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

قتل (66) شخصاً خلال العام 2021 في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حوادث لها علاقة بسوء استخدام السلاح، والاعتداء على سيادة القانون، وتنفيذ مهام أمنية من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، ومظاهر عنف مجتمعي، بينهم (39) مواطناً في قطاع غزة، و(27) مواطناً في الضفة الغربية. وبلغ عدد الضحايا من الأطفال، (12) طفلاً، بينهم (11) طفلاً في قطاع غزة، وطفلاً واحداً في الضفة الغربية، و(10) نساء، بينهن (6) في قطاع غزة، و(4) نساء في الضفة الغربية.

كما أصيب خلال العام أيضاً (158) شخصاً، في حوادث تتعلق بسوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم (20) طفلاً، و(10) نساء. كان من بين الجرحى، (124) مواطناً في قطاع غزة، و(34) مواطناً في الضفة الغربية.

أولاً: القتلى في قطاع غزة

حالات قتل وإصابة جراء سقوط صواريخ محلية الصنع، وانفجارات

سقط الغالبية من القتلى والجرحى (25) قتيلاً، جراء سقوط صواريخ محلية الصنع على منازلهم، أو جراء انفجارات داخلية جراء سوء التخزين أو العبث بالمتفجرات، سواء محلية الصنع أو من مخلفات الاحتلال، بينهم (7) أطفال، و(4) نساء. كما أصيب خلال العام (40) مواطناً، جراء سقوط صواريخ محلية الصنع، أو انفجارات داخلية نتيجة سوء التخزين، بينهم (5) نساء، و(8) أطفال. كانت الحادثة الأبرز مقتل عائلة صالحة في دير البلح المكونة من الأب والأم الحامل وابنتهما. فبتاريخ 19 مايو، سقط صاروخ محلي الصنع على منزل في مدينة دير البلح، مما أسفر عن مقتل عائلة بأكملها، مكونة من إياد عبد الفتاح صالحة، 34 عاماً، وزوجته الحامل، أماني يوسف صالحة، 38 عاماً، وابنتهما، نغم، 3 أعوام.

حالات قتل جراء سوء استخدام السلاح والعبث به

وقتل (3) اشخاص، وأصيب (8) آخرون، جراء استخدام السلاح في شجارات شخصية وعائلية. بتاريخ 9 مارس، قتل المواطن (ع.ر.ع)، 22 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري بالرأس، خلال شجار عائلي بمدينة غزة، أطلقت خلاله الأعيرة النارية. كما قتل المواطن (ع.ع.ج)، 38 عاماً، على يد شقيقه بمدينة غزة، بتاريخ 24 مايو، حيث أطلق عليه النار فأصابه بعدة اعيرة نارية في الجسم والرأس. كما قتل مواطن قتل بتاريخ 19 يونيو، المواطن (ب.ر.ب)، 40 عاماً، جراء إصابته بأعيرة نارية أطلقها أحدهم عليه في مخيم خان يونس.

حالات قتل جراء شجارات عائلية

وقتل (5) أشخاص، بينهم (2) امرأتان، وطفل، وأصيب (10) آخرون، جراء سوء استخدام السلاح والعبث به. بتاريخ 18 مارس، قتل الطفل (خ.س.ر)، 14 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس، أثناء عبثه بسلاح ناري داخل منزله في خان يونس، جنوب قطاع غزة.

حالات القتل المبنى على النوع الاجتماعي والعنف الأسري

كما قتل (6) مواطنين، بينهم (5) أطفال، منهم (3) من الإناث، على أيدي أحد أفراد الأسرة، في جرائم قتل على أساس العنف المبنى على

النوع الاجتماعي. بتاريخ 21 فبراير، قتل الطفل (ع.ح.م) 14 عاماً، جراء ضربه وتعذيبه على يد والده، في حي الزيتون بمدينة غزة. وبتاريخ 8 مايو، قتلت الطفلة (و.خ.ج)، 16 عاماً، جراء تعرضها للتعذيب على يد والده، الذي قام بدفنها، في شمال غزة، حيث وجدت جثة بتاريخ 23 مايو. وبتاريخ 13 يونيو، قتلت الطفلة (ا.س.ب)، 17 عاما، جراء تعرضها للتعذيب على يد زوجها، في خان يونس، وهي حامل. وبتاريخ 8 أغسطس، قتل الطفل (ع.س.ق)، 16 عاماً، من حي الزيتون بمدينة غزة، جراء تعرضه للتعذيب والضرب على يد أحد أفراد اسرته. وبتاريخ 21 سبتمبر، توفيت الطفلة (ح.ر.ب)، 12 عاماً، نتيجة مضاعفات، بعد تعرضها للضرب والتعذيب على يد والدها، في مدينة رفح. كما قتلت المواطنة (م.ق)، 47عاماً، بتاريخ 16 يونيو، جراء خلاف عائلي على خلفية ميراث، تطور الى الاعتداء عليها بالضرب مما نتج عنه وفاتها على الفور.

كما قتل (2) شخصان داخل مستشفى الطب النفسي بمدينة غزة. فبتاريخ 13 مارس، قام أحد السجناء الجنائيين (م.ا.د)، 21 عاماً، من سكان رفح، بالسيطرة على سلاح أحد عناصر شرطة حفظ النظام والتدخل خلال تواجده في مستشفى الطب النفسي ، والواقعة بالقرب من مستشفى العيون بحي النصر شمال مدينة غزة ، وقام بإطلاق النار داخل المستشفى ، حيث اطلق النار على نزيل مريض في نفس الغرفة وهو المواطن (م.ز.ص)، 24 عاما، من مخيم البريج، واصابته بعيار ناري بالبطن ما أدى الى وفاته بعد ساعات قليلة من اصابته، إلا أنه استمر بإطلاق الرصاص وصولا الى فناء المستشفى، فقام أحد عناصر شرطة الحراسة بإطلاق النار تجاهه للسيطرة عليه، وتمت إصابته بعيار ناري بالرأس وآخر بالعنق ما أدى الى وفاته على الفور.

حالة قتل خلال مهمات إنفاذ القانون

وقتل شخص واحد على أيدي أفراد الأمن، بعد إطلاق النار عليه على حاجز عسكري. وبتاريخ 23 يوليو، قتل المواطن (ح.م.ز)، 27 عاماً، على جراء إطلاق النار عليه من قبل قوة أمنية على حاجز تابع لوزارة الداخلية والأمن الوطني، في حي التفاح، شرقي مدينة غزة.

من جهة أخرى، وثق المركز خلال العام 2021 اعتداءات طالت شخصيات وممتلكات عامة من قبل أفراد، في إطار الاعتداء على سيادة القانون، كان أبرزها الاعتداء على منتجع بيانكو، شمال قطاع غزة، من قبل مجهولين. فبتاريخ 6 أغسطس، أقدم جهولون على زرع جسم متفجر بجانب السور الشمالي الشرقي لمنتجع بيانكو السياحي الساحلي، بمنطقة الواحة على شاطئ بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، ومن ثم تفجيره، بعد وقت قصير، مما أدى إلى انهيار جزء من السور.

ثانياً: القتلى في الضفة الغربية

قتلى خلال شجارات عائلية

قتل خلال العام (15) شخصاً، خلال شجارات عائلية وشخصية استخدمت خلالها الأسلحة النارية. من أبرز حالات القتل خلال الشجارات العائلية كانت بتاريخ 2 يناير، حيث قتل 4 أشخاص من عائلة الرجبي، وأصيب 5 آخرين جراء إطلاق النار عليهم من قبل أشخاص على خلفية مشكلة شخصية مع أحد أفراد العائلة.

قتلى جراء سوء استخدام السلام والعبث به

وقتل (5) أشخاص جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به. كان من بين القتلى، المواطن (ع.ن.خ)، 20 عاماً، حيث قتل بتاريخ 23 ديسمبر، جراء إصابته بعيار ناري في الرقبة، انطلق من سلاح صديقه بالخطأ أمام الحرم الجامعي لجامعة النجاح الوطنية بنابلس.

حالة قتل خلال مهمة انفاذ القانون

وقتل شخص على أيدي أفراد الأمن خلال مهمات إنفاذ القانون. بتاريخ 24 فبراير، قتل المواطن منذر رضا سرور، 34 عاماً، على أيدي أفراد الأمن الفلسطيني، خلال مهمة أمنية في قرية نعلين غرب رام الله.

حالة قتل في جريمة إساءة استخدام السلطة

قتل مواطن وأصيب شقيقه جراء إطلاق النار عليهما من قبل عنصر من أفراد الأمن الفلسطيني إثر مشادة كلامية مع مواطنين في بلدة زعترة، جنوب شرق بيت لحم، بتاريخ 14 ديسمبر. وأطلق أحد أفراد الأمن النار من بندقية آلية تجاه مجموعة من مواطني بلدة زعترة، جنوبي شرق مدينة بيت لحم، إثر مشادة كلامية سابقة بينه وبين مجموعة من سكان البلدة. أسفر ذلك عن مقتل المواطن حافظ

داوود ذويب، 31 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الجانب الأيسر، اخترق شريانه الرئيسي، وإصابة شقيقه أمجد، 25 عاماً بعيار ناري في قدمه.

حالات القتل المبنى على النوع الاجتماعي والعنف الاسري

قتلت امرأتان في جريمتين مبنيتين على أساس النوع الاجتماعي، إحداهما على خلفية ما يسمى بقضايا الشرف، فيما قتلت الأخرى نتيجة عنف أسري. فبتاريخ 15 أغسطس، قتلت المواطنة (ن.ع) 24 عاماً، على يد أحد أفراد أسرتها في رام الله، على خلفية ما يسمى قضايا الشرف. وبتاريخ 23 نوفمبر، قتلت المواطنة (ص.خ)، 30 عاماً، على يد زوجها في بلدة كفر نعمة، قضاء رام الله، بعد خمسة أيام من الإفراج عنه على خلفية تجارة المخدرات. وقتلت (ص.خ) ذبحا أمام أطفالها داخل المنزل، في جريمة مبنية على أساس النوع الاجتماعي.

2) عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية

لم يشهد العام 2021 تنفيذ أيٍ من أحكام الإعدام في قطاع غزة، وبذلك يكون هذا العام الرابع على التوالي الذي لا تنفذ أحكام إعدام فيه في فلسطين، حيث كان آخرها في العام 2017 في قطاع غزة، ولم تنفذ أي أحكام إعدام منذ العام 2005 في الضفة الغربية. ومن جانب آخر شهد هذا العام استمرار في الارتفاع الملحوظ في عدد احكام الإعدام الصادرة عن محاكم أول درجة العسكرية والمدنية، ورصد المركز حالتي تجاوز خطيرتين في استخدامها في قطاع غزة. ويأتي ذلك بالرغم من انضمام فلسطين، منذ العام 2018، للبروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والخاص بإلغاء عقوبة الاعدام لسنة 1989، حيث صدر 61 حكماً بالإعدام منذ ذلك الحين، جميعها في قطاع غزة، 49 حكماً منها جديدة، و12 حكماً بتأييد أحكام سابقة، وحكم واحد بعد إعادة المحاكمة.

وقد رصد العام 2021 حالتي حكم الإعدام مثلتا خطورة خاصة، حيث صدر الأول ضد مواطن مدني في قضية مخدرات، مما يخالف، بشكل صارخ، مبدأ الحق في الولوج للقضاء الطبيعي المصانة بالقانون الأساسي الفلسطيني. كما صدر حكم بالإعدام خلال أسبوع واحد فقط ضد أحد المواطنين في جريمة اغتصاب طفلة، وهو تجاوز خطير لضمانات العدالة، حيث أكد المركز حينها أن فداحة الجريمة يجب ألا تمحو ضمانات العدالة.[30] ولم تكن هذه الحادثة هي الأولى من نوعها فقد سبق ذلك، صدور حكم بالإعدام في العام 2020، في أول جلسة محاكمة، وبعد وقوع الجريمة بأسبوعين فقط، وذلك من قبل محكمة بداية خان يونس. كما سبق صدور ثلاث أحكام بالإعدام أمام محكمة عسكرية وتنفيذها خلال اسبوع واحد في العام 2017. وهذه الحالات تشكل انتهاكات جسيمة ترتقي إلى محاكمة مختصرة، والتي تعتبر مجرمة بالقانون الدولي، كما يعد مخالفة لالتزامات فلسطين وفق المادة (6) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وبالتأكيد مخالفة لالتزامات فلسطين بموجب البروتوكول الثاني الملحق بهذه الاتفاقية والتي تلزم فلسطين بإلغاء عقوبة الإعدام من تشريعاتها وأن تحظر تطبيقها.

شهد العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً في عدد أحكام الإعدام، وخاصة من قبل المحاكم العسكرية. فقد وصل عدد احكام الإعدام الصادرة إلى 23 حكماً، منها (16)[31] حكماً من محكمة أول درجة (البداية)، و (7) أحكام صدر تأييداً لأحكام سابقة، و(12) من مجموع الاحكام صدر من محاكم عسكرية، منها (8) احكام صادرة عن محكمة البداية العسكرية. وبذلك يرتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة من محكمة أول درجة في مناطق السلطة الفلسطينية منذ العام 1994 إلى (252) حكماً، منها (222) حكماً في قطاع غزة، و(30) حكماً في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام الصادرة في قطاع غزة، صدر (159) حكماً منها منذ الانقسام الفلسطيني في العام 2007.

يذكر أن السلطة الفلسطينية قد نفذت منذ تأسيسها عام 1994، (41) حكماً بالإعدام، منها (39) حكماً في قطاع غزة، وحكمان اثنان في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام المنفذة في قطاع غزة، (28)

30 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ضمانات العدالة لا تمحوها فداحة الجريمة: المركز يدين إصدار حكم إعدام من محكمة غزة العسكرية بعد محاكمة سريعة، بيان صحفي بتاريخ 1 ديسمبر 2021

31 جدير بالذكر أن هناك حالة من هذه الحالات تتعلق بالحكم بالإعدام عن أحد تجار المخدرات، أعلنت عنه الجهات الرسمية ولكنها لم تكشف عن اسم المحكوم عليه أو تاريخ الحكم. كما ورد للمركز معلومات أولية عن وجود حكمين آخرين صادرين عن المحكمة العسكرية ضد متخابرين مع الاحتلال فارين من وجه العدالة، ولكن لم يكشف ايضاً عن عدد تاريخ الحكم أو أسماء المحكومين.

حكماً منذ الانقسام دون مصادقة الرئيس الفلسطيني خلافاً للقانون. ويؤكد المركز على دعمه لموقف الرئيس في عدم التصديق على أحكام الإعدام، وهي سياسة مستمرة منذ العام 2005.

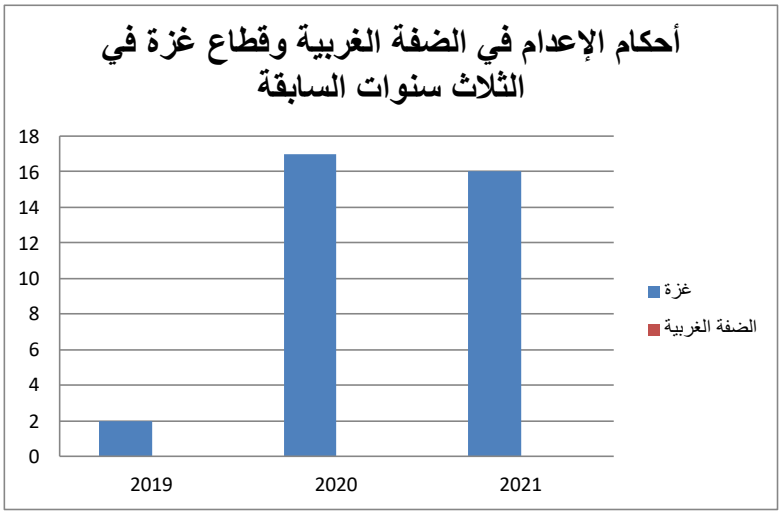

أحكام الاعدام التي صدرت في السلطة الفلسطينية خلال العام 2021					
الرقم	تاريخ الحكم	الاسم	محل السكن	نوع المحكمة	محل الاتهام
1	4 يناير	ف.ن	شمال قطاع غزة	محكمة بداية- مدنية	القتل
2	27 يناير	ع.ع	وسط غزة	محكمة بداية- مدنية	القتل
3	17 فبراير	ش. ص	رفح	محكمة بداية- عسكرية	القتل
4	5 ابريل	ب.ج	شمال غزة	المحكمة العسكرية- الاستئناف	تخابر
5	7 يونيو	أ. ز	خانيونس	محكمة بداية- مدنية	القتل
6	14 يونيو	ن. ع	غزة	محكمة استئناف- عسكرية	تخابر
7	14 يونيو	ح.ص	غزة	محكمة بداية- مدنية	القتل
8	3 يوليو	ن.ع	غزة	محكمة نقض- عسكرية	تخابر
9	6 يوليو	ح.ش	شمال غزة	محكمة النقض- مدنية	القتل
10	12 سبتمبر	م.ح	خانيونس	محكمة بداية - مدنية	القتل
11	27 سبتمبر	م.ع	غزة	محكمة بداية-عسكرية	تخابر
12	3 اكتوبر	ع.غ	غزة	محكمة استئناف- مدنية	القتل
13	4 أكتوبر	أ.د	غزة	محكمة بداية- مدنية	القتل
14	4 اكتوبر	ش.ص	رفح	محكمة الاستئناف- عسكرية	قتل
15	5 أكتوبر	ي.ب	غزة	محكمة النقض- مدنية	القتل
16	12 اكتوبر	ع.ق	خانيونس	محكمة بداية- عسكرية	تخابر
17	13 اكتوبر	م.م	رفح	محكمة بداية- عسكرية	تخابر
18	18 اكتوبر	ر.س	غزة	محكمة بداية- عسكرية	تخابر
19	20 اكتوبر	و.م	غزة	محكمة بداية- عسكرية	تخابر
20	21 أكتوبر	ص.ح	غزة	محكمة بداية- مدنية	قتل
21	21 اكتوبر	م. س	غزة	محكمة بداية- مدنية	قتل
22	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	محكمة عسكرية- بداية	الاتجار بالمخدرات
23	1 ديسمبر	س.غ	رفح	محكمة بداية- عسكرية	اغتصاب طفلة

3) الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

واصلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة اعتقال واستدعاء واحتجاز مواطنين بشكل تعسفي، دون اتباع الإجراءات القانونية، في مخالفة لأحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، وكذلك التزامات فلسطين التعاقدية، بما فيها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب.

الكثير من تلك الاستدعاءات والاعتقالات تم بواسطة الهاتف، ودون إبراز مذكرة اعتقال أو تفتيش من النيابة العامة، خلال عمليات الاستدعاء والاعتقال. وفي أحيان أخرى يتم اقتحام المنازل وتفتيشها عنوةً ومصادرة أجهزة وممتلكات خاصة، والاعتداء بالضرب والشتائم على من بداخلها. كما وثق المركز العديد من الاعتقالات تمت في الميدان، أي خلال نشاطات سلمية نظمها مواطنون أو مؤسسات، مثل المسيرات السلمية والاعتصامات، حيث فضتها أجهزة الأمن بالقوة واعتقلت عددا من المشاركين فيها وإحالة بعضهم للمحاكمة.

وتفتقر السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز للمعايير الدنيا المتعلقة بمعاملة السجناء والأشخاص المحرومين من حريتهم، بما في ذلك، الرعاية الصحية اللازمة، وظروف الاحتجاز في غرف وزنازين مكتظة. ويرافق ذلك معاملة حاطة بالكرامة الإنسانية، في كثير من الأحيان من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، تشمل ممارسة التعذيب الجسدي والمعنوي، سواء خلال عمليات الاعتقال، أو خلال فترة الحجز والاعتقال، بما في ذلك تعرضهم للتعذيب خلال فترات التحقيق.

ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

استمرت الأجهزة الأمنية المكلفة بإنفاذ القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة في استخدام التعذيب والمعاملة القاسية بحق معتقلين ومحتجزين في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها. ووثق المركز خلال العام إفادات تؤكد قيام الأجهزة الأمنية باستخدام وسائل مختلفة تعتبر شكلاً من أشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة. وتفيد تلك الشكاوى بأن الممارسات وقعت، إما داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية، خلال فترات الاعتقال والاحتجاز، أو خلال اقتيادهم للسجون أو مقرات الاحتجاز والتوقيف.

ففي قطاع غزة، وثق المركز تعرض مواطنين للمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية، من قبل المكلفين بإنفاذ القانون لمواطنين اعتقلوا على خلفية سياسية، أو على خلفية الرأي والتعبير. كما وثق تعرض مواطنين اعتقلوا على خلفية جنائية للتعذيب في مراكز التوقيف. وذكر والد أحد الضحايا (س.ج.ط)، 24 عاماً، بأن أفراد المباحث في منطقة القرارة اعتقلت ابنه بتهمة السرقة، وحولته للتحقيق في منطقة خان يونس بتاريخ 30 مارس. وأضاف والد الضحية بأن أفراد المباحث أخضعوا نجله للتحقيق، تخلله تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة، حيث تعرض للضرب المبرح، ونقل على إثر ذلك لمستشفى ناصر الطبي، وتبين أنه يعاني من فشل كلوي وتورم في الأطراف، نتيجة الشبح والتعذيب.

وفي الضفة الغربية، شهد العام استمرار أفراد الأجهزة الأمنية بالمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية، بما في ذلك التعذيب، في التعامل مع المعتقلين أو المحتجزين في مراكز الاعتقال والتوقيف في الضفة الغربية. وذكر أحد المعتقلين (ع.ب.ع)، 22 عاماً، من كفر قدوم بقلقيلية، وهو طالب جامعي، تعرضه للضرب والتعذيب خلال اعتقاله على أيدي جهاز المخابرات العامة. وأضاف الضحية بأنه اعتقل بتاريخ 11 ديسمبر 2021، بعد عدة استدعاءات حول آراء سياسية وأنشطة على الفيسبوك، وأن أفراد الأمن بهزه وضربه بالحائط، ومن ثم قام بخنقه حتى كاد أن يختنق، ومن ثم أرسلوه للزنزانة، حيث أضرب عن الطعام والشراب، وأفرج عنه في اليوم التالي.

الاعتقالات والاستدعاءات للتحقيق على خلفية سياسية

واصلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة عمليات الاعتقال التعسفي وغير القانوني والاستدعاء لمواطنين على خلفية سياسية، أو على خلفية حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

في قطاع غزة، تعرض العديد من نشطاء وأنصار حركة فتح والعاملين السابقين في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله، للاعتقال على فترات متباعدة خلال العام. كما تعرض مواطنون للاستدعاء والاستجواب، أو الاعتقال على خلفية الراي والتعبير والنشر على

مواقع التواصل الاجتماعي. خلال الفترة بين 25-31 يناير، استدعى جهاز الأمن الداخلي (7) من كوادر ونشطاء حركة فتح بمحافظة شمال غزة. وقد جرى احتجاز النشطاء لعدة ساعات، ومن ثم أخلي سبيلهم. وذكر النشطاء المفرج عنهم أن التحقيق معهم كان حول نشاطات لهم داخل الحركة.

وفي الضفة الغربية، تعرض العديد من المواطنين المحسوبين على حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وحزب التحرير للاعتقال والاستدعاء على أيدي الأجهزة الأمنية. وناهيك عن اعتقال هؤلاء المواطنين على خلفية سياسية وبشكل تعسفي في كثير من الأحيان، يتعرض هؤلاء المعتقلون لانتهاكات واضحة لحقوقهم، حيث يتم توقيف بعضهم على ذمة المحافظ، فيما يعرض البعض على القضاء العسكري رغم أنهم مدنيون. كما وثق المركز اعتقال العديد من المواطنين بشكل غير قانوني على خلفيات نشاطاتهم والطلابية. إضافة لذلك، وثق المركز اعتقال العديد من المواطنين على خلفية مشاركاتهم في التجمعات السلمية التي نظمت في مدن الضفة الغربية، خاصة في أعقاب مقتل الناشط نزار بنات على ايدي افراد الامن الفلسطيني.

وفيات في السجون ومراكز الاعتقال

خلال العام 2021، توفي (4) موقوفين جنائيين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، جراء تدهور حالتهم الصحية. توفي اثنان منهم بعد تحويلهما من مركز إصلاح وتأهيل بيت لحم، لمستشفيي الحسين والجمعية العربية بالمدينة، إثر تدهور حالتهما الصحية. كما توفي اثنان في قطاع غزة، داخل مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، بعد نقلهما من مركز تأهيل وإصلاح دير البلح.

- بتاريخ 16 يناير، توفي المواطن (م. خ)، 35 عاماً، من مدينة بيت لحم، بعد نقله من مركز إصلاح بيت لحم إلى مستشفى الجمعية العربية، في اليوم السابق، نظراً لتعرضه لجلطة قلبية.
- بتاريخ 20 مارس، توفي الموقوف (أ.ح.ن)، 54 عاماً، من قرية كفر نعمة، غرب رام الله، وهو من ذوي الإعاقة الحركية، بعد نقله من مركز إصلاح وتأهيل بيت لحم لمستشفى الحسين الطبي، إثر تعرضه لوعكة صحية.
- بتاريخ 2 مايو، توفي السجين (ج.ف.أ)، 41 عاماً، من مخيم المغازي، وسط القطاع، وهو محكوم بالسجن لمدة 17 عاماً، على خلفية جنائية، بعد نقله لمستشفى شهداء الأقصى بتاريخ 26 أبريل 2021، لتدهور حالته الصحية، جراء إصابته بفيروس كورونا.
- بتاريخ 5 يوليو، توفي الموقوف (ش.ح.ن)، 41 عاماً، من سكان مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة، بعد نقله من مركز إصلاح وتأهيل دير البلح لمستشفى شهداء الأقصى المجاور، إثر إصابته بجلطة قلبية حادة.

4) العملية التشريعية في فلسطين

ما زال المجلس التشريعي غائباً في العام 2021، بعد أن تم تعطيل عمله التشريعي والرقابي منذ انتخابه في العام 2006، إلى أن صدر قرار من المحكمة الدستورية بحله في ديسمبر 2018. وقد ووجه قرار المحكمة بالنقد الشديد في حينه من قبل المركز ومنظمات حقوق الإنسان في فلسطين بصفة عامة، لتعديه على مبدأ الفصل بين السلطات وتناقض محتواه. ومنذ الانقسام الفلسطيني في يونيو 2007، مارس الرئيس الصلاحيات التشريعية في الضفة الغربية، فيما مارست كتلة التغيير والإصلاح صلاحية التشريع في قطاع غزة باسم المجلس التشريعي. وقد عارض المركز الفلسطيني ومنظمات حقوق الإنسان استئثار كل طرف بمهام التشريع في المنطقة التي يسيطر عليها، وهو ما ساهم في شرذمة النظام القانون الفلسطيني، واحباط الجهود التي بذلك منذ قيام السلطة الفلسطينية لتوحيد التشريعات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد كانت الآمال معقودة على إتمام الانتخابات التشريعية والرئاسية في العام 2021 وعودة المجلس التشريعي والحياة الديمقراطية في فلسطين، بعد أن صدر مرسوم رئاسي المرسوم الرئاسي بعقد الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية في 15 يناير 2021، والتي كانت مستحقة منذ العام 2010. وقد بدأت مراحل الانتخابات المختلفة، حيث تمت مرحلة التسجيل بدون مشاكل جوهرية، وكذلك مرحلة الترشح. ولكن، وبعد البدء بإجراء المراحل المختلفة للعملية الانتخابية، وقبل نشر القوائم، أصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً

بتأجيل الانتخابات إلى حين توافر شروط إجرائها في الأراضي الفلسطينية كافة، وفي مقدمتها القدس العاصمة.[32]

وخلال العام 2021، وقد أصدر الرئيس الفلسطيني قرارات بقانون استناداً إلى المادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني تسري فعليا في الضفة الغربية فقط، كما اصدرت كتلة التغيير والإصلاح تشريعات، باسم المجلس التشريعي الذي تم حله من قبل المحكمة الدستورية، تسري في قطاع غزة، فيما يأتي تبيان لمسيرة العملية التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وخلال العام 2021، أصدر الرئيس الفلسطيني (41) قراراً بقانون، وقد تضمنت هذه القرارات (12) تشريعات جديدة، (16) تشريعاً معدلاً لتشريعات سابقة، كان أبرزها وقف نفاذ القرار بقانون المعدل لقانون الجمعيات والذي أثار الجدل بسبب تعديه على الحق في تشكيل الجمعيات، و(6) قرارات يختص بها المجلس التشريعي تصدر في هيئة قانون، تعلق (6) منها بتمديد حالة الطوارئ. وكان أبرز التشريعات الصادرة خلال العام 2021: قرار بقانون رقم (25) لسنة 2021 بنشر اتفاقية حقوق الطفل، قرار بقانون رقم (14) لسنة 2021 بنشر اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز العنصري، قرار بقانون رقم (18) لسنة 2021 بشأن وقف نفاذ قرارها رقم (7) لسنة 2021 بتعديل قانون رقم (1) لسنة 200 الخاص بالجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، قرار بقانون رقم (38) لسنة 2021 بتعديل قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية وتعديلاته. كما صدرت قرارات بقانون المثيرة للجدل، والتي ووجهت باستنكار المجتمع المدني مثل: قرار بقانون رقم (9) لسنة 2021 بشأن تأجيل انتخابات النقابات والاتحادات والمنظمات الشعبية.

وفي قطاع غزة، استمرت كتلة التغيير والإصلاح في اصدار قوانين باسم المجلس التشريعي المنحل، دون سند أو أساسي قانوني. وقد شهد العام 2021 زيادة في إقرار القوانين في قطاع غزة، حيث اقرت الكتلة 9 قوانين، وهي: قانون تنظيم كاميرات وأجهزة المراقبة، قانون مؤقت بشأن مكافحة جائحة كورونا، قانون الكاتب بالعدل، وقانون لجنة متابعة العمل الحكومي، قانون التصديقات، قانون التنفيذ الشرعي، قانون بتعديل قانون البلديات، قانون معدل لقانون الاسرى والمحررين، قانون معدل لقانون الحقوق المالية لرؤساء مجلس الهيئات المحلية واعطائها.

وكان أبرز القوانين المذكورة هو قانون متابعة العمل الحكومي رقم (4) لسنة 2021، وبموجب هذا القانون تمت قوننة الجهة الإدارية التي تدير قطاع غزة منذ اعلان حكومة رئيس الوزراء إسماعيل هنية عن استقالتها في العام 2014. وبموجب هذا القانون بات لهذه اللجنة صلاحيات توازي صلاحيات مجلس الوزراء في وضع الخطط والموازنات وتنظيم الوظيفة العامة وانشاء الاجسام الإدارية وإلغائها، وغيرها من الصلاحيات التي يختص بها مجلس الوزراء.

5) استقلال السلطة القضائية

خلال العام 2021، استمر تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما انعكس على استقلالية السلطة القضائية ودورها المنوط بها في تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون. وقد شهد العام المذكور، تشكيل مجلس قضاء أعلى جديد، بعد أن أنهى المجلس الانتقالي عمله، والذي شكله الرئيس الفلسطيني في العام 2019، والذي بموجبه قام بحل مجلس القضاء الأعلى. وجاء ذلك بزعم السعي لإصلاح السلطة القضائية، وهو ما رفضه المركز في حينه واعتبره تدخلاً غير مبرر في عمل القضاء، وطالب بترك هذا الأمر للسلطة المنتخبة بعد انجاز الانتخابات العامة. وقد انتهى العام 2021 ومازال القضاء الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعاني من ضعف الاستقلال وتدخلات السلطة التنفيذية. وقد أدى الانقسام الفلسطيني عام 2007 إلى تدهور خطير في استقلال السلطة القضائية وازداد تدخل السلطات التنفيذية في شؤون القضاء. فيما يلي عرض لأهم التطورات التي حدثت للقضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة:

32 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تأجيل الانتخابات العامة، المركز يتفهم القرار ويحمل إسرائيل المسؤولية، بيان صحفي، 30 ابريل 2021 <https://pchrgaza.org/ar/%d8%aa%d8%a3%d8%ac%d98 %a%d984-% %d8%a7%d984% %d8%a7%d986% %d8%aa%d8%ae%d8%a7%d8%a8%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d984% %d8%b9%d8%a7%d985% %d8%a9%d8%8c-%d8%a7%d984% %d985% %d8%b1%d983% %d8%b2-%d98 %a%d8%aa%d981% %d987 %/>

التطورات في الضفة الغربية:

استمر تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية، وأصدر الرئيس الفلسطيني خلال العام 2021 قرارات تمس باستقلال القضاء، بحجة تنفيذ إصلاحات في الجهاز القضائي. وفي بداية العام المذكور انتهت ولاية مجلس القضاء الانتقالي بعد أن أصدر الرئيس محمود عباس قرارا بتاريخ 12 يناير 2021 بتعيين القاضي عيسى أبو شرار رئيسا للمحكمة العليا/ محكمة النقض، ورئيسا لمجلس القضاء الأعلى. كما أصدر الرئيس، قرارا بتعيين القاضي فريد عقل نائبا لرئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض، ونائبا لرئيس مجلس القضاء الأعلى. وتأتي هذه الخطوة بعد أن قام الرئيس الفلسطيني بحل مجلس القضاء الأعلى بموجب قرار بقانون رقم (17) لسنة 2019م بشأن تشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي. وقد أدان المركز حل مجلس القضاء الأعلى من قبل الرئيس الفلسطيني في حينه، واعتبره تدخلاً سافراً في شؤون القضاء ومس صريح وواضح باستقلاله شكلاً وموضوعاً، وهو يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، المنصوص عليهما بموجب الأساسي الفلسطيني لسنة 2003، حيث تنص المادة (98) منه على أن «القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة.» [33]

كما صدر عدد من القرارات المتعلقة بالقضاء في الضفة الغربية خلال العام 2021، كان أبرزها تقديم رئيس هيئة مكافحة الفساد أحمد البراك استقالته من رئاسة الهيئة للرئيس محمود عباس بتاريخ 6 يناير 2021، والتي قبلها الرئيس الفلسطيني، وأصدر قراراً بتعيين رائد رضوان خلفا له. وبتاريخ 10 يناير أدى رضوان، اليمين القانونية أمام الرئيس محمود عباس، كرئيس لهيئة مكافحة الفساد. ولم توضح أسباب هذه الاستقالة أو دوافعها، وهو ما يضيف علامات استفهام حول استقلالية هيئة مكافحة الفساد.

وبتاريخ 10 أكتوبر 2021، أصدر الرئيس الفلسطيني قراراً بإحالة ستة قضاة إلى التقاعد المبكر بناءً على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى الانتقالي. ولم توضح أسباب هذه الإحالة للجمهور، ولكنها جاءت ضمن سلسلة من الإجراءات التي اتخذت تحت ذريعة اصلاح القضاء. كما شهد العام تعيين الرئيس الفلسطيني لثلاث قضاة جدد في المحكمة الدستورية، وذلك بتاريخ 1 يونيو 2021، وهم القضاة: فريد عقل، وخالد التلاحمة، وعبد الناصر أبو سمهدانة. كما كان الرئيس قد أصدر قراراً بتاريخ 11 يناير 2021، بترقية عددٍ من قضاة البداية إلى قضاة استئناف.

ومن جانب آخر، استمر المركز في رصد ظاهرة تأخير أو عدم تنفيذ احكام قضائية، وخاصة في الضفة الغربية. وهو ما يمثل تعدي خطير على استقلالية وهيبة القضاء، كما يشكل تحدي صارخ لسيادة القانون. وقد وثقت الهيئة المستقلة خلال العام الحالي (5) شكاوى تتعلق بتأخير أو عدم تنفيذ أحكام قضائية تتعلق بالإفراج عن موقوفين لدى الأجهزة الأمنية، وخاصة جهاز الأمن الوقائي والمخابرات والمباحث العامة. ويأتي تجاهل الأجهزة الأمنية لتنفيذ بعض الأحكام القضائية، بالرغم من وجود نص واضح في القانون الأساسي يقرر عقوبة رادعة لذلك، حيث تنص المادة (106) من القانون الأساسي لسنة 2003 على:

«الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة، وللمحكوم له الحق في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة المختصة، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً كاملاً له.»

التطورات في قطاع غزة:

مازال منظومة القضاء في قطاع غزة تعمل خارج إطار القانون منذ العام 2008، حيث تم تشكيل سلطة قضائية كاملة، عين كل من فبها بشكل مخالف للقانون. وبالتالي تعتبر منظومة القضاء في قطاع غزة، جزء من سلطة الأمر الواقع التي تحكم القطاع. وتعاني سلطة الامر الواقع القضائية في قطاع غزة من تغول السلطة التنفيذية عليها من جهة، ومن سحب صلاحيات القضاء المدني لصالح القضاء العسكري من جهة أخرى. فقد استمر عرض مدنيين أمام القضاء العسكري، وخاصة في قطاع غزة، حيث يتيح قانون القضاء العسكري لسنة 2008 الصادر عن كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة عرض مدنيين على القضاء العسكري بموافقة وزير الداخلية. وكان أحد أبرز تجليات هذه السياسة اصدار حكم اعدام على أحد المتهمين بتجارة المخدرات في سابقة خطيرة، وإن لم تكن الأولى من نوعها حيث سبق وأن صدر حكم مشابه في العام 2017. ويعتبر إحالة مدنيين للقضاء العسكري تجاوز خطير للقانون الأساسي الفلسطيني، وخاصة المادة

33 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، قرارات الرئيس تقويض لاستقلال القضاء، صدر بتاريخ 22 يوليو 2019
< https://www.pchrgaza.org/ar/?p=17515 >

(30) والتي نصت على: «التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل فلسطيني حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي»

وشهد العام تعيين نائب عام جديد في قطاع غزة، وهو المستشار محمد النحال، خلفاً للمستشار ضياء الدين المدهون، وذلك بتاريخ 7 ديسمبر 2021. وجاء التعيين بناء على تنسيب من المجلس الأعلى للقضاء في غزة، ومصادقة كتلة التغيير والإصلاح في غزة والتي تنعقد باسم المجلس التشريعي، وتمارس الكثير من صلاحيات الرئيس الفلسطيني دون سند قانوني، حيث أن الرئيس وفق القانون الأساسي هو الجهة المختصة بتعيين النائب العام وفق المادة (107) من القانون الأساسي الفلسطيني. ويأتي هذا التعيين ضمن سياق أوسع من وجود سلطة قضائية موازية في قطاع غزة، لتلك الموجودة في الضفة الغربية، ويتم التعيين فيها بطريقة تخالف القوانين الفلسطينية، بما فيها القانون الأساسي، وقانون السلطة القضائية.

ومن الجدير ذكره، أن الجهاز القضائي الفلسطيني منقسم منذ حادثة الانقسام في العام 2007، حيث علق القضاء عمله في قطاع غزة في اعقاب تدخل حكومة غزة (حكومة الأمر الواقع التي حكمت غزة في اعقاب سيطرة حركة حماس على الحكم) في عمله. وفي أعقاب ذلك، قامت حكومة غزة السابقة بتعيين قضاة جدد بطريقة غير دستورية، وعادت المحاكم إلى مباشرة عملها ولكن بكادر جديد معين بطريقة غير قانونية. وبذلك، أصبح في مناطق السلطة الفلسطينية جهازان قضائيان منفصلان تماماً، أحدهما في الضفة الغربية يخضع له سكان الضفة الغربية فقط، والآخر في قطاع غزة، ويخضع له سكان قطاع غزة فقط. وقد علقت مؤسسات حقوق الإنسان في حينه عملها أمام القضاء المشكل في غزة باعتباره قضاء غير دستوري، إلا إنها عادت للتعامل مع القضاء منذ العام 2011 تحت ضغط الحاجة لحماية الحقوق والحريات من تغول السلطة التنفيذية، باعتبار أنه قضاء أمر واقع.

6) تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

كان من المؤمل أن تعقد الانتخابات العامة، التشريعية والرئاسية، في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، منتصف العام 2021، وفق المرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في 15 يناير 2021، لتنهي سنوات من التأجيل امتدت لأكثر من 11 عاماً، لأسباب مختلفة، لم تجر فيها أية انتخابات عامة، لتجديد شرعية النظام السياسي الفلسطيني. ووفق المرسوم كان من المقرر أن تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل متتابع، بحيث تعقد الانتخابات التشريعية بتاريخ 22 مايو 2021، والرئاسية بتاريخ 31 يوليو 2021. كما جاء في المرسوم أن الانتخابات التشريعية جزء من انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، المؤسسة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحدد تاريخ 31 أغسطس 2021 موعداً لاستكمال تشكيل المجلس الوطني وفق أحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد رحب المركز ومنظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني بشكل عام بإصدار المرسوم الرئاسي، الذي طال انتظاره، منذ العام 2010، لتقرير حق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه من خلال انتخابات حرة ونزيهة ودورية، وأكدوا على ضرورة توفير الأجواء المناسبة لعقد الانتخابات بما يحقق تمثيلها الحقيقي لإرادة الشعب.

وشرعت لجنة الانتخابات المركزية في تحضيراتها لإجراء الانتخابات، وأبدت جهوزية تامة، وأنهت مرحلتي التسجيل والنشر في جميع المناطق الفلسطينية، باستثناء مدينة القدس، حيث واجهت معيقات وضعتها أمام قوات الاحتلال الإسرائيلي. ومنعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لجنة الانتخابات من العمل في مدينة القدس، وشددت من إجراءاتها ضد أي تجمع سلمي سياسي في مدينة القدس، وقامت بملاحقة واعتقال مرشحين وكل من حاول ممارسة أي نشاط له علاقة بموضوع الانتخابات الفلسطينية.

وفي ضوء ذلك، أعلن الرئيس الفلسطيني، بتاريخ 29 أبريل، أي قبل ثلاثة أسابيع من موعد عقد الانتخابات التشريعية، عن تأجيل الانتخابات، بسبب منع عقدها في القدس من قبل الاحتلال الاسرائيلي، وفشل الاتحاد الأوروبي في حمل سلطات الاحتلال على السماح بها. وبموجب ذلك، أعلنت لجنة الانتخابات بدورها وقف الانتخابات العامة.

يتفهم المركز قرار تأجيل الانتخابات على خلفية منع إجرائها في مدينة القدس، ويحمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عنه، لكن لا يعني ذلك القبول بإلغائها أو تأجيلها إلى أجل غير مسمى.

ولذا، فإن القيادة الفلسطينية مطالبة بالشروع في حوار وطني مع الأطراف الفلسطينية الفاعلة، ومنظمات المجتمع المدني وشركاء دوليين للتغلب على العقبات التي تقف أمام إجراء الانتخابات العامة بشكل توافقي في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة في أقرب فرصة ممكنة. وبدلاً من ذلك، إلا أن السلطة الفلسطينية آثرت التوجه لإجراء انتخابات محلية خلافية في الضفة الغربية، عقدت المرحلة الأولى منها في ديسمبر، ولم تشارك فيها حركة حماس.

وعلى مستوى الانتخابات المحلية، لم تجر انتخابات توافقية لمجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 2005 أيضاً. وأجريت هذا العام انتخابات مجالس الهيئات المحلية بتاريخ 11 ديسمبر، لـ(154) هيئة محلية مصنفة (ج) في الضفة الغربية، ضمن المرحلة الأولى من الانتخابات، لم تشارك فيها حركة حماس.

وكان مجلس الوزراء الفلسطيني قد أصدر قراراً بتاريخ 27 سبتمبر 2021، حدد خلاله موعد اجراء الانتخابات في الهيئات المحلية المصنفة (ج) في الضفة الغربية، يوم 11 ديسمبر، ضمن المرحلة الأولى. كما حدد القرار تاريخ 26 مارس 2022، لإجراء الانتخابات في الهيئات المحلية المصنفة (أ، ب) في كافة محافظات الوطن، والهيئات المحلية المصنفة (ج) في قطاع غزة ضمن المرحلة الثانية.

وفي قطاع غزة، بقيت مجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة تدار بالتعيين، منذ انتهاء الدورة الانتخابية التي أجريت في معظم بلدياتها في عامي 2004 و2005. ولم تُجرَ أية انتخابات لتجديد شرعية المجالس المحلية خلال سنوات الانقسام، منذ العام 2007. واستمر خلال العام 2021 إدارة الهيئات المحلية من قبل مجالس إدارة تم تعيينها خلال ما يسمى «البيت المفتوح»، وهو شكل استعاضت به الجهات المختصة في غزة، عن تعطل اجراء الانتخابات المحلية، يتم فيه اختيار نخب مجتمعية وممثلو مؤسسات وهيئات محلية ونقابات مهنية ورؤساء جامعات وتزكية شخصية لإدارة مجلس الهيئة المحلية.

يعتبر المركز أن عقد الانتخابات المحلية في قطاع غزة بالتوازي مع عقدها في الضفة الغربية أمراً أساسياً لإحياء الحياة الديمقراطية في فلسطين. ويرى المركز أن عقد الانتخابات في جميع مناطق السلطة الفلسطينية بالتوازي مدخلاً هاماً لإنهاء الانقسام.

ولذا، يأمل المركز أن يكون العام 2022 هو عام الانتخابات العامة (التشريعية والرئاسية)، والمحلية، وأن تجرى في جميع مناطق السلطة الفلسطينية بشكل متوازي.

7) حرية الرأي والتعبير

استمر فرض القيود على حرية الرأي والتعبير في فلسطين في العام 2021، حيث خضع الكثير من الصحفيين وأصحاب والرأي والنشطاء للاعتقال والاحتجاز على خلفية حرية تعبير ودعوات للتظاهر. وقد تركزت الانتهاكات في الضفة الغربية على ممارسات حرية التعبير التي واكبت الاحتجاجات على مقتل الناشط نزار بنات وقرار تأجيل الانتخابات العامة في فلسطين. وفي قطاع غزة استمرت انتهاكات حرية التعبير، وخاصة ضد النشطاء المنتقدين للأوضاع المعيشية في قطاع غزة، على مواقع التواصل الاجتماعي. واستمرت حالة الالتزام الذاتي، بالأحجام عن ممارسة حرية التعبير، في السيطرة على المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تكونت بشكل تراكمي بسبب الممارسات التعسفية والانتهاكات المنهجية ضد أصحاب الرأي والصحفيين لسنوات طويلة، وخاصة في اعقاب الانقسام الفلسطيني عام 2007.

وماتزال القوانين التي تقوض الحق في حرية الرأي والتعبير سارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة قانون المطبوعات والنشر وقانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2018، وقانوني العقوبات الساريين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تضمنت مواداً تستخدم لتقويض حرية العمل الصحفي واصحاب الرأي. ويساهم في استمرار هذه الحالة غياب المجلس التشريعي والقضاء المستقل للعام الرابع عشر على التوالي، وهو يعني غياب الرقابة والتصحيح في مؤسسات السلطة، ما انعكس سلباً على دور المجتمع المدني في الضغط على صناع القرار لإيجاد قوانين أفضل واحترام سيادة القانون الجيد بما يضمن حرية الوصول للمعلومة وحرية العمل الصحفي.

ومن جانب آخر، يعاني المواطنون والصحفيون من صعوبات في الحصول على المعلومات من الجهات الرسمية، والتي تتعمد في

كثير من الأحيان تشويه أو حجب المعلومات عن المواطنين، سيما الصحفيين، ربما للتغطية على التجاوزات والتقصير. كما توجد قيود غير مبررة على الحريات الثقافية في قطاع غزة، حيث تتعرض النشاطات الثقافية، وخاصة المتعلقة بالمسرح والدبكة الشعبية لقيود تتعلق بالموضوعات والاختلاط بين الجنسين سواء على المسرح أو بين جمهور المشاهدين. وتتعارض هذه السياسة مع التزامات السلطة الفلسطينية بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي أكدت في المادة 19 منها على حرية التعبير، بما فيها حرية الوصول للمعلومات والحريات الثقافية والفكرية والفنية.

وقد رصد المركز عدداً من حالات الاعتداء على صحفيين واصحاب رأي، كان أبرزها الاعتداء على الصحفيين أثناء تغطية الأحداث، حيث تعرضوا للعديد من الاستدعاءات والاحتجاز وواجهوا معاملة غير إنسانية وحاطة بالكرامة خلالها احتجازهم.

وكان أبرز صور الانتهاكات تواطؤ النيابة العامة مع السلطات التنفيذية في تقييد حرية التعبير وإفراغها من مضمونها من خلال تحريك دعاوى كيدية ضد أصحاب الرأي، كنوع من العقاب والردع. فيما يلي أبرز الحالات التي رصدها المركز:

- أفاد المواطن محمود وصفي البرغوثي، 28 عاماً، سكان مدينة رام الله، أنه تعرض للاعتقال، بتاريخ 16 أغسطس 2021، أثناء تواجده في مجمع فلسطين الطبي، وتم عرضه على النيابة العامة بتهمة إثارة النعرات الطائفية.

- أفاد المواطن علاء عفيف ربعي، 28 عاماً، من سكان مدينة دورا، أنه استدعي من قبل جهاز المخابرات، بتاريخ 4 أغسطس 2021، للحضور أمام مقر الجهاز بمدنية الخليل، وتم التحقيق معه حول الصفحات التي يديرها عبر الفيسبوك، ومحتواها.

- أفاد المواطن مصطفى عصفور، طالب جامعي، أنه تعرض للاستدعاء والاحتجاز والمعاملة الحاطة بالكرامة من قبل المباحث العامة بخان يونس، بتاريخ 24 يوليو 2021، على خلفية ممارسته لحرية التعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

- أفادت الصحفية سجى العلمي، مراسلة شبكة فلسطين بوست، أنها تعرضت للاعتداء من قبل أفراد الشرطة، بتاريخ 26 يونيو 2021، خلال عملها على تغطية التظاهرات المنددة بمقتل الناشط نزار بنات.

- أفادت الصحفية نجلاء زيتون، مراسلة ومصورة شبكة قدس الإخبارية، أنها منعت من ممارسة عملها وتعرضت للاعتداء بالضرب ومصادرة هاتفها، بتاريخ 24 يونيو 2021، خلال ممارستها عملها الصحفي في تغطية تظاهرة منددة بمقتل الناشط نزار بنات.

- أفاد الصحفي محمد غفري أنه تعرض للمنع من ممارسته لعمله في تغطية تظاهرة في شارع الإرسال بمدينة رام الله، وذلك بتاريخ 26 يونيو 2021.

- أفاد الصحفي مجاهد السعدي أنه تعرض للاعتقال، بتاريخ 13 مارس 2021، والمعاملة الحاطة بالكرامة على خلفية عمله الصحفي في تغطية مظاهرة في بلدة برقين في جنين.

- أفاد الصحفي عميد شحادة أنه تعرض للاستدعاء من قبل المباحث العامة في نابلس، وتم احتجازه والتحقيق معه، بتاريخ 30 يناير 2021، حول منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي، وتم تحويلة للنيابة العامة، وما زال قيد المحاكمة.

- أفاد الصحفي أيهاب فسفوس أنه تعرض للحبس والتغريم بتهمة إساءة استخدام التكنولوجيا، بتاريخ 8 فبراير 2021، على خلفية نشره لفيديو يدعي فيه تعرض طفل للتعذيب في مقر المباحث في مدينة خانيونس.

8) انتهاك الحق في التجمع السلمي

واصلت السطات العمومية في الضفة الغربية وقطاع غزة انتهاكاتها للحق في التجمع السلمي خلال العام 2021. فمن ناحية، استمر سريان اللوائح والتشريعات التي تفرض قيوداً على ممارسة هذا الحق كلا في مناطق نفوذه وولايته، بما في ذلك استمرار سريان اللائحة

التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة لعام 1998، والتي أفرغت القانون من مضمونه، وفرضت قيودا على هذا الحق. كما لم يُلمس خلال هذا العام قيام السلطات في الضفة وغزة باتخاذ تدابير أو إجراءات سواء على مستوى السياسات أو على مستوى التشريعات من شأنها أن تحد من القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي، وإعطاء المواطنين مساحة أكبر للتمتع بهذا الحق.

وبرزت المعايير المزدوجة والتمييز من قبل السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بتمتع المواطنين بحقهم في التجمع السلمي خلال العام. ورغم استمرار تأثر الأراضي الفلسطينية بجائحة كورونا، والبروتوكولات الصحية المتبعة بهذا الشأن، والتي حدت من إقامة التجمعات السلمية بشكل كبير، إلا أن السلطات سمحت بإقامة تجمعات سلمية مناهضة لسياسات وممارسات الاحتلال بشكل طبيعي، ولم تضع أية عوائق تذكر. في المقابل، فرضت تلك السلطات قيوداً أمام إقامة تجمعات سلمية ووقفات احتجاجية لها علاقة بالشأن الداخلي، بما في ذلك منع إقامة تجمعات سلمية، وحظر إقامة تجمعات خاصة لا تستوجب اشعار الشرطة، وغير ذلك من اشكال التجمع السلمي. كما استمر فرض قيود على التجمعات السلمية، بما في ذلك إعاقة حركة المشاركين في التجمعات، والاعتداء عليهم بالضرب، والاستدعاء والاعتقال.

ففي الضفة الغربية، وثق المركز اعتداء الأجهزة الأمنية على مشاركين في تجمعات سلمية، كان أبرزها الانتهاكات واسعة النطاق التي طالت المشاركين في المسيرات والوقفات الاحتجاجية التي نظمت في أعقاب مقتل الناشط نزار بنات، على أيدي أفراد الأمن الفلسطيني في 24 يونيو. وخرجت مسيرات غاضبة في عدة مدن فلسطينية، نظمها الحراك الشعبي ومؤسسات حقوق الإنسان في رام الله، تطالب بمحاكمة قتلة الناشط نزار بنات. غير أن الأجهزة الأمنية واجهتها بالعنف غير المبرر، واعتدت بالضرب والاعتقال على المشاركين. وطالت الاعتداءات نشطاء مجتمع مدني وصحفيين، بعضهم للضرب المبرح ونقل على إثرها للمستشفى. كما تم إحالة عدد من المشاركين للمحاكمات على خلفية مشاركتهم في التجمعات السلمية.

من جهة أخرى، منعت الأجهزة الأمنية المواطنين من تنظيم احتفالات استقبال لمعتقلين أفرج عنهم من سجون الاحتلال. ووثق المركز. واستخدمت الأجهزة الأمنية العنف في تفريق تجمع سلمي نُظِم لاستقبال معتقل أفرج عنه من سجون الاحتلال في مخيم نور شمس بطولكرم، بتاريخ 12 سبتمبر. واقتحمت قوة من أجهزة الأمن المخيم، وانتشرت بمحيط قاعة استقبال المعتقل المفرج عنه، وهاجمت الحفل، وأطلقت قنابل الغاز على المتواجدين في المكان، مما أدى الى وقوع اصابات بالاختناق والاغماء بينهم المعتقل ذاته، وصادرت رايات حركة حماس واعتدت على المواطنين في المكان. كما قامت قوة من أجهزة السلطة بإقامة حواجز عسكرية على مداخل المدينة، وعملت على تفتيش المركبات المشاركة في استقبال الأسير بحثا عن الرايات الخضراء. كما قامت أجهزة الأمن بإطلاق النار في الهواء لتفريق المتواجدين واندلعت مواجهات بالمكان مع المواطنين.

9) الحق في تشكيل الجمعيات

يعتبر تمكين الافراد من حقهم في تشكيل جمعيات ذات رؤى وأهداف معينة، بأشكالها المختلفة من جمعيات أهلية وتعاونية وخيرية وشركات غير ربحية، من المؤشرات الأبرز لوجود مجتمع مدني فاعل، وهو ما يعد ضرورة للحكم الصالح وتحقيق الديمقراطية في أي مجتمع. وما زال المجتمع المدني الفلسطيني يدفع ثمن الانقسام، والذي تسبب في فرض قيود ممنهجة على الجمعيات، وخاصة في تمويلها وحريتها في ممارسة نشاطها وإدارتها. ويخضع المجتمع المدني في قطاع غزة لقيود مضاعفة ومزدوجة من قبل السلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد شهد العام 2021 المزيد من هذه القيود، بما فيها محاولة تعديل قانون الجمعيات بموجب قرار بقانون صدر عن الرئيس الفلسطيني، والذي تم التراجع عنه في وقت لاحق من نفس العام. ومن جانب آخر، استمر فرض القيود على نشاطات وتمويل الجمعيات، وفرض إجراءات تعسفية على اعتماد مجالس الإدارة والتواقيع من قبل الجهات التنفيذية بشكل تعسفي يتعارض مع القانون. وقد تسببت هذه القيود في وقف الحسابات البنكية لعدد من الجمعيات، وخاصة تلك العاملة في قطاع غزة، حيث يتم التعامل مع الجمعيات العاملة في قطاع غزة بطريقة أمنية، وبإجراءات من قبل الأجهزة الأمنية.

أولاً: إلغاء قرار بقانون رقم (7) لسنة 2021 بتعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لسنة 2000:

أصدر الرئيس الفلسطيني قراراً بقانون بتاريخ 28 فبراير 2021، معدلاً لقانون الجمعيات لسنة 2000، تضمن المزيد من القيود على عمل الجمعيات وتمويلها. وقد تضمن القرار والذي جاء في (8) مواد قانونية، مزيداً من القيود على الجمعيات، بالإضافة إلى قوننة بعض الممارسات التي كانت تقوم بها وزارة الداخلية. وقد كان التعديل الملغي يفرض مجموعة من الالتزامات تقيد حق الجمعيات في حرية ممارسة نشاطها والحق في الخصوصية وحقها في إدارة نفسها بالطريقة التي تراها مناسبة، وحقها في الحصول على التمويل. وجعل التعديل المذكور الجمعيات مجرد تابع لجهات السلطة التنفيذية وألغى استقلالها في مواجهة السلطة التنفيذية، مما يعني عملياً إلغاء وجود المجتمع المدني ودمجه في إطار السلطة السياسية. وتحت وطئة الضغوط والمطالبات من المجتمع المدني، أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ 11 مايو 2021 قراراً بقانون رقم (18) لسنة 2021 بشأن وقف نفاذ قرارها رقم (7) لسنة 2021 بتعديل قانون رقم (1) لسنة 200 الخاص بالجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

ثانياً: الاستمرار في فرض قيود على تمويل ونشاطات وحرية إدارة الجمعيات بما فيها الشركات غير الربحية:

استمر العمل بالقيود الإجرائية التعسفية على الجمعيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تهدد حق الجمعيات في الوجود وحقها في ممارسة نشاطها بحرية وحقها في الحصول على التمويل. وتمثل مجمل الإجراءات التي اتخذتها السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة تقويضاً للحقوق الأساسية المتعلقة بالحق في تشكيل الجمعيات وهي: الحق في الوجود، والحق في ممارسة النشاطات بحرية، الحق في الحصول على التمويل، والحق في الخصوصية والاستقلالية. وتعتبر الجمعيات في غزة الأسوأ حالاً نتيجة لفرض قيود مزدوجة من قبل السلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ففي قطاع غزة، استمر تطبيق النظام الإلكتروني الموحد للمنظمات غير الحكومية، وإلزام الجمعيات بتطبيقه. ويلزم هذا البرنامج الجمعيات بإدخال كافة المعلومات والنشاطات والبيانات الخاصة بالمؤسسة، وكذلك أخذ إذن لعقد أي نشاط خارجي، وعند الرغبة بعقد انتخابات الجمعية أو اجتماعات الجمعية العمومية. وتعد تلك الإجراءات تعدٍ على حق الجمعيات في الخصوصية. كما واستمر العمل بالرسوم المرتفعة وغير القانونية المتعلقة بإجراءات الجمعيات، والتي فرضتها سلطات الأمر الواقع في قطاع غزة، منذ العام 2018.

وفي الضفة الغربية، استمر العمل بالإجراءات المفروضة على الجمعيات العاملة في قطاع غزة، حيث فرضت عليها اعتماد كشوفات المساعدات من قبل وزارة التنمية الاجتماعية قبل التوزيع، وهو إجراء كانت تفرضه سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، وبات حالياً مطلوب بشكل مزدوج من السلطتين في الضفة وغزة. ويمثل ذلك تعدٍ على حق الجمعيات في حرية ممارسة نشاطها، ويدخلها توزيع المساعدات في اتون المناكفات السياسية. كما استمر العمل بالتعميم الصادر في الضفة الغربية، والذي يلزم الجمعيات العاملة في قطاع غزة باعتماد مجلس إدارتها كل عام وبعد كل انتخابات، وإلا فإن الجمعية لا تستطيع استقبال حوالات خارجية. ويتطلب اعتماد مجلس الإدارة المرور عبر إجراءات السلامة الأمنية، والتي تجريها الأجهزة الأمنية المختلفة على الجمعيات وإدارتها. وفي حال تأخر الجمعيات عن الالتزام بهذه الاجراءات أو رفضها للانصياع للإملاءات المتعلقة بتغيير بعض اعضاء مجلس الإدارة بسبب خلفيتهم السياسية، فإنه يتم تجميد الحسابات البنكية للجمعية. وقد تم تجميد حسابات العديد من الجمعيات في قطاع غزة خلال الأعوام الثلاث الأخيرة، بعد أن تم تأخر اعتماد مجالس الإدارة لشهور طويلة، أو رفض الاعتماد بناء على اعتبارات سياسية تتعلق بالانتماء السياسي لمجلس إدارتها أو القائمين عليها.

وما يزال العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في أغسطس من العام 2019 قائماً، بالرغم من المطالبات الحثيثة لإلغائها، لفرضها إجراءات تعسفية على إدارة ونشاط وتمويل الشركات غير الربحية، دون أي سند قانوني. وكان القرار قد الزم الشركات بأن لا يقل عدد المفوضين بالتوقيع عن شخصين، وعدم جواز مساهمة الشخص في أكثر من شركة ربحية، وعدم جواز تعدد مجالات العمل للشركات غير الربحية، وعدم جواز أن يزيد مجموع الرواتب والنفقات التشغيلية للشرطة عن نسبة من موازنتها تحددها الوزارة ولا تزيد بكل الأحوال عن 25%، وضرورة الحصول على إذن قبل صرف الشيكات. وتعد هذه المعايير مخالفة صريحة لالتزامات فلسطين بموجب العهدين الدوليين، حيث أكد المقرر الخاص للحق في تكوين الجمعيات على وجوب عدم تدخل السلطات في إدارة الجمعيات، وكيفية إدارتها لأموالها.

10) أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة

استمرت خلال العام2021، معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي، وتأثيرهما على حصول هذه الفئة المهمة على حقوقها التي نصت عليها القوانين الدولية والمحلية. فقد عانى الأشخاص ذوي الإعاقة من حرمانهم من التمتع بالخدمات الأساسية الصحية والتعليمية وبرامج الدعم العيني والنقدي، واستمرار القيود على حرية التنقل والحركة، وإغلاق المعابر الحدودية، ووغيرها من الحقوق التي تكفلها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون رقم 4 لسنة 1999، بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.

ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، يبلغ عدد الأشخاص ذوو الإعاقة في فلسطين حوالي 93 ألفاً، ويُشكل هؤلاء ما نسبته (2.1%) من مجمل السكان موزعين بنسبة (48%) في الضفة الغربية و(52%) في قطاع غزة، وشكّلت الإعاقة الحركية، واستخدام الأيدي النسبة الأعلى من الإعاقات بين الأشخاص ذوي الإعاقة. ووفقاً لهذه الاحصائيات بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية واستخدام الأيدي (47,109) فرداً، ويشكلون ما نسبته (51%) من الأشخاص ذوي الإعاقة، وحوالي خُمْس الأشخاص ذوي الإعاقة هم من الأطفال دون سن الثامنة عشرة، بنسبة (20%)، وكانت النسب أكثر انتشاراً في قطاع غزة (22%) مقارنة بالضفة الغربية (17%).

وقتلت قوات الاحتلال خلال العام 2021 (4) أفراد من الأشخاص ذوي الإعاقة، منهم (3) قتلوا خلال العدوان الحربي على قطاع غزة في مايو[34]2021، فيما قُتل مواطن آخر من ذوي الإعاقة على حاجز قلنديا شمال شرق مدينة القدس المحتلة. وبلغ عدد حالات الإعاقة الجديدة الناجمة عن العدوان الحربي (50) شخصاً، منها (10) حالات بتر، و(35) حالة شلل رباعي ونصفي وطولي. وتعرضت (10) مساكن لأشخاص ذوي إعاقة للتدمير الكلي والجزئي. وشهدت أيام العدوان لجوء حوالي (3000) شخص من ذوي الإعاقة من بين نحو 100 ألف مواطن نزحوا إلى مدارس «الأونروا»، مع استمرار القصف الإسرائيلي على القطاع، وهي مراكز لا تتمتع بالحد الأدنى من إجراءات المواءمة الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة، كما أنها لم تكن مجهزة بالخدمات الأساسية للنازحين إليها بسبب استمرار العدوان على مدار (11) يوماً.[35]

وأدى استمرار الحصار الإسرائيلي غير القانوني، المفروض على قطاع غزة منذ 15 عاماً، إلى استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، وقد ارتفعت معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي بين السكان الفلسطينيين، وهو ما انعكس سلباً على أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم، الذين باتوا يعانون نقصاً شديداً في خدمات التأهيل والرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية والخدمات التعليمية. كما تردت الأوضاع المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة فقدان مصادر دخلهم، حيث باتوا غير قادرين على الانفاق على الاحتياجات الأساسية الخاصة بهم. ورغم تخصيص وزارة التنمية الاجتماعية المساعدات المادية ضمن برنامج التحويلات النقدية، والتي تشمل نحو 36 ألفاً في القطاع، إلا أن هذه المساعدات لا تعتبر كافية، كما أنها لم تشمل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن عدم انتظام صرفها في مواعيدها المقررة كل ثلاثة شهور، حيث اقتصر صرفها خلال العام 2021 على مرة واحدة فقط.

ويعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من تدني مستوى الخدمات الصحية التشخيصية والوقائية والعلاجية والتأهيلية، بسبب غياب تطبيق قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطيني، رغم مرور أكثر من 20 عاماً على صدوره. ويعتبر الانقسام السياسي الفلسطيني العائق الأكبر أمام تطبيق القانون وحصول هذه الفئة المهمة على حقوقها في سلة الخدمات الرئيسة في مجال الصحة والتأهيل والتدريب والتعليم. ويؤكد القانون على ضرورة الاهتمام بالأنشطة التي تهدف إلى الكشف المبكر عن الإعاقات والتقليل قدر الإمكان من نسب الإصابة بها، كذلك توفير الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة لمساعدتهم وعلاجهم، وتقديم الخدمات التي تضمن دمجهم بشكلٍ متساوٍ وعادلٍ في المجتمع، بالإضافة إلى ضمان مجانية الخدمات الصحية المشمولة في التأمين الصحي الحكومي المتاح لهم ولأسرهم.

كما استمر تأثير جائحة كوفيد- 19، وما تبعها من إجراءات وقائية على حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، حيث ما زالوا يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية التي تقرها الاتفاقية الدولية

34 الإحصائية المشتركة لمؤسسات حقوق الانسان في فلسطين، توثيق الانتهاكات الإسرائيلية خلال العدوان الحربي 2021.

35 احصائيات وردت ضمن ورقة حقائق بعنوان «الانتهاكات بحق الأشخاص ذوي الإعاقة جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة» صادرة عن الجمعية الوطنية للتأهيل وجمعية الإغاثة الطبية، نشر عبر موقع شبكة المنظمات الاهلية، بتاريخ 2021/05/24.

لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويكفلها قانون رقم (4) لسنة 1999، بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.

وعلى الرغم من انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الثاني من نيسان/ أبريل من العام 2014، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في فلسطين، صعوبات وتحديات تعيق الدمج الاجتماعي الكامل، أبرزها التمييز والوصمة الاجتماعية، ويُنظر لهم بالعجز وعدم القدرة على الاعتناء بأنفسهم أو اتخاذ قراراتهم الخاصّة[36]، ما يقلل من فعالية برامج الرعاية والتأهيل الخاصة بهذه الفئة المهمة من المجتمع، لا سيما بعد ارتفاع أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الأعوام الماضية نتيجة انتهاكات الاحتلال خلال مسيرات العودة السلمية والعدوان الحربي، والتي خلفت المئات من حالات البتر والإعاقة.

11) أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

دخل الانقسام عامه الخامس عشر منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو من العام 2007، وألقى ذلك بظلاله السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأكثر من 2 مليون مواطن يعيشون في القطاع، يعانون أساساً من الحصار الإسرائيلي غير القانوني وغير الإنساني منذ 15 عاماً.

وقد فاقم استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني من سوء الأوضاع المعيشية لسكان القطاع في ظل استمرار طرفي الانقسام بفرض العديد من الإجراءات والتدابير الاقتصادية التي تمثلت في إصدار قرارات إدارية وسياسات أثقلت كاهل المواطنين في القطاع.

فقد حرم استمرار الانقسام الشباب والخريجين من فرص التقدم للوظائف الحكومية الرسمية دون تمييز على أساس سياسي، ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات البطالة التي كانت مرتفعة أصلاً نتيجة الحصار الإسرائيلي.

وعانت الأسر والعائلات التي تتلقى المخصصات والمساعدات النقدية في إطار برنامج الحماية الاجتماعية خلال العام 2021، من توقف صرف مخصصاتهم، فضلاً عن عدم التزام وزارة التنمية الاجتماعية بدفع المستحقات المالية للمسجلين لديها بانتظام، حيث اقتصر صرف مخصصات البرنامج على دفعة واحدة تلقتها الأسر الفقيرة من أصل أربع دفعات مقررة سنوياً، وبلغت قيمة الدفعة مبلغ 700 شيكل لكافة العائلات والأسر المستفيدة على اختلاف أعدادها وأوضاعها الاقتصادية. وساهم الانقسام السياسي في تنامي ظاهرة الفقر الناجمة عن الحصار الاسرائيلي، خاصةً بين العائلات المهمشة ومحدودة الدخل.

كما تواصلت معاناة المواطنين في قطاع غزة بسبب تركز خدمات المنشآت الحكومية الرسمية في الضفة الغربية، ما يكبد المواطنين تكاليف إضافية لقاء استخراج وتصديق الأوراق الرسمية، وشكل ذلك معاناة حقيقية في أعقاب العدوان الحربي على قطاع غزة، بسبب وقف خدمات البريد بين غزة والضفة، ما أضر بسكان القطاع، الذين انتظروا فترات طويلة لإصدار معاملات مهمة كالحصول على تأشيرات دخول الدول الأجنبية التي تتواجد سفاراتها في إسرائيل أو الضفة الغربية للسفر لأغراض إنسانية.

واستمرت الإجراءات العقابية التي تفرضها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة، وتقليص مخصصات الخدمات الأساسية، الصحية، التعليمية، وخدمات الشؤون الاجتماعية، إضافةً إلى الإبقاء على سياسة قطع الرواتب على خلفيات سياسية، وقطع رواتب ذوي الشهداء والأسرى والجرحى، وهي إجراءات تتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003، ولقانون الخدمة المدنية وقانون الخدمة في قوى الأمن الوطني لعام 2005، وتعديلاتهما. وتزامن ذلك مع فرض السلطات في قطاع غزة المزيد من الرسوم والجمارك بدعوى حماية المنتجات الوطنية، وهو ما أثقل كاهل المواطنين في قطاع غزة.

وخلال عام 2021، فاقم الانقسام السياسي الفلسطيني من تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة، المتدهورة أساساً بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي منذ 15 عاماً، وقد تسبب ذلك في ضعف المنظومة الصحية في القطاع، ونقص مزمن في الأدوية والمستلزمات الطبية نتيجة سوء التنسيق بين أطراف الانقسام. وعانت المستودعات

36 تقرير القيود الإسرائيلية تضر بالأشخاص ذوي الإعاقة في غزة، هيومان رايتس ووتش، ديسمبر2020، للمزيد
https://www.hrw.org/ar/news/2020377052/03/12/

المركزية نقصاً حاداً وخطيراً في قائمة الأدوية الأساسية، بحيث بلغ عدد الأصناف الصفرية من الأدوية 277 صنفاً من أصل 516 صنفاً، بنسبة عجز وصلت إلى 53%، فيما بلغ عدد الأصناف التي يكفي رصيدها لأقل من 3 شهور 67 صنفاً (13%). كما سُجل نقصٌ حادٌ في قائمة المستلزمات الطبية الأساسية، حيث بلغ عدد الأصناف الصفرية 274 صنفاً من أصل 853 صنفاً، بنسبة عجز وصلت إلى 32.1%، فيما بلغ عدد الأصناف التي يكفي رصيدها لأقل من 3 شهور 61 صنفاً (7.1%)[37]. ويؤثر الافتقار طويل الأجل للأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية، سلباً على الخدمات الصحية وجودتها، ويزيد من الأعباء المالية على المرضى وأسرهم عندما يضطرون لشراء الأدوية واللوازم الطبية من القطاع الخاص.

37 تقرير «واقع الأدوية والمهمات الطبية في قطاع غزة « صادر عن الإدارة العامة للصيدلة في وزارة الصحة.

القسم الثاني:

نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام 2021

المقدمة

استطاع المركز خلال العام 2021 اتمام خطته التنفيذية بنجاح والمساهمة في تحقيق انجاز استراتيجي على صعيد الملاحقة الدولية لمجرمي الحرب الإسرائيليين، حيث قررت المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 3 مارس 2021 فتح حقيق حول الوضع في فلسطين. وقد مثل ذلك خطوة فارقة ثبتت خطوات ساهم بها المركز تتعلق بانضمام فلسطين للمحكمة وتغذية المحكمة بالمعلومات حول الجرائم الإسرائيلية، كما سترسم مسار عمل المركز في الأعوام القادمة في هذا الملف، والذي يعد أبرز الملفات التي يعمل عليها المركز منذ حوالي عقدين. وقد ساهم المركز خلال هذا العام في تحقيق تقدم في ملفات حقوق الإنسان المختلفة، بالرغم من العقبات الإسرائيلية المتزايدة، خاصة تكثيف الهجوم على منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وكذلك تعطيل الانتخابات الفلسطينية التي كان من المقرر عقدها في مايو 2021، بسبب عدم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعقدها في مدينة القدس. يضاف إلى ذلك قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشن عدوان على قطاع غزة (10 - 21 مايو)، وما واكب ذلك من جهود إضافية من قبل المركز لرصد وتوثيق الجرائم الإسرائيلية وبناء ملفات قانونية بشأنها. ورغم هذه العقبات الجسام التي اعترضت عمل المركز، مضافاً لها القيود التي فرضت بسبب انتشار جائحة كورونا في قطاع غزة، فقد استطاع المركز الاستمرار في تنفيذ خطته الاستراتيجية، بل والاستجابة للإحداث الطارئة وتغطيتها والتعامل معها بكل حرفية ونجاح.

اجتماع لجنة البرنامج بالمركز .

وكان المركز قد بدأ منذ مطلع العام 2020 العمل وفق خطته الخمسية الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2020-2024. وقد صيغت الخطة في عملية تشاركية استمرت لعدة شهور، وهي نتاج مناقشات مكثفة انخرط فيها طاقم المركز وهيئاته البرامجية والإدارية بشكل فعال. وشملت المناقشات كل ما يتصل برؤية المركز ورسالته واستراتيجيات عمله، في ضوء قراءة سياسية وحقوقية للمرحلة القادمة. واستطاع المركز الخروج بخطة متكاملة تغطي ملفات مختلفة على صعيد ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وحماية الحقوق والحريات للمواطنين الفلسطينيين وخاصة المرأة وتعزيز المجتمع المدني الفلسطيني وتطوير الديمقراطية.

يغطي هذا التقرير سنة من العمل في ظل استمرار جائحة كورونا في فلسطين، وما واكبها من قيود على الحركة لأوقات متفاوتة، وإصابة عدد كبير من العاملين بالمركز بعدوى كورونا، وخاصة وحدات المركز الأكثر اتصالاً بالجمهور مثل وحدة المرأة ووحدة المساعدة القانونية، مما فرض على المركز إغلاق ابوابه لفترات متفاوتة. ولكن، واسناداً إلى خبرة المركز الطويلة في إدارة الازمات، استطاع المركز الاستجابة لهذا الواقع الاستثنائي، وطور من أدواته من أجل تجاوز تبعات هذا الواقع واقر بروتوكولات للتعامل مع هذه الحالة الطارئة. واستطاع المركز بنجاح الاستمرار في عمله والتواصل مع الجمهور دون انقطاع حتى في الفترة التي اغلق فيها ابوابه، من خلال وسائل الاتصال الحديثة المختلفة، ومن دون الاخلال بمتطلبات وضرورات الوقاية الصحية.

وقد ركز المركز جزء مهم من عمله خلال العام 2021 مع الأطفال، للدفاع عن حقوقهم ولتمكينهم من حقهم في المشاركة السياسية من خلال مساعدتهم في تشكيل مجلس أطفال فلسطين، وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة المجلس. ويعتبر المركز أن تشكيل هذا المجلس يعتبر خطوة مهمة واستراتيجية على صعيد عمل المركز مع الأطفال خلال السنوات القادمة، لتطوير خبراتهم ومهارتهم ومعارفهم في مجال حقوق الانسان. وسينعكس ذلك على خطة المركز خلال الأعوام القادمة بما يساهم في تحقيق مشاركة سياسية حقيقة للأطفال في فلسطين.

اجتماع مجلس إدارة المركز.

وعلى صعيد تجنيد الأموال، استطاع المركز خلال العام 2021 تأمين التمويل اللازم لعمله رغم التراجع العالمي في التمويل بسبب جائحة كورونا. وجند المركز لذلك كل طاقاته لتوفير المال اللازم لعمله المنصب على تعزيز حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا، واستثمر في ذلك سمعته ومصداقيته العالية وشفافيته التي عرف بها في اوساط مجتمع المانحين. واستطاع المركز من خلال خبرته الطويلة في التعامل مع الأزمات، اجتياز هذا العام مالياً، بعد أن وضع خطة محكمة لترشيد النفقات وزيادة فاعلية المال المتوفر. وفي نهاية العام بدأ المركز الاعداد والتجهيز لخطة التمويل الخاصة بالعام 2022.

واستمر المركز في عمله بمجال الضغط والمناصرة على المستوى الدولي، رغم القيود الشديدة على حرية التنقل عبر العالم. وقد وظف المركز لذلك وسائل التكنولوجيا للتواصل مع الهيئات الدولية المختلفة والشركاء حول العالم. كما عزز المركز جهوده في ملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين من خلال العمل مع المحكمة الجنائية الدولية، لضمان حضور الشهود والمدعين بالحق المدني أمام المحكمة. ويكرس المركز لهذا الموضوع جزء مهم من موارده خلال العام 2022 ليحقق وصول الشهود والضحايا وحقيقة الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية أمام جهات التحقيق في المحكمة الجنائية الدولية.

ومن جانب آخر، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان، وقد برز خلال العام 2021 حادثة خطيرة تتعلق بإعلان وزير الجيش الإسرائيلي ست مؤسسات مجتمع مدني فلسطينية كتنظيمات إرهابية، منها مؤسسات تعتبر شريك استراتيجي للمركز الفلسطيني. وهدفت الخطوة إلى إرهاب المؤسسات الفلسطينية، وخاصة الحقوقية منها، لمنعها من ممارسة دورها في رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحافل الدولية. وفي نفس السياق، استمرت حملات التحريض التي تقودها وزارة الشؤون الاستراتيجية في دولة الاحتلال مدعومة بمؤسسات تحريضية تعمل تحت غطاء مؤسسات غير حكومية. ومن أبرز هذه المؤسسات، منظمة مراقبة المؤسسات غير الحكومية (NGOs Monitor)، والمختصة بالتحريض ونشر الاكاذيب ضد كل المؤسسات الوطنية والدولية التي تكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

فيما يلي، يعرض المركز النشاطات التي نفذها خلال العام 2021، وفق خطته الاستراتيجية الخمسية الجديدة. ويقدم التقرير وصفاً للنشاطات التي قام بها المركز وموقعها من الخطة العامة، والمؤشرات المباشرة على تحقيق هذه النشاطات. كما يعكس التقرير بعض قصص النجاح التي حققها المركز خلال عمله، وخاصة في مجال تقديم خدمة العون القانوني. ويعتبر المركز هذا التقرير جزءاً من استراتيجيته التي بدأها منذ نشأته في العام 1995، المتعلقة بتعزيز الشفافية والمحاسبة المجتمعية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

اجتماع الجمعية العمومية بالمركز.

الأولوية الاستراتيجية 1:

العمل من أجل مساءلة مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين

الهدف 1.1: بحلول العام 2024، عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مع الهيئات والآليات الدولية لدعم التحقيقات ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وقد سعى لمحاسبة الجناة من خلال سبل الإنصاف القانونية الدولية.

النتيجة 1.1.1: التحقيقات الدولية ضد مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الانسان، في كل من المحكمة الجنائية الدولية وتحت مبدأ الولاية القضائية، مدعومة من قبل المركز.

ساهم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وشركاه خلال العام 2021 في تحقيق انجاز استراتيجي وهو قرار المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 3 مارس 2021 بفتح تحقيق في الانتهاكات المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما يشمل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس. ويأتي هذا الإنجاز التاريخي كتتويج لعقدين من العمل المستمر من قبل المركز الفلسطيني وشركاه، ليفتح بذلك باباً جديداً للعمل مع المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة للفلسطينيين. وكان المركز وشركاه قد ساهموا في تحقيق انجاز تمهيدي لهذا الحدث التاريخي، عندما قاموا بتقديم مذكرات قانونية للدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية، ليصدر بعدها قرار من المحكمة بتاريخ 5 فبراير 2021، تؤكد فيه ولايتها على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، في قرار مهم أبرز موضوعية المحكمة وجديتها في تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا. ومنذ إعلان المحكمة لقرارها بفتح التحقيق، بادر المركز بإرسال بعثة قانونية لمتابعة تسجيل الشهود والمدعين بالحق المدني في القضايا التي يترافع فيها المركز عن الضحايا. ومن جانب آخر، عزز المركز من جهوده المستمرة لإعداد كوادر شابة من محامين، من خلال تزويدهم بالمعارف والخبرات والمهارات المختلفة لبناء الملفات القانونية والتفاعل مع الآليات الدولية المختلفة.

المؤشرات

- صدور قرار من المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الانتهاكات المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- صدور قرار من الدائرة التمهيدية، بتاريخ 5 فبراير 2021، بإقرار ولاية المحكمة الجنائية الدولية على الأرض الفلسطينية المحتلة.

المخرج: 1.1.1.1 تم عمل مسودة للمذكرات القانونية ورفع قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية بناءً على الأدلة التي جمعها طاقم المركز.

عمل المركز على الدفاع عن ضحايا جرائم الاحتلال الاسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 10-21 مايو 2021، وذلك من خلال بناء الملفات القانونية حول الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي الإنساني، وإرسال المذكرات القانونية للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ومتابعة عدد من القضايا تتعلق بعدوان 2014 ومسيرات العودة الكبرى.

المؤشرات

- عدد القضايا التي تم بناؤها للاستخدام أمام القضاء الدولي (المحكمة الجنائية الدولية) 16 قضية قانونية تتعلق بضحايا عملية حارس الأسوار، والمصادقة على 1 مذكرة مشتركة.
- متابعة 7 مذكرات قانونية قدمت للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في وقت سابق.
- تم عمل مسودة للمذكرات القانونية ورفع قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية بناءً على الأدلة التي تم جمعها من قبل الباحثين الميدانيين في المركز.
- استنفد المركز الوسائل المحلية المتمثلة في النظام القضائي الاسرائيلي في (8) قضايا خلال العام 2021، حيث رفضت الجهات القضائية الإسرائيلية بشكل نهائي فتح تحقيق.

لقاء الأستاذ راجي الصوراني بمتدربي برنامج زمالة بيرثا.

جانب من الدورة

المخرج: 1.1.1.2 تم تدريب محامين شباب مؤهلين في القانون الدولي لحقوق الإنسان، المحكمة الجنائية الدولية، والولاية القضائية.

استمر المركز في تنفيذ خطته الخاصة بتأهيل محامين مدافعين عن حقوق الإنسان لديهم الدراية الكافية بالآليات المحلية والدولية للانتصاف. وقد عمل المركز خلال هذا العام على تعزيز مهارة المحامين وإدماجهم في عمل المركز في بناء الملفات القانونية وتلقيهم العديد من التدريبات والمحاضرات على يد مختصين محليين ودوليين وإكسابهم المهارات اللغوية والقانونية اللازمة.

المؤشرات

- بلغ عدد المحامين/ات الذين استفادوا من برامج التدريب وبناء القدرات خلال هذا العام 6 محامي/ة (3 ذكور و3 إناث)
- شارك (6) محامين متدربون، 3 ذكور، و3 إناث، في عملية بناء الملفات القانونية مع طاقم وحدة المساعدة القانونية في المركز.

النتيجة: 1.1.2 المجتمع الدولي على علم بقضايا المساءلة الدولية وسيادة القانون في فلسطين.

قام المركز بتنفيذ عدة مبادرات وأنشطة متنوعة على المستوى الدولي وذلك في إطار مواجهة الحصانة الاسرائيلية بالإضافة لتنفيذ عدة أنشطة على المستوى المحلي أيضاً.

المؤشرات

- بتاريخ 17 ديسمبر 2021 صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد فيه على سيادة الشعب الفلسطيني على ارضه ومواردة الطبيعية.
- بتاريخ 16 ديسمبر صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
- بتاريخ 9 ديسمبر صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد على عدم قانونية المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- بتاريخ 9 ديسمبر 2021 ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة عمل لجنة التحقيق الخاصة في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني.

المخرج: 1.1.2.1 إنشاء مكتب مناصرة للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان في أوروبا

لم يتم تنفيذ نشاطات هذا المخرج نظراً لظروف التمويل وانتشار جائحة كوفيد - 19 حول العالم.

المخرج: 1.1.2.2 تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في المناصرة الدولية التي تبرز انتهاكات الاحتلال.

قام المركز بتنفيذ مبادرات وأنشطة متنوعة على المستوى الدولي وذلك في إطار مواجهة الحصانة الإسرائيلية، بالإضافة لتنفيذ عدة أنشطة على المستوى المحلي أيضاً. فقد قام المركز بالاشتراك مع مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان (بيتسيلم) بإصدار تقرير حول محاولات الحكومة الإسرائيلية إخفاء جرائم الحرب التي ترتكبها ضد الفلسطينيين، بعنوان: لا تُريد ولا تَقدر: طمس إسرائيل لحقائق التحقيق في مظاهرات العودة. كما قام المركز بإعداد واصدار التقرير السنوي للعام 2021. وواصل المركز تنفيذ حملة مناصرة الدولية لحماية الضحايا من المدنيين الفلسطينيين من خلال إرسال مذكرات للهيئات الدولية، وإعداد منتجات عالية الجودة للضغط والمناصرة.

المؤشرات

- عدد (1) تقرير منشور باللغات العربية والانجليزية والعبرية تم نشره على موقع المركز.
- إعداد وإصدار التقرير السنوي 2020 في 15 يونيو 2021، ونشره باللغتين العربية والانجليزية.
- عدد المنتجات التي استخدمت في المناصرة الدولية 11 منتج: 5 رسالة عاجلة إلى 10 من المقررين الخاصين للأمم المتحدة، بالإضافة إلى إعداد 1 مداخلة لنداءات المقرر الخاص من أجل تقديم المداخلات، إضافة إلى إعداد 4 أوراق حقائق «إنفوجرافيك» و 1 فيديو.

المخرج: 1.1.2.3 تحسين التنسيق والتواصل مع الشركاء والجهات الفاعلة بشأن الأعمال القانونية والمناصرة

عمل المركز خلال العام 2021 على تعزيز التنسيق والتواصل مع الشركاء بشأن الاعمال القانونية والمناصرة على المستوى الدولي. وقد عزز المركز من تواصله مع المحكمة الجنائية الدولية، وخاصة لجنة التحقيق المشكلة من قبلها والمدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية، ومختلف الشركاء لتعزيز الملف الفلسطيني أمام المحكمة وضمان عدم افلات مجرمي الحرب الإسرائيليين من العقاب. كما عزز المركز عمله مع مجلس حقوق الإنسان من خلال مداخلات شفوية للمركز ضمن جلسات المجلس، ركزت على قضايا أبرزها الإخلاء القسري في القدس، وضحايا مسيرات العودة، وتقليص مساحة الحريات، العدوان على قطاع غزة، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين والاستيطان. كما عقد المركز اجتماعات ولقاءات مع الشركاء بشأن الأعمال القانونية والمناصرة الدولية.

المؤشرات

- عقد المركز مؤتمراً في لاهاي بمشاركة المؤسسات الشريكة (الحق والميزان) والخبراء القانونيين الدوليين لبحث العمل القانوني الدولي وتحديد الاستراتيجيات خلال المرحلة القادمة.
- عقد اجتماعات مع فريق التحقيق في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.
- عقد مدير المركز اجتماعاً مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، لاطلاعه على تطورات الحالة الإسرائيلية وخاصة الاستيطان.
- بلغ عدد المداخلات الشفوية والمكتوبة مع مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة 14 مداخلة.
- بدعوة من المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR) شارك محاميان من الوحدة القانونية في الاجتماع السنوي الذي يعقده المركز لخريجيه الذين حصلوا على تدريب لمدة ثلاث أشهر، والمنعقد في برلين بألمانيا في الفترة 24 حتى 27 نوفمبر 2021.
- عقد 26 اجتماعاً ولقاءً تنسيقاً مع الشركاء.

اجتماعات لمؤسسات حقوق الإنسان الشريكة وخبراء قانونيون دوليون في لاهاي

اجتماعات لمؤسسات حقوق
الإنسان الشريكة وخبراء
قانونيون دوليون في لاهاي

اجتماعات لمؤسسات حقوق
الإنسان الشريكة وخبراء
قانونيون دوليون في لاهاي

لقاء مدير المركز رئيس بعثة الممثلية الإيرلندية لدى السلطة بمكتبه بغزة

لقاء مدير المركز بوفد سويسري

زيارة وفد الاتحاد الأوروبي للمركز

لقاء مدير المركز بوفد الممثلية الإيرلندية بمكتبه بغزة

لقاء مدير المركز بالممثل السويسري لدى السلطة والوفد المرافق له

زيارة وفد الممثلية النرويجية للمركز

الأولوية الاستراتيجية 2:

تعزيز سيادة القانون وزيادة فرص الوصول إلى العدالة في مناطق ولاية كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للفلسطينيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي

الهدف 2.1: بحلول عام 2024 سهّل المركز وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين إلى العدالة، من خلال النظم القضائية الفلسطينية والإسرائيلية، بما في ذلك للنساء من ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي (الجندر).

النتيجة 2.1.1 تدخلات لضحايا انتهاكات حقوق الانسان تقدم أمام نظام العدالة

تمكن المركز من تحقيق الانتصاف لعدد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء أمام آليات الانتصاف الاسرائيلية أو الفلسطينية. وقد حقق المركز الكثير من قصص النجاح في استعادة الحقوق أمام آليات الشكاوى الاسرائيلية ومساعدة المرضى في الوصول لحقهم في العلاج وحقهم في التنقل. وكذلك نجح المركز في استعادة حقوق العديد من النساء من خلال تمثيلهن أمام القضاء الشرعي، وتقديم الدعم للنساء في بيت الأمان ومراكز الإصلاح والتأهيل.

المؤشرات

- عدد التدخلات القانونية على الأجندة الاسرائيلية 1222 منها 750 لشكاوى جديدة، و 472 متابعة لشكاوى سابقة، بالإضافة الى 1003 استشارة قانونية للضحايا وذويهم. وعدد التدخلات القانونية على الأجندة الفلسطينية 599 شملت 361 استشارة قانونية لضحايا وذويهم.
- قدم المركز عدد (13500) خدمة مساعدة قانونية شملت التمثيل القانوني والاستشارات القانونية للنساء بخصوص قضايا الأحوال الشخصية من خلال فروع المركز والخط الساخن وبرنامج توعوي أسبوعي ينفذه المركز (استشارتك علينا).

المخرج 2.1.1.1 تلقى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مساعدة قانونية جيدة

استمر المركز في تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء من قبل الاحتلال الاسرائيلي أو السلطة الفلسطينية. وقد تنوعت نشاطات المركز في تقديم العون القانوني، وأبرزها تقديم الدعم لضحايا جرائم الاحتلال الاسرائيلي وخاصة في المناطق مقيدة الوصول وضحايا القيود على حرية الحركة وخاصة للمرضى في قطاع غزة وللمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال ولاستعادة جثامين الضحايا بالنيران الاسرائيلية. وشملت النشاطات التمثيل القانوني أمام المحاكم الاسرائيلية وتقديم ومتابعة شكاوى والاعتراضات أمام الجهات القضائية الاسرائيلية، وتقديم استشارات قانونية لضحايا الانتهاكات الاسرائيلية. كما عمل المركز على تقديم الدعم القانوني لضحايا الانتهاكات الفلسطينية من خلال رفع الشكاوى والتمثيل القانوني وتقديم الاستشارات. وشمل الدعم القانوني المقدم العديد من القضايا أبرزها المتعلقة بحقوق النساء والحقوق والحريات العامة والسجناء والنزيلات في بيت الأمان.

المؤشرات

- تقديم المساعدة القانونية لضحايا جرائم القتل وتدمير وسلب الممتلكات الفلسطينيين؛ حيث بلغت عدد الشكاوى 60، منها 56 من عملية حارس الأسوار نيابة عن 293 ضحية.
- متابعة 5 قضية تعويض امام المحاكم الاسرائيلية تتعلق بقتل واصابه مدنيين.
- متابعة 28 ملف الجثامين المحتجزة لدى سلطات الاحتلال وجميعهم رجال.
- مساعدة 113 من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، من ضمنها متابعة أوضاع 6 من المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام، توجيه 3 مراسلات عامة تتعلق بتحسين ظروف احتجاز المعتقلين في السجن الاسرائيلية

في ظل تفشي فايروس كورونا.

- ناهيك عن تقديم الشكاوى القانونية ل572 مواطن/ة من المحرومين من حقهم في حرية الحركة منهم، (147 إمراه، 295 رجل، 130 طفل) ، كان منها 270 رد إيجابي.
- تقديم 28 التماس واعتراض للجهات القضائية بخصوص المحرومين من حرية الحركة. وكانت النتيجة 23 إيجابي.
- بلغ عدد المعتقلين الذين تم تقديم المساعدة القانونية لهم في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية 53معتقل، شملت 13 شكوى حول احتجاز مواطنين خلافاً للقانون واخضاعهم للتعذيب وسوء المعاملة.
- تقديم 55 شكوى قانونية لضحايا المعتقلين والتعسف في استخدام السلطة، منها 17 شكوى جماعية.
- تمكين 130مواطنين من الوصول الى مرافق الرعاية الصحية ضمن حماية الحق في الصحة.
- اجراء 61 لقاءات مع جهات مختصة فلسطينية متنوعة من اجل بحث سبل التعاون المشترك فيما يخدم مصلحة المواطن و ضمان وصوله لحقهم.
- بلغ عدد الاستشارات التي قدمها المركز للنساء 1837 استشارة من خلال فروع المركز الثلاثة. وبلغ متوسط الاستشارات عبر برنامج استشارتك علينا 756 استشارة.
- تم تقديم 42 حلقة إذاعية ضمن برنامج استشارتك علينا، وبلغ متوسط عدد الاتصالات في الحلقة الواحدة خلال برنامج استشارتك علينا خلال العام 2021 من 12 الى 14 اتصال.
- بلغ عدد الاتصالات الواردة الى محامي المركز عبر الخط المجاني 9450 استشارة.
- بلغ عدد القضايا التي تابعها المركز أمام المحاكم الشرعية خلال العام 1607 قضية، منها 1360 قضية جديدة وردت للمركز خلال عام 2021، منها 247 قضية مرحلة من العام 2020.
- بلغ عدد الاحكام التي حصلت عليها المركز لصالح النساء 717 حكماً.
- بلغ عدد المستفيدات من النساء 882 امرأة، وبلغ عدد المستفيدات من الاحكام الإيجابية 532 امرأة.
- بلغ عدد قضايا التنفيذ 523 قضية، وبلغ عدد المستفيدات من قضايا التنفيذ 382 امرأة.
- بلغ عدد الاستشارات التي تم تقديمها للنزيلات في السجن 35 استشارة، وعدد الزيارات 5 زيارات، وعدد القضايا التي رفعت لنزيلات من السجن (2).
- بلغ عدد الزيارات التي نفذها المركز لبيت الأمان 48 زيارة، وبلغ عدد النساء النزيلات اللواتي تم رفع قضايا لهن في المحاكم الشرعية 13 نزيلة، وبلغ عدد القضايا التي تابعها المركز لنزيلات بيت الأمان 21، وبلغ عدد الاستشارات المقدمة 65 خلال مؤتمر الحالة.

صورة من البرنامج الإذاعي "استشارتك علينا" التي تنفذها وحدة المرأة للتوعية بحقوق المرأة

اجتماع لوحدة المساعدة القانونية بالمركز

استقبال شكاوى المراجعين في وحدة المساعدة القانونية بالمركز

لقاء محاميي المركز برئيس سلطة الأراضي بغزة

استقبال شكاوى المراجعين في وحدة المساعدة القانونية بالمركز

استقبال مراجعات لدى وحدة المرأة

قصة نجاح أمام النظام القضائي الإسرائيلي

إنتزاع قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية لإنقاذ حياة مريض

المواطن (م.ع) يبلغ من العمر 21 عاماً، أصيب بجراح بالغة الخطورة في الرأس والبطن بتاريخ 15 مايو 2021، خلال العدوان الأخير على قطاع غزة. ومنذ ذلك التاريخ، تم إدخاله إلى قسم العناية المكثّفة في مجمّع الشفاء الطبي. وبسبب عدم توافر الإمكانيات الطبية اللازمة لعلاجه في مستشفيات القطاع، فقد أصدرت الجهات الطبية تحويلة له بشكل فوري وعاجل لتلقي العلاج في المستشفى الأهلي في الخليل. وقد رفضت السلطات الإسرائيلية السماح له بالسفر لتلقي العلاج، الأمر الذي أدى إلى تدهور خطير في حالته الصحية وجعل حياته عرضة للخطر.

قام محامو المركز بمباشرة الإجراءات القانونية على وجه السرعة، وتم تقديم اعتراض عاجل إلى النيابة العامة الإسرائيلية في القدس في نفس اليوم. وبسبب مماطلة النيابة العامة الإسرائيلية على مدار ستة أيام في معالجة الاعتراض المُقدم من جانب المركز، فقد تقرر تقديم التماس عاجل إلى المحكمة المركزية في القدس بتاريخ 6 يونيو 2021، وبعد ثمانيةً وأربعين ساعة من المتابعة الحثيثة، صدر قرار من المحكمة يُلزم النيابة العامة الإسرائيلية بتقديم ردها بخصوص الالتماس حتى يوم الجمعة الموافق 11 يونيو 2021. وفي اليوم التالي، قدمت النيابة العامة الإسرائيلية ردها إلى المحكمة المركزية في القدس، والذي يفيد بصدور قرار بالموافقة على سفر الجريح مع مرافقته للعلاج في نفس اليوم. وبالفعل، سافر المريض مع مرافقته عبر سيارة إسعاف "عناية مكثّفة".

قصة نجاح أمام النظام القضائي الإسرائيلي

انتزاع قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية لسفر مريض

المواطن (ك.و) يبلغ من العمر 63 عاماً ويعاني من ورم سرطاني منتشر في البروستاتة. وبسبب صعوبة وضعه الصحي، تم تحويله للعلاج في مستشفى المطلع في القدس وحدد له موعد عناية مكثفة على جهاز تنفس اصطناعي. وبسبب تعسف السلطات الإسرائيلية في منع سفر المرضى للعلاج عقب العدوان الأخير، قام محامو المركز بمباشرة الإجراءات القانونية بشكل فوري، وتم تقديم اعتراض عاجل إلى النيابة العامة الإسرائيلية بالخصوص. وبسبب مماطلة النيابة الإسرائيلية في التعامل مع الاعتراض، لجأ محامو المركز إلى تقديم التماس عاجل إلى المحكمة المركزية في بئر السبع، وصدر قرار من المحكمة بإمهال النيابة حتى 7 يونيو 2021، لتقديم ردها بخصوص الموضوع. وبتاريخ 7يونيو 2021، تلقينا رد من النيابة العامة الإسرائيلية يفيد بحصول المريض على موافقة للسفر.

قصة نجاح أمام النظام القضائي الإسرائيلي

مساعدة مريضة سرطان من السفر للعلاج رغم المماطلة والتسويف

المواطنة (س. م) تبلغ من العمر 44 عاماً، تعاني من ورم سرطاني في المعدة منتشر في البطن، وقد حدد لها موعد للعلاج في مستشفى المطلع كحالة إنقاذ حياة، وقدمت لها عدة طلبات عبر الجهات المختصة من أجل حصولها على تصريح للسفر للعلاج، إلا أن السلطات الإسرائيلية قد تعنتت في منع سفر المرضى للعلاج بعد العدوان الأخير على القطاع، الأمر الذي أدى إلى مفاقمة وضع المريضة الصحي وجعل حياتها عرضة للخطر. وعليه تقدم محامو المركز باعتراض عاجل إلى النيابة الإسرائيلية وبعد يومين تم الحصول على قرار إيجابي بالموافقة على سفر المريضة مع المرافقة.

قصة نجاح أمام النظام القضائي الإسرائيلي

انتزاع قرار من النيابة الإسرائيلية رغم المماطلة والتسويف

المواطنة (د.ع) تبلغ من العمر 46 عاماً، أصيبت بتاريخ 16 مايو 2021 خلال استهداف العمارة السكنية التي كانت تسكنها مع عائلتها (عمارة أبو العوف)، حيث تم استخراجها من تحت ركام القصف وهي تعاني من كسور متهتكة في كافة أنحاء جسدها ومن إصابات بالغة في الرئة، ونقلت على إثر ذلك إلى قسم العناية المكثفة في مستشفى الشفاء. وتم عمل إجراءات تحويل الجريحة إلى المستشفى الاستشاري العربي في رام الله. ورغم معاناة الجريحة، إلا أن سلطات الاحتلال قد أمعنت في مفاقمة معاناتها ورفضت السماح لها بالسفر لتلقي العلاج. نتيجة لذلك، تدخل المركز لإنقاذ حياة الجريحة وتم تقديم اعتراض عاجل إلى النيابة العامة الإسرائيلية بتاريخ 25 مايو 2021، ونتيجة لضغط الجهود القانونية المتواصلة، فقد انتزع المركز قراراً من النيابة بالموافقة على سفر الجريحة في نفس يوم تقديم الاعتراض.

قصة نجاح أمام النظام القضائي الإسرائيلي

انقاذ حياة طفل مريض سرطان

الطفل (ع.ع) يبلغ من العمر 15 عاماً، مريض سرطان، وبسبب خطورة وضعه الصحي تم تحويله للعلاج في مركز الحسين للسرطان في المملكة الأردنية الهاشمية. وقد تقدم بعدة طلبات عبر جهات التنسيق المختصة من أجل السماح له بالسفر للعلاج، إلا ان السلطات الإسرائيلية قد رفضت منح الطفل المريض تصريحاً للسفر للعلاج. وقد تدخل طاقم محامي المركز بشكل عاجل وتمت مباشرة الإجراءات القانونية اللازمة على وجه السرعة، بما في ذلك توجيه كتب إلى الجهات الإسرائيلية المختصة، واستمرت المتابعة والجهد الحثيثات على مدار الساعة. واستطاع المركز الحصول على قرار بالموافقة على سفر الطفل مع والده المرافق عبر معبر بيت حانون يوم الأربعاء 27 مايو 2021، عبر سيارة إسعاف عناية مكثفة.

قصة نجاح أمام النظام القضائي الإسرائيلي

إنقاذ حياة سيدة حامل من الموت المحقق

المواطنة (ي.ج) تبلغ من العمر 28 عاماً، مريضة قلب وهي سيدة حامل تعاني من مشاكل صحية عديدة في القلب، وبسبب عدم إمكانية علاجها في مستشفيات القطاع، تم تحويلها للعلاج في مستشفى جمعية المقاصد في القدس. وقد رفضت سلطات الاحتلال السماح للمريضة بالسفر لتلقي العلاج، الأمر الذي أدى إلى مفاقمة وضعها الصحي خصوصاً وأنها سيدة حامل. وتدخل محامو المركز بشكل عاجل وفوري، وتمت مباشرة الإجراءات القانونية على جميع المستويات، إلى أن تم الحصول على قرار بالموافقة على سفرها في يوم 8 يونيو 2021.

قصة نجاح أمام الآليات القضائية الإسرائيلية

مساعدة معتقل داخل سجون الاحتلال حتى الافراج عنه

بتاريخ 6 يناير 2021، وبقلب ملؤه الحزن حضرت إلينا زوجته المعتقل (ن- د) تطلب المساعدة القانونية، لمعرفة وضع زوجها حيث علمت انه معتقل منذ أيام من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي اثناء تواجده في مدينة سلفيت. وعلى الفور تم تقديم طلب عاجل لزيارة المعتقل والاطمئنان على وضعه الصحي ومعرفة وضعه القانوني تحديداً، وتلقينا رد يفيد بأن المعتقل حالياً ممنوع من الزيارة. استمرت المتابعة حتى تمت زيارته بتاريخ 17 يناير 2021، وتم التواصل مع عائلته وطمأنتهم على وضعه الصحي والقانوني. استمرت متابعة الملف أمام المحكمة المختصة حتى تم توجيه لائحة اتهام بحقه وتثبيته والمرافعة عنه. وبعد مجهود كبير تم تعديل لائحة الاتهام واقتصرت على بند مكوث غير شرعي، والسجن الفعلي لمدة شهرين وغرامة 2000. ونجح محامو المركز من خلال المتابعة مع النيابة الإسرائيلية وتوضيح أن المعتقل كان يقيم بشكل غير قانوني من أجل العمل وإعالة أسرته، في إلغاء الغرامة المقدرة بـ 2000 شيكل. وتم الإبقاء على بند السجن الفعلي لمدة شهرين والتي كان قد قضى ثلثيها ولم يتبقَ له سوى أيام قليلة مع الأخذ بعين الاعتبار التخفيض الإداري. تم الإفراج عن المعتقل بتاريخ 8 فبراير 2021 عبر حاجز ايريز.

قصة نجاح أمام الآليات القضائية المحلية

اعتماد راتب شهري لـ 9 من المعتقلين السابقين

وصل للمركز شكوى من تسعة من المعتقلين السابقين تفيد بعد صرف رواتب لهم لعدم قدرتهم على الحصول على الأوراق اللازمة من الجهات الإسرائيلية المختصة. وقام محامو المركز بتوجيه عدد من الرسائل مع الجهات المختصة سواء للمحكمة من أجل الحصول على لوائح اتهام وقرارات احكام ولشرطة الاحتلال من أجل الحصول على مستند الافراج او السجل الجنائي الذي يوضح تاريخ الاعتقال والتهمة وتاريخ الافراج. وبذلك تم استكمال الملف في هيئة شؤون الاسرى بكل الأوراق المطلوبة، وأثمر التعاون بين المركز وهيئة شؤون الأسرى باعتماد مستحقات مالية (رواتب) من قبل وزارة المالية برام الله للمعتقلين التسعة المفرج عنهم.

قصة نجاح أمام الآليات القضائية المحلية

الضغط على الجهات المختصة بغزة من اجل إزالة مخاطر صحية

تابع المركز الاضرار الناجمة عن انبعاث المواد السامة من مستودعات خضير للمبيدات والأسمدة الزراعية شمال القطاع، بعد قصفها خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في مايو 2021. وقد وجه المركز، بتاريخ 16 سبتمبر 2021، رسائل عاجلة لتسعة من الجهات المختصة في قطاع غزة، يطالبهم بالعمل فوراً على ازالة المواد السامة، أو إخلاء السكان من حولها تجنباً للأضرار الصحية الخطيرة التي قد يتعرض لها سكان المنطقة والبالغ عددهم نحو 3000 نسمة. وتكللت هذه الجهود بالنجاح حيث تم ازالة المخلفات بتاريخ 2021/9/22 وبإشراف من المركز على عملية الازالة.

وقد تحرك المركز بناء على معلومات وصلت للمركز وشكاوى من بعض السكان تفيد باستمرار انبعاث الدخان من مستودعات خضير للمبيدات والأسمدة الزراعية، منتجة روائح وغازات سامة لا يمكن تحملها، بالإضافة لظهور طفح جلدي على بعض سكان المنطقة، وإجهاض ثلاث سيدات حوامل لأسباب غير مفهومة. ومن خلال متابعة المركز للموضوع، عبر خبراء في الصحة والبيئة عن تخوفهم من تسرب المواد السامة الناجمة عن الحرق وتفاعلها الكيماوي، الى باطن الأرض في فصل الشتاء، إثر سقوط الأمطار، وتلويث المياه الجوفية في المنطقة.

محامي المركز خلال متابعة قضية احتراق مصنع خضير للمواد الزراعية ببيت لاهيا

جدير بالذكر أنه بتاريخ 15 مايو 2021، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مستودعات شركة خضير للمستلزمات الزراعية، ويملكها محمود إدريس خضير، ومستودعات شركة ميدور للمواد والأدوات الزراعية، ويملكها شقيقه سهيل. وتحتوي الشركتان على 6 مخازن كبيرة مقامة على ما مجموعه 4.5 دونم. وتقع الشركتان في منطقة السيفا، بالقرب من شاطئ بيت لاهيا، شمال القطاع. وقد أدى القصف إلى تدميرها وإحراق محتوياتها من المواد الزراعية، واشتعال النيران بداخلها لمدة 12 يوماً، دون أن تتمكن فرق الدفاع المدني من إخمادها.

قصة نجاح أمام الآليات القضائية المحلية

قصة نجاح أمام القضاء الشرعي في غزة لإنصاف النساء

بتاريخ 2020/11/9، أحالت محكمة رفح الشرعية في غزة شكوى المدعية ا.ش من رفح الى وحدة المرأة بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – فرع خانيونس ضد أخيها الذي يرفض رفضاً قاطعاً زواجها من خاطبها الكفء أ.ي، حيث عانت من مشاكل عائلية وتعرضت للعنف المعنوي جراء اعلان رغبتها في هذا الزواج الذي تراه ملائماً ومناسباً. ولقد قامت المحاميات في وحدة المرأة بإقامة دعوى «منع معارضة في زواج» ضد الأخ لدى محكمة رفح الشرعية. وقد تمت متابعة الدعوى غيابياً لعدم حضور المدعى عليه جلسات المحاكمة. وفي جلسة 2021/3/1 أصدرت المحكمة قرارها بمنع معارضة المدعى ضده في زواج أخته، وأيدت المحكمة العليا حكم المحكمة الابتدائية بعد انقضاء المهلة الزمنية للاستئناف والاعتراضات. وبتاريخ 2021/5/26، تم عقد قران المدعية على خاطبها في محكمة رفح الشرعية.

قصة نجاح أمام الآليات القضائية المحلية

قصة نجاح أمام القضاء الشرعي في غزة لإنصاف النساء

المواطنة ع.ع تبلغ من العمر 53 عاماً ومطلقة منذ ثلاث أعوام وانجبت من مطلقها ثلاث بنات تتراوح أعمارهن بين 19-22 عاماً، جميعهن في حضانة والدهن. ويرفض الوالد مشاهدة الأم لبناتها، ولم تتمكن من مشاهدتهن منذ أكثر من ستة شهور. توجهت السيدة ع.ع لفرع المركز في جباليا، وقامت بتوكيل محامي المركز. بدوره، قام المحامي برفع مشروحات استزارة مختصاً بناتها ووالدهن «طليقها» الذي يمنع مشاهدتهن لامهن. بعد ذلك تم تبلغ واستدعاء البنات والأب للمحكمة وقد تبين أن البنات لا مانع لديهن من مشاهدة والدتهن وان والدهن يمنع زيارتهن لوالدتهن لوجود خلافات فيما بينهم، وحضر والدهن ورفض طلب استزارة البنات لامهن. وقد قام المحامي برفع المشروحات للمحكمة العليا للاستحصال على حكم بالتنفيذ بالقوة الجبرية. وقد تم تنفيذ الحكم بالقوة الجبرية بعد مخاطبة الشرطة القضائية لوالد البنات والتأكيد على ان عدم تنفيذ أمر الاستزارة سيؤدي الى حبسه. وتمت الاستزارة بتاريخ 2021/7/30 في بيت اخيها لموكلتنا من الساعة الثانية ظهرا حتى التاسعة مساء.

الهدف 2.2: بحلول العام 2024، النظام القضائي الفلسطيني أكثر استجابة للحالات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي

النتيجة 2.2.1 تم تحدي القوانين والسياسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

خلال العام 2021 عزز المركز من عمله مع الأطفال، كجزء من استراتيجيته الجديدة في تعزيز حقوق الإنسان بين الفئات المختلفة للمجتمع الفلسطيني.

وقد عزز المركز من عمله على قضايا حقوق المرأة والطفل والجندر من خلال تدريب محامين جدد وتوثيق الانتهاكات التي ترتكب ضد النساء في المجتمع، وخاصة الانتهاكات المتعلقة بحق النساء في الحياة وسلامة الجسد.

المؤشرات

- توثيق الانتهاكات المتعلقة بانتهاكات حقوق المرأة.
- 16 محامية متدربة باتت تشارك في نشاطات المركز القانونية المتعلقة بتوفير المساعدة القانونية للمرأة.

المخرج: 2.2.1.1 تم تدريب الشباب المؤهلين، بمن فيهم المحامين، والعمل لمناصرة حقوق الإنسان، بما فيها الطفل والمرأة

عمل المركز على تدريب عدد من المحامين ضمن كادره العامل أمام المحاكم الشرعية من أجل تعزيز التوجه المناصر لحقوق المرأة أمام المحاكم الشرعية الفلسطينية.

المؤشرات

- إعداد وتطوير 10 مواد تدريبية تتمحور حول موضوعات حقوق الإنسان وحقوق المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- بلغ عدد المحامين المتدربين في وحدة المرأة خلال العام (16) متدربة.
- طباعة 400 نسخة من دليل تدريبي خاص بموضوعات العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تنفيذ 24 دورة تدريبية في حقوق المرأة، شارك فيها 592 مشارك/ة من بينهم 423 من الإناث، بنسبة بلغت 71% من مجموع المشاركين.

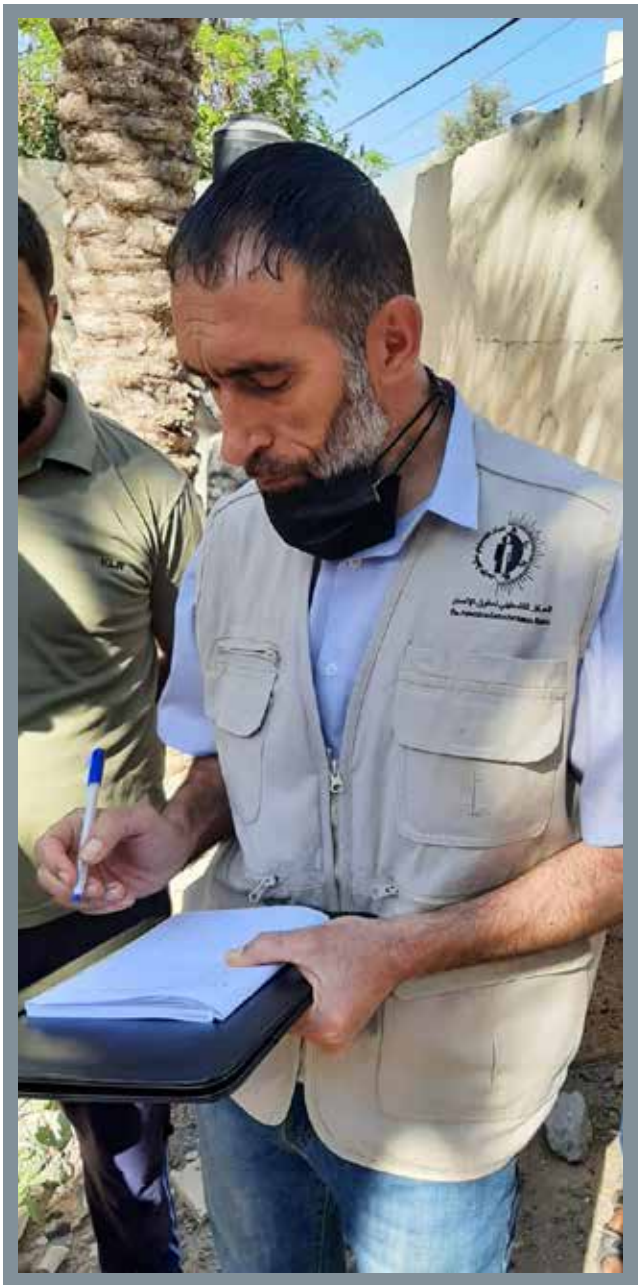

باحث المركز يأخذ إفادةً من أحد المواطنين حول تدمير منزله برفح خلال العدوان

باحثة المركز خلال أخذ إفادة حول انتهاكات حقوق الإنسان.

المحاميات المتدربات في وحدة المرأة ضمن مشروع سواسية.

اختتام دورة في آليات التدخل والحماية لمحاربة العنف ضد المرأة.

المخرج: 2.2.1.2 تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في حملات المناصرة

استمر المركز في رصد وتوثيق الانتهاكات الموجهة للمرأة في فلسطين. وعمل المركز على توظيف هذه المعلومات من أجل إصدار منتجات عالية الجودة لاستخدامها للضغط والمناصرة في قضايا المرأة.

المؤشرات

- بلغ عدد الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة وسلامة الجسد للمرأة التي رصدها المركز (34) انتهاكاً شملت، القتل والاصابة والضرب والايذاء البدني والاهمال الطبي والانتحار والاعتقال.
- قام المركز بـ (173) عملية لجمع المعلومات وظفت خلالها 7 آليات وهي: الزيارة الميدانية، المقابلات الشخصية، جمع الافادات، تعبئة الاستمارات، التصوير الفوتوغرافي، واعداد التقارير الميدانية.
- أصدر المركز (7) منتجات عالية الجودة تتعلق بحقوق المرأة، شملت (5) بيانات، (1) تقرير، و(1) فيديو، تم استخدامها في حملات المناصرة.

النتيجة 2.2.2 تمكين المرأة للمطالبة بحقوقها

ساهم المركز في زيادة تمكين المرأة الفلسطينية من خلال زيادة وعي المجتمع بحقوق المرأة ومفاهيم الجندر من خلال تنفيذ الدورات وورش

بوستر أصدرته وحدة المرأة بمناسبة حملة 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة

العمل للفئات المختلفة في المجتمع، وعمل على اطلاع أصحاب القرار على أبرز القضايا التي تهم المرأة وتحقق المساواة. كما عمل المركز على تعزيز المبادرات النسائية التي تهدف إلى تعزيز قدرات المرأة واستقلالها.

المؤشرات

- بلغ عدد النساء اللاتي لجأن للمركز للمطالبة بحقوقهن نتيجة لحملات التوعية (1945) امرأة.
- تفاعل كبير على مواقع التواصل الاجتماعي مع قضايا المرأة.

المخرج: 2.2.2.1 زاد وعي المجتمع المحلي بحقوق المرأة

عمل المركز خلال العام 2021 على زيادة الوعي بحقوق المرأة في اوساط المجتمع المحلي. ولتحقيق هذا الهدف، قام المركز بتدريب فئات مختلفة على موضوعات حقوق المرأة والجندر والعنف المبني على النوع الاجتماعي. كما نفذ المركز جلسات توعية بحقوق المرأة، وعقد لقاءات تنسيقية مع الأطراف الحكومية المختلفة لتعزيز الحماية للمرأة وتلبية حقوقها. وقد فعّل المركز تواصله مع وسائل الاعلام المختلفة لاطلاع الجمهور على واقع حقوق المرأة في المجتمع الفلسطيني والمعايير ذات العلاقة.

المؤشرات

- بات (1162) شخصاً، (801) منهم من النساء، على دراية بمفاهيم الجندر وحقوق المرأة في القانون الدولي والمحلي.
- بلغ عدد الدورات التي تم تنفيذها 11 دورة تدريبية حول العنف ضد المرأة وآليات الدفاع عنها، من بينها 5 دورات تدريبية تم تنفيذها عبر تقنية برنامج (zoom)، شارك فيها (279) معلماً ومعلمة ومرشداً تربوياً وأعضاء مجلس أولياء أمور الطلبة، من بينهم (183) إناث، بنسبة بلغت (66%)، جرى اختيارهم من 30 مدرسة بؤرية تابعة للأونروا.
- عقد4 دورات تدريبية، استهدفت (100) شخص يمثلون أعضاء مؤسسات المجتمع المدني والإعلاميين وصحفيين وطلاب جامعيين، بواقع 20 ساعة تدريبية للدورة الواحدة حول حقوق المرأة، حيث بلغ عدد المشاركين (103) مشارك ومشاركة، بينهم (58) من الإناث، بنسبة (56%) من المشاركين.
- عقد 50 ساعة تدريبية في «آليات كتابة وإعداد التقارير المقدمة للجان الدولية، دراسة حالة: لجنة سيداو) بمشاركة 25 متدربًا ومتدربة، يمثلون 15 مؤسسة وجمعية تعمل في مجال حقوق المرأة.
- عقد دورة تدريبية بواقع 25 ساعة حول حقوق المرأة وآليات التدخل والحماية القانونية لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي للعاملات بمركز بيت الأمان.
- عقد دورة تدريبية بواقع 25 ساعة للمكلفين/ات بإنفاذ القانون في مراكز الإصلاح والتأهيل والشرطة النسائية.
- عقد دورة تدريبية في مجال تعزيز قدرات المحاميين في الدفاع عن حقوق المرأة في عملهم، بواقع 25 ساعة تدريبية، شارك فيها (27 محامي/ة) من بينهم (18) محامية، بنسبة (62%) من مجموع المشاركين، تتراوح أعمارهم بين (25-29) عاماً، تم اختيارهم من مختلف مناطق قطاع غزة بالتنسيق مع نقابة المحامين النظاميين.
- عقد دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بواقع 20 ساعة تدريبية، شارك فيها (24) طالب/ة، بينهم (15) إناث، بنسبة (60%) من مجموع المشاركين، تتراوح أعمارهم بين (18-25) عاماً، تم اختيارهم بالتنسيق مع 3 جامعات فلسطينية.
- تنظيم 3 دورات تدريبية لتعزيز قدرات المحاميات الشابات وإعدادهم لاجتياز امتحان ترخيص القضاء الشرعي، تستهدف 60 محامي من المحاميات الشابات الراغبات بالحصول على إجازة المحاماة الشرعية للعام 2021، تتراوح أعمارهن بين 23-30 عاماً، تم اختيارهن من كافة محافظات قطاع غزة، بالتنسيق مع نقابة المحامين الشرعيين.
- بلغ عدد المشاركات والمشاركين في المحاضرات 1162 شخصاً، بينهم 801 امرأة وفتاة، 361 رجلاً.
- بلغ عدد المحاضرات التي نفذتها وحدة المرأة 52 محاضرة، عقدت بالتعاون مع 25 جمعية ومؤسسة.
- تم تنفيذ حملة الـ 16 يوماً للتوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- المشاركة في اجتماعين تنسيقيين مع ائتلاف تطبيق اتفاقية القضاء على اشكال التمييز ضد المرأة وائتلاف قانون الأحوال الشخصية.
- المشاركة في 7 لقاءات إعلامية حول حقوق المرأة.

ختام برنامج تدريبي حول آلية إعداد وكتابة التقارير المقدمة للجان الدولية – اتفاقية سيداو نموذجاً

دورة تدريبية في مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية لطلاب الجامعات

دورة تدريبية للعاملين في المؤسسات التعليمية حول حقوق المرأة ومحاربة العنف المبنى على النوع الاجتماعي

محاضرة توعوية حول الأحوال الشخصية وحقوق المرأة نفذتها وحدة المرأة

محاضرة توعوية ضمن برنامج حياة المشترك- القضاء على العنف ضد المرأة

محاضرة توعوية ضمن برنامج حياة المشترك- القضاء على العنف ضد المرأة

المخرج: 2.2.2.2 وجدت النساء منصة لرفع أصواتهن بعد أن زاد وعيهن

عمل المركز على رفع اصوات النساء الفلسطينيات من خلال تشجيع المبادرات الإيجابية وتبنيها. كما عمل المركز على تعزيز دور المرأة في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الوعي.

المؤشرات

- تم تنفيذ تدريب لـ (4) مبادرات إيجابيات لمدة 8 ساعات.
- تم عمل (2) فيديو توثق تجربة المبادرات تم نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمركز.
- تم تنفيذ (5) لقاءات توعية حول مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الأولوية الاستراتيجية 3:

العمل على زيادة الاحترام لحقوق الإنسان والكرامة والمساواة بين الجنسين والحريات للفلسطينيين

الهدف 3.1: بحلول العام 2024، أسس المركز شبكة قوية من المدافعين عن حقوق الإنسان (50% نساء) في كل أنحاء قطاع غزة، ممن لهم تأثير في تأكيد الحقوق المدنية والسياسية، وممارسة التأثير الديمقراطي، والعمل من اجل المساواة بين الجنسين والكرامة والحرية

النتيجة: 3.1.1 زيادة قدرة وفهم المجتمعات المستهدفة والشبكات الشعبية لحقوق الإنسان، وقدرتها على تحديد سبل المشاركة

ساهم المركز في رفع الوعي لدى المجتمع المحلي، وخاصة اوساط الشباب، بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وانعكاساتها في القانون الوطني. كما عمل المركز على تعزيز دور الشباب من خلال ادماجهم في عمل المركز من خلال تطوير نادي أصدقاء المركز.

المؤشرات

- بات (306) شخصاً، منهم (208) من الإناث، على دراية بمعايير وآليات حقوق الإنسان في القانون الدولي والمحلي.
- بات (100) كادر طبي، (69) منهم من الاناث، على وعي بالحق في الصحة.
- أصبح مجلس أطفال فلسطين فاعلاً في تمثيل تطلعات الأطفال.

المخرج: 3.1.1.1 ازدادت معرفة/قدرات المجتمعات المستهدفة/المؤسسات القاعدية في مجال حقوق الانسان

عمل المركز على تعزيز قدرات ومعارف المجتمع الفلسطيني من خلال استهداف النشطاء في المؤسسات القاعدية وتوعيتهم بحقوق الإنسان. كما عمل على تقديم التوعية للأطفال بحقوق الطفل وحقهم في المشاركة السياسية.

المؤشرات

- إعداد وطباعة (10) مواد تدريبية.
- طباعة كتيبات التدريب.
- تنفيذ (4) دورات تدريبية حول الحق في الصحة، استهدفت (100) مشارك ومشاركة يمثلون الأطباء من نقابة الأطباء ونقابة التمريض والاتحاد الدولي لكليات طب فلسطين-المنتدى الطبي الفلسطيني، منهم 69 مشاركة، بنسبة 69%

من إجمالي المشاركين، تتراوح أعمارهم بين 20-55 عاماً.

- تنظيم واستقبال (25) من وفود البرلمانات الطلابية، شملت 611 طالباً/ة، بينهم 417 طالبة، بنسبة 68%، يمثلون 14 مدرسة، و15 جمعية تعمل مع الأطفال من مختلف قطاع غزة.
- تنظيم 12 جلسة بموضوعات حقوق الإنسان تستهدف المجتمع المحلي، شارك فيها 306 مشارك/ة، منهم 208 مشاركة، بنسبة 67%.

المخرج: 3.1.1.2 تعزيز مشاركة الأطفال، حقوق الطفل، الرصد والإبلاغ والمحاسبة لحقوق الطفل

عمل المركز خلال العام 2021 على تعزيز عمله مع الأطفال وخاصة حقهم في المشاركة السياسية، حيث قام المركز بمساعدة الأطفال في تشكيل مجلس خاص بهم تحت اسم: **"مجلس أطفال فلسطين"**. وعمل المركز على مساعدة الأطفال في عقد الانتخابات الخاصة بمجلسهم وتفعيل دوره في المشاركة السياسية من خلال مساعدتهم في عقد اللقاءات المختلفة واعطائهم التدريبات اللازمة.

المؤشرات

- إعداد وطباعة ثلاثة أدلة تدريبية، الأول يتعلق بمدخل بحقوق الطفل واليات الرصد والتوثيق، والثاني خاص بآليات المساءلة والمناصرة والمشاركة المجتمعية، والثالث خاص بالآليات الدولية المعنية بحماية حقوق الطفل.
- تنظيم 6 دورات تدريبية تستهدف 40 موظفاً من مؤسسات المجتمع المدني المختارة للعمل معها.
- إعداد دليل أوراق السياسات.
- ادماج 170 طفلاً ضمن شبكة خريجي المركز، وتنفيذ 7 دورات لهم، ومساعدتهم في اعداد وتنفيذ مبادرات تتعلق بحقوق الطفل.
- اختيار وتدريب 120 طفل على اليات اجراء الانتخابات الخاصة بالأطفال، بواقع 10 ساعات تدريبية على مدار يومين.
- إجراء الانتخابات المناطقية بين الأطفال وتكوين واختيار مجلس أطفال قطاع غزة.
- تنظيم 6 دورات تدريبية تستهدف 50 طفل حول موضوعات حقوق الطفل وقضايا المسالة وتوثيق الانتهاكات ضمن مشروع «بناء وتعزيز قدرات فرق الحماية للأطفال في المشاركة والمراقبة والمساءلة وحماية حقوقهم.
- تنظيم 7 زيارات ميدانية للأطفال تشمل مؤسسات معنية بالأطفال.
- تنظيم 5 جلسات مسألة تتعلق بقضايا حقوق الطفل.
- إعداد 10 خطط لمبادرات تتناول قضايا ذات صلة بحقوق الاطفال والعمل على تنظيم مبادرة واحدة تتعلق بقضية من قضايا الطفل من أصل عشر مبادرات خلال حياة المشروع.
- تنفيذ 3 اجتماعات دورية مع أعضاء نادي أصدقاء المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

اختتام اعمال دورة تدريبية في مجال حقوق الانسان وآليات تعزيز الحق في الصحة

دورة تدريبية حول حقوق الانسان وآليات تعزيز الحق في الصحة

دورة تدريبية لمجلس أطفال فلسطين- قطاع غزة

انتخابات سكرتاريا مجلس أطفال فلسطين – قطاع غزة

حفل تتويج الفائزين بانتخابات سكرتاريا مجلس أطفال فلسطين- قطاع غزة

الهدف 3.2: بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الانسان قد حل القيود على المجتمع المدني من خلال اجراءات مباشرة وزيادة التمكين من أجل بيئة مجتمع مدني آمنة.

النتيجة 3.2.1: تحسين مشاركة الأشخاص الفاعلين في الفضاء المدني الفلسطيني

ساهم المركز في إطلاع المجتمع المحلي والدولي بواقع انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز العمل المشترك من أجل ضمان احترام الحقوق والحريات. كما استطاع المركز رفع وعي فئات مختلفة من الجمهور الفلسطيني بحدود الحقوق والحريات وفق المعايير الدولية.

المؤشرات

- اصدار مرسوم رئاسي بإطلاق الحريات العامة قبيل الانتخابات.
- عدم تنفيذ أحكام اعدام خلال العام 2021.
- التراجع عن إقرار قانون معدل لقانون الجمعيات تضمن نصوص تقيد الحق وتفرغه من مضمونه.
- صدور (4) بيانات من الاتحاد الأوروبي حول انتهاكات الحقوق والحريات المدنية في فلسطين خلال العام 2021.

المخرج: 3.2.1.1 تم بناء التضامن والتنسيق عبر منظمات المجتمع المدني للعمل من أجل بيئة آمنة

عمل المركز على تعزيز التضامن والتنسيق مع المجتمع المدني من أجل زيادة فعاليته ودوره في المجتمع الفلسطيني. وخلال العام 2021 شهد المجتمع المدني الفلسطيني هجمة شرسة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وكان أبرزها تصنيف وزير الجيش الإسرائيلي لست مؤسسات فلسطينية بالإرهابية، مما استدعى تعاون على أعلى مستوى لمواجهة هذا الخطر التي يهدد المجتمع المدني الفلسطيني في وجوده وقدرته على كشف جرائم الاحتلال ودعم صمود الشعب الفلسطيني. وعلى الصعيد المحلي، نفذ المركز لقاءات وورش عمل مع اصحاب المصلحة. كما عمل المركز على التعاون مع المؤسسات المختلفة لإصدار بيانات مشتركة حول موضوعات حيوية. كما عمل على ابقاء الاعلام المحلي والدولي على اطلاع دائم بالتطورات المتعلقة بتقليص مساحة الحريات من خلال عقد اللقاءات الاعلامية.

المؤشرات

- المشاركة/ عقد (53) لقاءات مع شركاء محليين ودوليين حول تقليص مساحة الحريات.
- عقد (2) ورش عمل، عبر تطبيق زووم.
- إصدار (16) بياناً مشتركاً حول تقليص مساحة الحريات للمجتمع المدني.
- عقد (21) لقاءً إعلامياً.

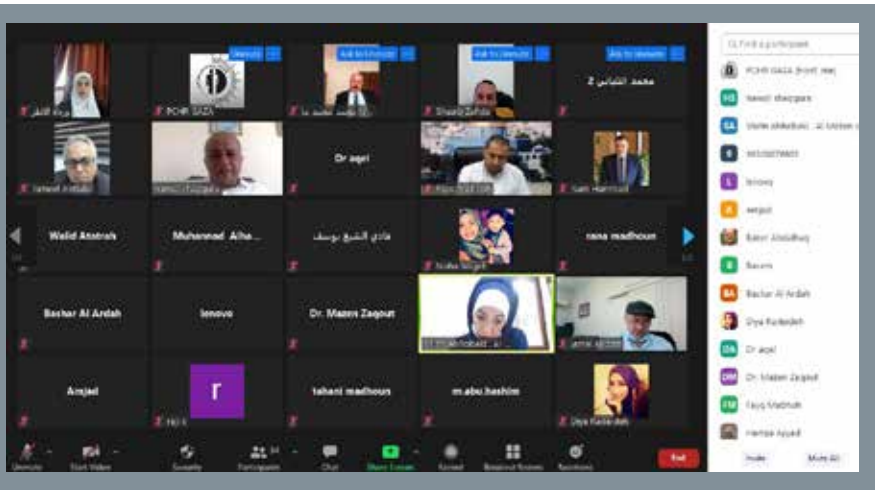

ورشة عبر الزووم حول أحكام الدعاية الانتخابية في حالات الطوارئ مارس 2021

ورشة عبر الزووم حول متطلبات إنجاح الانتخابات العامة والنهوض بالديمقراطية في فلسطين يناير 2021

المخرج 3.2.1.2: تم انتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في المناصرة

استمر المركز في رصد الانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، وقام بإصدار منتجات عالية الجودة واستخدامها في الضغط والمناصرة لتعزيز الحقوق والحريات العامة. وضمن ذلك، قام المركز بإعداد التقرير السنوي، بشقيه المتعلقين بأوضاع حقوق الإنسان والتقرير الإداري. كما قام المركز بعقد ورش عمل لمناقشة القضايا الحيوية المتعلقة بمساحة الحريات. كما استجاب المركز للتطورات على ملف الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية من خلال إصدار البيانات والتحديثات. وساهم المركز في زيادة الوعي بالحقوق المدنية والسياسية من خلال إصدار فيديو حول صلاحيات وقيود السلطات في حالة الطوارئ.

المؤشرات

- تم تنفيذ (11334) نشاطاً تعلقت بجمع المعلومات عن الانتهاكات الاسرائيلية المدنية والسياسية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات تعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (6153) انتهاكاً.
- تم تنفيذ (1171) نشاطات تعلقت بجمع المعلومات عن الانتهاكات الفلسطينية للحقوق المدنية والسياسية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات وتعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (266) انتهاكاً.
- إصدار (67) بياناً تعلقت بالانتهاكات الاسرائيلية والفلسطينية لحقوق الإنسان.
- إصدار (3) تقارير تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية (تقرير حرير حالة حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية، تقرير العدوان على قطاع غزة 2021، وتقرير حول الاضرار التي لحقت بقطاع العدالة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة)
- إصدار (8) تحديثاً حول الاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- إصدار (2) فيديو حول صلاحيات وقيود السلطات في حالة الطوارئ المتعلقة بمكافحة انتشار وباء كورونا.

الهدف 3.3: بحلول عام 2024، شجع المركز العمليات السياسية والمؤسسات الحكومية القائمة على التشاركية والتمثيلية الشاملة في جميع أنحاء فلسطين.

النتيجة 3.3.1: الفعاليات المتصلة بعمليات الانتخابات تجري وفقاً للمعايير الدولية بما في ذلك تعيين وتدريب المراقبين وأنشطة التوعية.

المؤشرات

- اختيار 450 مراقب للمشاركة في الرقابة على العملية الانتخابية من (أصدقاء المركز، المشاركين بأنشطة وفعاليات المركز، والمراقبين السابقين، العاملين بالمؤسسات القاعدية).
- تنظيم 14 دورة تدريبية بواقع 15 ساعة لكل دورة لتدريب المراقبين على أسس ومعايير الرقابة على الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية وتجهيزهم بكافة المعلومات اللازمة للرقابة، شارك فيها 327 مراقب/ة من أصل 450 مراقب، من بينهم 163 من الإناث، بنسبة 49%، تتراوح أعمارهم بين 22- 30 عاماً، من مختلف محافظات قطاع غزة.
- عقد المركز (3) لقاءات مع مؤسسات قاعدية في مختلف محافظات قطاع غزة، لاختيار مراقبين على الانتخابات العامة
- توزيع المراقبين على (285) مركز اقتراع.
- شارك المركز في تصميم استمارة للرقابة على العملية الانتخابية، بالتعاون مع مؤسسة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان.
- أصدر المركز (8) بيانات حول تطورات العملية الانتخابية
- إعداد (2) فيديو تحفيزيين بعنوان «بدنا انتخابات»، للتوعية بأهمية الانتخابات، وتم نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- أعد المركز عدد (2) «بيل بورد» محفزة للمشاركة في الانتخابات، وقام بتعليقهما في منطقتين حيويتين في مدينة غزة، في مفترق الجامعات ومفترق السرايا.
- قام المركز بتصميم حملة إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي، بعنوان «بدنا انتخابات» تضمنت (8) بوستات، التي تحث على إجراء الانتخابات.
- إنشاء وسم أساسي للحملة بعنوان: #ليكن2022عام الانتخابات، وموجود في كافة المواد المنتجة للحملة.
- أصدر المركز (11) بوستراً توعوياً حول الانتخابات تحت شعار «الانتخابات حق وواجب»، من بينها (6) بوسترات لتشجيع المواطنين على التسجيل للانتخابات، و(5) بوسترات أخرى، للتوعية خلال مرحلة الترشح.

محاضرة توعية حول الانتخابات ضمن مشروع "بدنا انتخابات"

تدريب طواقم المركز حول الرقابة على العملية الانتخابية

محاضرة توعية حول الانتخابات ضمن مشروع "بدنا انتخابات"

الهدف 3.4: بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد ضمن الحماية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وخاصة الحق في الصحة.

النتيجة: 3.4.1: يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة.

ساهم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خلال جمع المعلومات عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض المحتلة وعمل على توظيفها من خلال إصدار التقارير والبيانات وتنفيذ الحلقات الاذاعية وورش العمل واللقاءات الاعلامية في صدور العديد من القرارات من قبل الجمعية العامة خلال العام 2021 المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

المؤشرات

- بتاريخ 10 ديسمبر 2021 صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد على ضرورة تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني.
- بتاريخ 9 ديسمبر 2021 صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في املاكهم وعائداتها.
- بتاريخ 9 ديسمبر 2021 ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة عمل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطيني في ظل الضغوط السياسية الاستثنائية التي تعاني منها وكالة الغوث والنقص الحاد في التمويل.
- بتاريخ 9 ديسمبر صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد على ضرورة تقديم المساعدات للفلسطينيين.

المخرج: 3.4.1.1 استخدمت المعلومات التي جمعها المركز حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الضغط والمناصرة

عمل المركز على جمع المعلومات حول الانتهاكات الإسرائيلية والفلسطينية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستخدامها في الضغط والمناصرة.

المؤشرات

- تم تنفـيذ (9118) نشاطاً تعلقت بجمع المعلومات عن الانتهاكات الاسرائيلية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات تعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (3391) انتهاكاً.
- تم تنفيذ (246) نشاطاً تعلقت بجمع المعلومات عن الانتهاكات الفلسطينية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات وتعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (29) انتهاكاً.
- تنفيذ حملة مناصرة بما في ذلك اعداد (2) فيديو (معاناة عمال قطاع غزة في ظل جائحة كورونا، تحديات جديدة تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة)، 4 بوسترات.

ورشة عمل أوضاع العمال في ظل جائحة كورونا- يناير 2021

المخرج: 3.4.1.2 أصدر المركز منتجات عالية الجودة حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتم استخدامها في الضغط والمناصرة

عمل المركز على إصدار منتجات عالية الجودة استناداً إلى المعلومات الميدانية وتم استخدامها في الضغط والمناصرة من أجل فح جرائم الاحتلال الإسرائيلي بما شمل إصدار تقارير ونشرات وبيانات

صحفية. كما عمل المركز على عقد ورشات عمل ومقابلات إعلامية لمناقشة أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

المؤشرات

- إصدار (2) تقرير تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (تقرير تدمير المنشآت الاقتصادية خلال العدوان الحربي2021، وتقرير الأوضاع الصحية في قطاع غزة.)
- إصدار (12) تحديث شهري لحالة المعابر الحدودية لقطاع غزة.
- تنفيذ (3) ورش عمل حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إجراء 2 حلقات إذاعية حول «القيود الإسرائيلية على سفر المرضى للعلاج في الخارج».
- إجراء (9) حلقات إذاعية حول «القيود الإسرائيلية على سفر المرضى للعلاج في الخارج».
- إجراء (31) مقابلات إعلامية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في غزة.

النتيجة: 3.4.2 السلطة الوطنية أكثر استجابة تجاه حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وخاصة الحق في الصحة.

ساهم المركز في إطلاع المجتمع المحلي والدولي بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل السلطة الفلسطينية من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، وعرضها عبر منصات المركز المختلفة باللغتين العربية والانجليزية، وكذلك من خلال عقد الدورات التدريبية، وخاصة فئة الطواقم الطبية وطلاب الطب والتمريض على المعايير الدولية والمحلية المتعلقة بالحق في الصحة.

المؤشرات:

- المجتمع المحلي والدولي بات أكثر علماً بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وخاصة معاناة مرضى السرطان والاشخاص ذوي الاعاقة وواقع الخدمات الصحية في قطاع غزة.
- الطواقم الصحية أكثر مراعاة لمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع المرضى.
- الشركاء وأصحاب المصلحة أصبحوا أكثر دراية بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعززي التعاون لمعالجتها.

المخرج: 3.4.2.1 استخدام اساليب الضغط والمناصرة لحمل السلطة الفلسطينية على احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

عمل المركز على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل السلطة الفلسطينية بزيادة الوعي بالحق في الصحة والحق في السكن والملكية. فقد أصدر المركز تقارير وبيانات صحفية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل السلطة الفلسطينية، ونفذ ورشات عمل وحلقات إذاعية وعقد مقابلات اعلامية، من أجل نشر الوعي المجتمعي حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعايير الدوية ذات العلاقة.

المؤشرات

- اصدار تقرير» أوضاع عمال قطاع غزة في ظل جائحة كورونا».
- اصدار تقرير عن «تدمير المساكن خلال العدوان الحربي2021».
- تنفيذ 2 ورشة عمل حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة
- إجراء حلقة إذاعية حول واقع الأشخاص تحت خط الفقر في ظل انتشار فيروس كورونا.
- إصدار (9) بيانات صحفية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.
- عقد (10) اجتماعات مائدة مستديرة مع صناع القرار وممثلي الحكومة.
- تنفيذ (3) جلسات مساءلة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الطفل.
- إجراء (12) مقابلة إعلامية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ورشة عمل بعنوان:
حقوق أصحاب المنازل
المدمرة خلال العدوان

ورشة بعنوان: الأوضاع
الإنسانية في غزة بعد
العدوان الإسرائيلي

ورشة بعنوان: تداعيات
تدمير المنشآت وتأخير
إعمارها على الحقوق
الاقتصادية لسكان قطاع غزة

الاستراتيجية 4:

يقوم المركز بتعزيز قدراته المهنية لزيادة موارده إلى أقصى حد وتحسين عمله بشكل مستمر بما يخدم مصلحة المجتمع بشكل عام

الهدف 4.1: بحلول عام 2024 سيعزز المركز من بناء قدراته المؤسسية في المجالات الرئيسية من أجل الاستمرار بكونه منظمة خاضعة للمساءلة وشفافة ومستدامة ومتجاوبة

النتيجة: 4.1.1 طور المركز قدراته في مجالات تطوير الأعمال، وجمع الأموال، والموارد البشرية، والقيادة، والمناصرة

استطاع المركز النهوض بواقعه من خلال تعزيز قدرات طاقمه وزيادة موارده وترشيد مصروفاته. كما عمل المركز على تبني سياسات جديدة والالتزام بسياساته الخاصة بالموارد البشرية وتعزيز وجوده على الفضاء الرقمي.

المؤشرات

- تطورت مهارات ومعارف (35) موظفاً في المركز بمعايير حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة والآليات الدولية ومهارات الاتصال والتواصل واستخدام التكنولوجيا.
- زادت فاعلية المركز في جلب التمويل وترشيد النفقات.
- نجح المركز في زيادة فاعليته على الفضاء الرقمي في جميع منصاته التسع، بشكل وصل إلى 50% على إحداها.

المخرج: 4.1.1.1 زادت قدرة ومهارات طاقم المركز

عمل المركز على زيادة المعارف والمهارات لأعضاء طاقمه من خلال تنفيذ دورات تدريبية للطاقم حول موضوعات مختلفة، شملت: زيادة قاعدة الوصول لمنشورات المركز عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومهارات صناعة المحتوى، الاستدامة المالية، اعداد تقارير الظل، سياسات وتقنيات الحماية والأمن الرقمي، الحماية والسلامة المهنية، ادارة الضغوط والرعاية الذاتية

المؤشرات

- تم تدريب (6) محامين جدد على إعداد الملفات القانونية ضد الانتهاكات الإسرائيلية والمهارات والمعارف ذات العلاقة.
- تم تنفيذ (7) دورات لطاقم المركز بواقع (110) ساعة تدريبية، حول موضوعات زيادة قاعدة الوصول لمنشورات المركز عبر السوشيال ميديا، ومهارات صناعة المحتوى، الاستدامة المالية، اعداد تقارير الظل، سياسات وتقنيات الحماية والأمن الرقمي، الحماية والسلامة المهنية، ادارة الضغوط والرعاية الذاتية.

المخرج: 4.1.1.3 نظام الرصد والتقييم الفعال والتقارير الدورية والدروس المستفادة

استمر المركز خلال العام بتطوير نظام المتابعة والتقييم والتعلم ليشمل ذلك إعداد خطط متابعة وتقييم للمشاريع الجديدة وتطوير الأدوات المستخدمة في هذا النظام قبل وأثناء وبعد تنفيذ الأنشطة من قبل وحدات المركز، حيث كلف المركز مسؤول المتابعة والتقييم بتطوير هذا النظام باستخدام النهج التشاركي وتدريب الموظفين عليه، والقيام بزيارات ميدانية وعقد مجموعة جلسات للتعلم للوصول للممارسات الفضلى، وإعداد تقارير متابعة وتقييم دورية ربعية ونصفية وسنوية لعمل المشاريع والوحدات في المركز.

المؤشرات

- الاستمرار في تطوير وتحديث نظام المراقبة والتقييم وتفعيل العمل به داخل المركز.
- تنفيذ عدد 15 لقاء تدريبي حول نظام المتابعة والتقييم المُحدث والأدوات الجديدة المستخدمة.
- إعداد 18 تقرير متابعة وتقييم لإدارة المركز وللممولين وذوي العلاقة.
- عقد 12 جلسة تشاورية مع إدارة المركز وإدارة البرامج في المركز للتشاور حول نتائج التقارير.

المخرج: 4.1.1.4 تعكس كتيبات الادارة والسياسات النهج الحديث التي تمشى مع المتطلبات الدولية

عمل المركز على تطوير السياسات الإدارية وهيكلة المركز من خلال تحديث ومراجعة الوصف الوظيفي ومراجعة وتطوير سياسات الموارد البشرية وتحديث الهيكل التنظيمي وتطوير أدلة إدارية جديدة وإعلام الموظفين بكافة هذه التغيرات. كما قام المركز بتطوير نظام الكتروني شامل للموارد البشرية يتضمن جميع العمليات والخدمات التي تحتاجها الموارد البشرية في المركز وتم تدريبهم على استخدامه.

المؤشرات

- تم تحديث الوصف الوظيفي لـ (2) مواقع وظيفية.
- تمت مراجعة وتحديث دليل سياسات الموارد البشرية عدد (1).
- تم اعداد خطة الاحلال الوظيفي عدد (1)
- تم تطوير وتحديث دليل الحماية والسلامة (1)
- تم تحديث سلم الرواتب عدد (1)
- تم تطوير نظام الكتروني شامل للموارد البشرية عدد (1)
- تم إطلاع الموظفين على كافة التغيرات اللازمة من خلال إرسال التعميمات والأدلة عبر البريد الإلكتروني.
- قام المركز بتنفيذ يومين ترفيهيين لجميع طواقم المركز يومي 8 و9 من شهر ديسمبر 2021.

تدريب قسم الموارد البشرية لمؤسسات قاعدية بعد تطوير سياسة حماية الطفل لكل مؤسسة على حدا

تدريب قسم الموارد البشرية طواقم المركز على نظام الموارد البشرية الالكتروني الشامل

المخرج: 4.1.1.5 تطور المحتوى الرقمي للمركز وزادت فعاليته

عمل المركز على تطوير المحتوى الرقمي وزيادة وصوله للجمهور من خلال الوسائل الإلكترونية والتطبيقات الحديثة. وقد قام المركز من أجل ذلك بعدد من النشاطات شملت تطوير قواعد البيانات الخاصة بالمركز، وتصميم موقع إلكتروني لتحديث الموقع القديم، وزيادة الفعالية عبر صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي وتغذيتها المستمرة بالمعلومات.

» المؤشرات

- » تحديث قواعد البيانات لكافة وحدات المركز.
- » تحديث الموقع إلكتروني للمركز.
- » تم ارسال جميع اصدارات المركز باللغتين الى القائمة البريدية التي تحتوي على حوالي 3800 عضو من جميع انحاء العالم مقسمين الى مجموعتين حسب اللغة انجليزي او عربي
- » تم عمل إعلانات ممولة لعدد من الفيديوهات وصلت الى مئات الاف من الأشخاص، بعضها وصل الى أكثر من 150000 وصول.
- » الاشتراك في منصة الزوم خلال العام، استجابة للتطورات التي فرضتها جائحة كورونا.
- » قام المركز بتوظيف أنظمة حديثة تلبي حاجاته في الحماية الالكترونية لموقعه.
- » زادت فاعلية صفحات المركز على مواقع التواصل الاجتماعي: فيسبوك؛ تويتر وإنستغرام، حيث زاد عدد متابعي صفحة الفيسبوك بـ 2000 متابع ليصل العدد الإجمالي للمتابعة إلى 47000 متابع، وزاد عدد متابعي صفحة تويتر بـ 10000 متابع جديد، ليصل العدد الإجمالي لمتابعة الصفحة إلى 19000 متابع.
- » مشاركة 20 فيديو صممها المركز ونشرها على مختلف المنصات التواصل الاجتماعي وقناة اليوتيوب الخاصة به ووضعها على الموقع الرسمي للمركز.
- » تم نشر جميع إصدارات المركز من بيانات وأخبار وتحديثات وتقارير واوراق حقائق على موقع المركز وصفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي.

وحدة الدعم التقني بالمركز خلال عملهم

PCHR

المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

التقرير السنوي

المقر الرئيسي:
غزة - شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني" - مجمع الرؤيا - الطابق 12
مقابل جامعة الأزهر وبجوار الهلال الأحمر - د. حيدر عبد الشافي - ص . ب 1328
تليفاكس: 2824776 / 2825893 / 08 2823725

فرعنا في خانيونس:
شارع الأمل - متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 2061025 / 2061035 08

فرعنا في جباليا:
عمارة عز الدين - الشارع العام - مدخل مخيم جباليا الشمالي
تليفاكس: 2456336 / 2456335 08

بريد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org

صفحة الموقع الإلكتروني: www.pchrgaza.org